

المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي تيسمسيلت
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة



الموضوع:

التحليل المالي الديناميكي ودوره في مواجهة التعثرات المالية دراسة ميدانية لمؤسسة نפטال "وحدة تيارت"

مذكرة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية المؤسسة

إعداد الطالبين:

إشراف الأستاذ:

د. محي

حافي سهام

الدين محمود عمر

وابل هدى

السنة الجامعية 2018/2019

شكر وتقدير

إذا شكرنا فالله أحق و أولى بالشكر فنحمد الله على توفيقه لنا

على إنجاز هذا العمل المتواضع.

ونتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف الدكتور "محي الدين محمود عمر" الذي لم يبخل علينا بنصائحه القيمة، كما نشكر كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد وقدم لنا يد العون لإنجاز هذا العمل على رأسهم الأستاذ المؤطر رئيس مصلحة قسم المالية لمؤسسة نفضال لولاية تيارت و أيضا كل طاقم عمال المؤسسة المتعاونين.

كما لا يسعنا في الأخير أن نشكر اللجنة المشرفة

التي قبلت مناقشة هذا العمل.

إهداء

إلى من غمرني بعطفه وحنانه، و وهبني كل أيامه حتى آخر حياته.

إلى من عز علي فراقه و لكنه حكم الله و قضاؤه.

إلى روح:

والدي الطاهرة رحمه الله.

إلى أغلى شيء في الوجود، التي أحبها بلا حدود:

أمي العزيزة و الغالية.

إلى نبع الحنان وفرحة الأيام إختوتي وأختاتي: آسية وولديها البرعمين فاروق ومعاذ، أسامة، رتيبة، سيد أحمد، جمال، ياسين، يوسف، فارس

إلى من أسعدني الحظ للقائهم أروع أصدقاء: رزيقة، فاطمة و زوجها إبراهيم.

إلى الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته و نصائحه لإتمام هذا العمل المتواضع إلى الأستاذ المشرف محي الدين محمود عمر.

إلى زملائي و زميلاتي في العمل بمديرية التجارة لولاية تيسمسيلت، كما لا أنسى طلبة وطالبات الماستر تخصص مالية مؤسسة دفعة 2018/2019 وزميلتي وابل هدى، وإلى كل من سقط من قلمنا سهوا... نهدي هذا العمل المتواضع.

نسرين



إهداء

الحمد لله الذي انار درب العلم و المعرفة و أعانني على أداء هذا الواجب ووفقني إلى انجازه

أهديه إلى الأرواح الطيبة الطاهر جدتي وجدي الغاليين وخالتي رحمهم الله

إلى أعلى ما لدي في الوجود وأرجو أن يمد الله في عمرهما الوالدين الكريمين و إخوتي وأزواجهم وأخواتي و أزواجهن أدامهم الله محبين ومساعدين وسندي بالحياة

إلى أعز وأرق عسافير الحياة أبناء إخوتي وأخواتي أكبرهم نادية الغالية وأتمنى لها التوفيق والعزیز فاروق وإلى الجميلة والرائعة ونسمة الصباح أنفال ساجدة وأتمنى لها التوفيق في شهادة الابتدائي وإلى جميل عبد الجليل وإلى الكتكوتة أروي وباقي الباقية الغالي ياسر عبد الودود و الأمل وروح الملائكي خالد بن علي الفاروق (خاليدو) والعصفور أنس عبد السميع والمشاغب الجميل عبد الحميد وإلى الملك عصام عبد الخالق وإلى زهرات العائلة الأميرة أمنة الباتول و فراشة الضحوة ميسرة المازية والفاتنة نوران أسيل وإلى كل إلى كل من (وسيم ومرام، رونق محمد، سلسبيل، بشرى، بسمة، عبد الحى، هبة، خيرة، أحمد وشيماء، حورية، واضح، محمد)

إلى كل ما ساعدني في اتمام هذا العمل وأخص بالذكر السيد خليل عبد القادر من جامعة تيارت و الأستاذة بوهرين فتيحة وإلى الرائعة صديقتي في هذا العمل "نسرین حافی" وعائلتها.

إلى كل زملاء بالعمل وخاصة سجراري فاطيمة، بن أحمد وفاء، مشرور الميلود

إلى كل من مد لي يد العون من قريب أو بعيد.

هدى



قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

| الصفحة | البيان | الرقم |
|--------|--|-------|
| 29 | الميزانية المالية | 1-1 |
| 31 | الميزانية المالية المختصرة | 2-1 |
| 37 | مفهوم الموارد والإستخدامات | 3-1 |
| 40 | كشف التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية | 4-1 |
| 40 | كشف التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية | 5-1 |
| 41 | كشف التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية | 6-1 |
| 61 | الفرق بين التعثر المالي و الفشل المالي | 1-2 |
| 62 | أسباب الفشل كما يراها Dun and Brand | 2-2 |
| 74 | تصنيف الشركات حسب قدرتها على الاستمرار | 3-2 |
| 78 | تصنيفات المؤسسات حسب درجة المخاطرة لـ Sherrod 1987 | 4-2 |
| 79 | المؤشرات المالية الأكثر أهمية كأداة للتنبؤ بالفشل المالي من وجهة نظر المحللين الماليين | 5-2 |
| 80 | المؤشرات المالية المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي | 6-2 |
| 83 | الجزء الأول من جدول التمويل "التمويل طويل ومتوسط الأجل" | 7-2 |
| 86 | الجزء الثاني من جدول التمويل: تمويل قصير الأجل | 8-2 |
| 88 | جدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة) الفترة من:إلى..... | 9-2 |
| 89 | جدول حسابات النتائج (حسب الوظيفة) الفترة من:إلى..... | 10-2 |
| 108 | يبين أهم المستودعات و قدرة استيعابها بالقارورة B13 | 1-3 |
| 119 | الميزانية المالية بتاريخ 2017/12/31 | 2-3 |
| 120 | الميزانية المالية بتاريخ 2018/12/31 | 3-3 |
| 121 | الأصول غير الجارية للسنتين 2018-2017 | 4-3 |
| 121 | الأصول الجارية للسنتين 2018-2017 | 5-3 |
| 121 | التبثبات العينية للسنتين 2018-2017 | 6-3 |
| 122 | التبثبات المالية للسنتين 2018-2017 | 7-3 |
| 123 | مخزون جاري العمل به للسنتين 2018-2017 | 8-3 |
| 123 | الزبائن للسنتين 2018-2017 | 9-3 |
| 123 | مدينون آخرون للسنتين 2018-2017 | 10-3 |

قائمة الجداول والأشكال

| | | |
|-----|---|------|
| 124 | الضرائب و ماشابه للسنتين 2017-2018 | 11-3 |
| 124 | الخزينة للسنتين 2017-2018 | 12-3 |
| 124 | الخصوم غير الجارية للسنتين 2017-2018 | 13-3 |
| 125 | الديون الأخرى غير جارية للسنتين 2017-2018 | 14-3 |
| 125 | المؤونات والمنتوجات غير المحاسبية للسنتين 2017-2018 | 15-3 |
| 125 | الخصوم الجارية للسنتين 2017-2018 | 16-3 |
| 125 | الموردون والحسابات الملحقه للسنتين 2017-2018 | 17-3 |
| 126 | ديون أخرى للسنتين 2017-2018 | 18-3 |
| 126 | الخزينة للسنتين 2017-2018 | 19-3 |
| 127 | جدول حسابات نتائج الهيكل حسب الطبيعة لسنة 2018 | 20-3 |
| 129 | جدول حساب التغير في رأس المال العامل | 21-3 |
| 129 | حساب القدرة على التمويل الذاتي | 22-3 |
| 130 | الاحتياج في رأس المال العامل | 23-3 |
| 130 | حساب التغير في الخزينة للسنتين 2017-2017 | 24-3 |
| 130 | حساب الديون في بداية ونهاية الدورة | 25-3 |
| 131 | إعداد جدول التمويل من (أعلى الجدول) | 26-3 |
| 131 | إعداد جدول التمويل (أسفل الجدول) | 27-3 |
| 133 | تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة لسنة 2018 | 28-3 |

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الأشكال:

| الصفحة | البيان | الرقم |
|--------|--|-------|
| 13 | بيئة التحليل المالي | 1-1 |
| 39 | العناصر الرئيسية المكونة لكشف التدفقات النقدية | 2-1 |
| 41 | الأنشطة المكونة لقائمة التدفقات النقدية | 3-1 |
| 43 | قائمة التدفقات النقدية المعدة وفق الطريقة المباشرة | 4-1 |
| 50 | مصادر معلومات الوظيفة المالية | 1-2 |
| 64 | مراحل الفشل المالي | 2-2 |
| 101 | الهيكل التنظيمي لمؤسسة "نفطال الأم" | 1-3 |
| 105 | سياسات توزيع المنتجات البترولية | 2-3 |
| 109 | مخطط للطريق العملية داخل المركز | 3-3 |
| 109 | الهيكل التنظيمي للوحدات النفطالية | 4-3 |
| 110 | المنطقة ZONE | 5-3 |
| 111 | الهيكل التنظيمي لمؤسسة نفطال (وحدة تيارت) | 6-3 |

| | |
|--------------------|---|
| FR | رأس المال العامل |
| BFR | الإحتياج في رأس المال العامل |
| TN | الخزينة الصافية |
| CFS | Cash Flow Statement |
| Outflow | التدفقات النقدية الخارجة |
| Onflow | التدفقات النقدية الداخلة |
| Insolvency | العسر المالي |
| Financial Distress | التعثر المالي |
| ΔBFR_{ex} | التغير في الإحتياج رأس المال العامل لعناصر الاستغلال |
| ΔBFR_{hex} | التغير في الإحتياج رأس المال العامل لعناصر خارج الاستغلال |
| ΔT_{ng} | التغير في الخزينة الصافية الإجمالية |
| ΔE_{ex} | التغير في استخدامات الاستغلال |
| ΔR_{ex} | التغير في موارد الاستغلال |
| ΔE_{hex} | التغير في استخدامات خارج الاستغلال |
| ΔR_{hex} | التغير في موارد خارج الاستغلال |
| ΔE_t | التغير في استخدامات الخزينة |
| ΔR_t | التغير في موارد الخزينة |
| G.P.L | غاز البترول المميع |
| C.L.P | زيوت التشحيم والمطاط |

ملخص:

حاولنا من خلال دراستنا لموضوع استخدام التحليل المالي الديناميكي كأداة لمواجهة التعثرات المالية والتنبؤ بالفشل المالي في " مؤسسة نפטال GPL وحدة تيارت " وذلك من خلال تحليلنا لدورات جدول التمويل وجدول تدفقات الخزينة فقد حاولنا الإجابة على الإشكالية التالية كيف يمكن التنبؤ بالتعثرات المالية للمؤسسة عن طريق التحليل المالي الديناميكي ؟ باستخدام منهج دراسة الحالة وبناءا عليه خلصت الدراسة إلى أن جدول تدفقات الخزينة المعد من طرف المؤسسة ساهم بالكشف عن الفائض الموجود في الخزينة والدورة المسؤولة عنه والذي كان سببه تمويل تكاليف ومصاريف وأجور العمال للمؤسسة الأم بالشرافة، هذا الكشف ما يؤكد أن وضعية المؤسسة مريحة وتتنبأ سنويا بحجم مبيعاتها، ولها للقدرة على التمويل الذاتي مما يعكس إيجابية مردوديتها، وهذا ما يوضح لنا سبب إبداء "مؤسسة نפטال GPL وحدة تيارت" نتيجتها الصافية دائما سالبة وتمثل الخسارة.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي الديناميكي، توازن المالي، جدول تدفقات الخزينة، أنشطة الاستغلال،

جدول التمويل.

Résumé :

Grâce à notre étude de l'utilisation de l'analyse financière dynamique comme un outil pour contrer les goulots d'étranglement financiers et prédisent l'échec financier de Tiaret unité GPL Naftal fondation par l'intermédiaire de notre analyse du financement et le calendrier des cours trésor flux horaire, nous avons tenté de répondre ce qui suit, nous avons essayé problème comment peut Prédiction des goulots d'étranglement financiers entreprise par le biais de l'analyse financière dynamique ? À l'aide de la méthode d'étude de cas et a donc conclu que le calendrier de flux de trésorerie établi par l'institution qui a contribué détecte existant excédentaires dans le coffre et responsable, causée par le financement des coûts, frais et les salaires des travailleurs de la douleur de balshrakh d'entreprise, cette détection confirme le mode de cette entreprise. Confortable et prédire le volume de ventes annuel, et ont la capacité d'autofinancement soit positive, pertinence et ceci nous explique pourquoi le résultat net « GPL Naftal Tiaret unit Foundation » est toujours négatif et représentent la perte.

Mots clés : analyse financière dynamique, équilibre financier, trésor flux horaire, activités d'exploitation, financement annexe.

| | |
|---|---|
| - | إهداء |
| - | شكر وعرفان |
| - | ملخص |
| - | فهرس المحتويات |
| - | قائمة الجداول والأشكال |
| - | قائمة الرموز والمختصرات |
| أ-د | مقدمة |
| الفصل الأول | |
| التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية | |
| 06 | تمهيد |
| 07 | المبحث الأول: ماهية التحليل المالي |
| 07 | المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي و تطوراته |
| 07 | الفرع الأول: تعريف التحليل المالي: للتحليل المالي عدة تعاريف نذكر منها: |
| 08 | الفرع الثاني: تطور التاريخي للتحليل المالي |
| 10 | المطلب الثاني: منهجية وبيئة التحليل المالي |
| 10 | الفرع الأول: منهجية التحليل المالي |
| 12 | الفرع الثاني: بيئة التحليل المالي |
| 14 | المطلب الثالث: موضوع التحليل المالي و العوامل المساهمة في زيادة أهميته |
| 14 | الفرع الأول: أهمية التحليل المالي بالنسبة للثورة الصناعية |
| 14 | الفرع الثاني: أهمية التحليل المالي بالنسبة للإئتمان |
| 15 | الفرع الثالث: أهمية التحليل المالي بالنسبة لأسواق الأوراق المالية |
| 16 | المبحث الثاني: أهداف وأهمية التحليل المالي وأهم خطواته واستعمالاته |
| 16 | المطلب الأول: أهداف وأهمية التحليل المالي |
| 16 | الفرع الأول: أهداف التحليل المالي |
| 17 | الفرع الثاني: أهمية التحليل المالي |
| 18 | المطلب الثاني: استعمالات التحليل المالي وخطواته |

| | |
|---|---|
| 18 | الفرع الأول: استعمالات التحليل المالي |
| 19 | الفرع الثاني: خطوات التحليل المالي |
| 20 | المطلب الثالث: مجال وخطوات التحليل المالي ونتائجه |
| 20 | الفرع الأول: مجال التحليل المالي وخطواته |
| 22 | الفرع الثاني: نتائج التحليل المالي |
| 24 | المبحث الثالث: أنواع و محددات التحليل المالي للقوائم المالية |
| 24 | المطلب الأول: تحليل القوائم المالية و مقارنتها |
| 24 | الفرع الأول: التحليل المقارن للميزانيات العمومية |
| 26 | الفرع الثاني: التحليل المقارن لقوائم الدخل |
| 28 | المطلب الثاني: التحليل المالي الساكن |
| 28 | الفرع الأول: الميزانية المالية |
| 29 | الفرع الثاني: التحول من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية |
| 31 | الفرع الثالث: الميزانية المالية المختصرة |
| 36 | المطلب الثالث: التحليل المالي الديناميكي |
| 37 | الفرع الأول: جدول التمويل |
| 39 | الفرع الثاني: قائمة التدفقات النقدية |
| 44 | خلاصة |
| الفصل الثاني | |
| التحديات المالية في المؤسسة الاقتصادية | |
| 46 | تمهيد |
| 47 | المبحث الأول: المؤسسة الاقتصادية و وظائفها |
| 47 | المطلب الأول: ماهية المؤسسة الاقتصادية |
| 47 | الفرع الأول: تعريف المؤسسة الاقتصادية |
| 48 | الفرع الثاني: وظائف المؤسسة الاقتصادية |
| 50 | الفرع الثالث: أهمية الوظيفة المالية داخل المؤسسة |
| 51 | المطلب الثاني: الأهداف المالية للمؤسسة الاقتصادية و أنواعها |

| | |
|---|---|
| 51 | الفرع الأول: الأهداف المالية للمؤسسة الاقتصادية |
| 53 | الفرع الثاني: أنواع المؤسسات الاقتصادية |
| 56 | المطلب الثالث: العوامل غير خاضعة لتحكم المؤسسة وهيكلها التنظيمي |
| 56 | الفرع الأول: العوامل غير خاضعة لتحكم المؤسسة |
| 57 | الفرع الثاني: أنواع الهياكل التنظيمية للمؤسسة الاقتصادية |
| 58 | المبحث الثاني: استخدام التحليل المالي الديناميكي في التنبؤ بالفشل |
| 58 | المطلب الأول: ماهية وأسباب التعثر المالي ومراحله |
| 58 | الفرع الأول: مفهوم الفشل المالي |
| 61 | الفرع الثاني: أسباب الفشل المالي |
| 65 | المطلب الثاني: أهمية و طرق و أساليب التنبؤ بالتعثر المالي بمؤسسة اقتصادية |
| 65 | الفرع الأول: أهمية التنبؤ بالفشل |
| 66 | الفرع الثاني: طرق وأساليب التنبؤ بالفشل |
| 67 | المطلب الثالث: نماذج دراسة التنبؤ بالفشل المالي |
| 82 | المبحث الثالث: تقنيات التحليل المالي الديناميكي لمواجهة التعثر المالي |
| 82 | المطلب الأول: كيفية إعداد جدول التمويل |
| 82 | الفرع الأول: أهداف جدول التمويل |
| 82 | الفرع الثاني: بناء جدول التمويل |
| 87 | المطلب الثاني: إعداد جدول حسابات النتائج |
| 87 | الفرع الأول: جدول حسابات النتائج |
| 87 | الفرع الثاني: العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج |
| 90 | المطلب الثالث: محددات و استخدام قائمة التدفقات النقدية في التحليل المالي |
| 90 | الفرع الأول: محددات التحليل المالي |
| 91 | الفرع الثاني: استخدام قائمة التدفقات النقدية في التحليل المالي |
| 94 | خلاصة |
| الفصل الثالث | |
| دراسة حالة مؤسسة نطال وحدة تيارت | |
| 96 | تمهيد |

| | |
|-----|--|
| 97 | المبحث الأول: نظرة شاملة عن مؤسسة " نفعال " |
| 97 | المطلب الأول: نشأة وتقديم مؤسسة نفعال الأم |
| 100 | المطلب الثاني: دراسة الهيكل التنظيمي لمؤسسة " نفعال " الأم |
| 100 | الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للمؤسسة |
| 101 | الفرع الثاني: شرح الوحدات الرئيسية في مؤسسة نفعال الأم |
| 102 | الفرع الثالث: تعريف الإدارات والفروع في المؤسسة الأم |
| 103 | المطلب الثالث: منتجات وسياسات التوزيع في مؤسسة نفعال الأم |
| 103 | الفرع الأول: منتجات وخدمات مؤسسة نفعال الأم |
| 105 | الفرع الثاني: سياسات توزيع المنتجات البترولية في مؤسسة نفعال الأم |
| 107 | المبحث الثاني: تقديم عام لمؤسسة نفعال "وحدة تيارت" |
| 107 | المطلب الأول: تعريف مؤسسة نفعال (وحدة تيارت) |
| 107 | الفرع الأول: موقعها الجغرافي |
| 107 | الفرع الثاني: أهم المحطات الخدمائية ونقاط البيع |
| 109 | الفرع الثالث: منتوجات مؤسسة نفعال |
| 110 | المطلب الثاني: دراسة الهيكل التنظيمي لمؤسسة نفعال "وحدة تيارت" |
| 110 | الفرع الأول: الهيكل التنظيمي |
| 111 | الفرع الثاني: شرح وتفصيل الهيكل التنظيمي لوحدة نفعال تيارت |
| 114 | المطلب الثالث: مهام و أهداف مؤسسة نفعال "وحدة تيارت" |
| 114 | الفرع الأول: أهداف مؤسسة نفعال "وحدة تيارت" |
| 115 | الفرع الثاني: مهام مؤسسة نفعال "وحدة تيارت" |
| 116 | المبحث الثالث: تحديد نتيجة التحليل المالي الديناميكي في مؤسسة نفعال |
| 116 | المطلب الأول: أسباب التفكير في وضع نظام التحليل المالي |
| 117 | الفرع الأول: الطريقة التحليلية وأهدافها الأساسية |
| 118 | الفرع الثاني: عرض هيكل الميزانية لمؤسسة نفعال "وحدة تيارت" للسنتين 2017-2018 |
| 127 | المطلب الثاني: إعداد جدول حسابات النتائج في مؤسسة نفعال "وحدة تيارت" |
| 127 | الفرع الأول: عرض جدول حسابات نتائج الهيكل حسب الطبيعة لمؤسسة نفعال لسنة 2018 |

فهرس المحتويات

| | |
|-----|--|
| 128 | الفرع الثاني: التحليل بواسطة النسب المالية لهيكل الميزانية للسنتين 2017-2018 |
| 129 | المطلب الثالث: التحليل المالي حسب طريقة التدفقات (جدول التمويل وجدول تدفقات الخزينة في مؤسسة نفضال "وحدة تيارت |
| 129 | الفرع الأول: إعداد جدول التمويل |
| 133 | الفرع الثاني: إعداد جدول تدفقات الخزينة |
| 136 | الفرع الثالث: تحديد الوضعية المالية لمؤسسة نفضال "وحدة تيارت" GPL باستخدام التحليل المالي الديناميكي |
| 138 | خلاصة |
| 140 | خاتمة |
| 145 | قائمة المصادر والمراجع |
| - | قائمة الملاحق |

توطئة:

تعد المؤسسة الاقتصادية الشغل الشاغل للعديد من الدارسين باعتبارها الخلية الأساسية في النشاط الاقتصادي للمجتمع كونها تعبر عن علاقات اجتماعية، لأن العملية الإنتاجية داخلها ونشاطها يتم ضمن مجموعة من العناصر المترابطة والمتفاعلة فيما بينها لوضع الأهداف.

تقوم المؤسسة بممارسة نشاطها الدوري والمتمثل في استغلال مختلف عوامل الإنتاج المتوفرة لديها من أجل الحصول على منتجات لتلبية حاجات الإنسان المادية و المعنوية، ومحاولة بذلك التأقلم مع تغيرات المحيط و كسب رضاه لتضمن حينئذ هدفها الأسمى وهو الإستمرارية. تحقيق هذا الهدف يعني أن المؤسسة حققت الأهداف الأخرى التي ترتبط بوظائف المؤسسة والتي هي أهداف متكاملة، تحقيقها يعني تحقيق الإستمرارية والنمو. ولتتمكن المؤسسة من معرفة قدرتها على بلوغ أهدافها أو لا وهل حققتها بالوسائل المعقولة فإنها بحاجة إلى قياس نتائجها وتحليلها بإختيار أفضل المعايير والمؤشرات المالية المناسبة. فيعتبر التحليل المالي تقنية من تقنيات التسيير، فهو يهدف إلى التشخيص و تحليل الوضعية المالية في المؤسسة بغرض تحديد نقاط القوة من أجل العمل على تحسينها و جعلها أكثر قوة والكشف على نقاط الضعف والعمل على تصحيحها أو التخلص منها، و يمكن اعتبارها نقطة بداية لأي سياسة مستقلة وهذا من خلال دراسة و تقييم نشاط المؤسسة و معرفة اتجاهه و التنبؤ به، كما يعد التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها المحلل المالي لتحقيق أهداف المؤسسة. وذلك بالإعتماد على أدوات وتقنيات حديثة من أجل تحقيقها، ولعل من أهم هذه التقنيات التشخيص للوضعية الحالية والتنبؤ بالمستقبل المالي. ويعد الفشل المالي من أهمها لما ينتج عنه من آثار سلبية على مستوى المؤسسات وعلى مستوى الاقتصاد ككل، لهذا جاءت العديد من الأبحاث بنماذج خاصة بالتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات.

خلال الخمسينات والستينات كان معظم الاهتمام منصب على الطريقة التي تفصل الهيكل المالي مثل المردودية والتوازنات المالية للمؤسسة...إلخ. ولكن مع تغير الوضع و زيادة حدة المنافسة سمحت البنوك بتقديم أموال، لكن لوحظ فشل كبير لعدة مؤسسات، وخلال الثمانينات تغير الاهتمام بالهيكل المالي إلى اهتمام آخر خلال هذه الفترة فقد وجد أن فشل تلك المؤسسات ناتج عن عدم توفير السيولة لهذه الأخيرة، وبالتالي مهما كان للهيكل المالي تأثير كان للخزينة تأثيرها الخاص. ومن هنا وجدت الخزينة دورها في التحليل المالي، فلم تصبح هذه الأخيرة مجموع من مجاميع الميزانية فقط بل أصبح من الواجب معرفة كيفية تشكيلها خلال السنة، أو بعبارة أوضح الكيفية التي مرت بها الخزينة خلال الدورة (من بداية النشاط إلى نهايته)، و بغية معرفة وفهم العناصر التي شكلت

هذا التغيير نستعمل أدوات التحليل المالي الديناميكي (جدول التمويل وجدول تدفقات الخزينة) اللذان تطرقنا إليها في هذه الدراسة.

طرح إشكالية الدراسة:

و من خلال ما سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية:

"كيف يمكن التنبؤ بالتعثرات المالية للمؤسسة عن طريق التحليل المالي الديناميكي؟"

وتندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية الإشكاليات الفرعية تتمثل في الآتي:

الإشكاليات الفرعية:

للإجابة على الإشكالية التالية قمنا بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما أهمية التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية؟
- ما هو دور التحليل المالي الديناميكي؟
- كيف يساهم التحليل المالي الديناميكي في مواجهة التعثرات المالية للمؤسسة الاقتصادية؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن التساؤل المشار إليه سابقا تم وضع الفرضيات التالية:

- تعد أهمية التحليل المالي من أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسة في مجال التسيير من أجل التحقق من بلوغها الأهداف المراد تحقيقها.
- يقتضي استعمال التحليل المالي الديناميكي في المؤسسة الكشف عن نقاط القوة والضعف في المؤسسة الاقتصادية وذلك لمواجهة تعثراتها المالية.
- مساهمة التحليل المالي الديناميكي واستخدامه في مؤسسة نفعال.

مبررات اختيار الموضوع:

تم اختيار هذا الموضوع بناء على جملة من الاعتبارات منها:

- أهمية الموضوع البالغة بالنسبة لمسيري المؤسسات الاقتصادية بالأخص في الوظيفة المالية.
- مقارنة الجانب النظري بما هو موجود في الجانب العملي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- توافق الموضوع مع التخصص.
- الميول و الرغبة في معالجة موضوع التحليل المالي بصفة عامة.
- إمكانية مواصلة البحث في موضوع التحليل المالي الديناميكي للمؤسسة الاقتصادية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنه يتعرض لموضوع مهم بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية، وذلك بإبراز دور تطبيق التحليل المالي الديناميكي لمواجهة التعثرات المالية، من خلال المعرفة الصحيحة لوضع المؤسسة و ترجمة المعلومات المسجلة في القوائم المالية و بالتالي معرفة نقاط القوة و الضعف من أجل تسهيل عملية التحليل المالي والوصول إلى الأهداف المرغوبة.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال دراستنا هذه إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على التحليل المالي الديناميكي وكيفية استخدامه.
- تحديد المعايير المستخدمة في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية.
- تطبيق التحليل المالي الديناميكي على مؤسسة اقتصادية.
- إبراز أهمية التحليل المالي الديناميكي في مواجهة التعثرات المالية.

حدود الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة و التوصل إلى النتائج فإن الدراسة ارتبطت بحدود مكانية و زمنية.

- **الحدود المكانية:** تمت الدراسة في مؤسسة نفضال لولاية تيارت وكان ذلك بهدف التعرف على المؤسسة وكيفية عملها.
- **الحدود الزمانية:** تم إجراء الدراسة للدورة المالية (2017-2018) لمؤسسة نفضال لولاية تيارت بهدف معرفة وضعيتها المالية.

منهج البحث:

من خلال دراستنا تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري و ذلك بالاستناد إلى أهم الكتب والرسائل الجامعية من أجل دراسته. و المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي و الاعتماد على إجراء الدراسة الميدانية في مؤسسة نفطال وحدة تيارت بالإضافة إلى الوثائق المتحصل عليها من المؤسسة.

صعوبات الدراسة:

- غياب ثقافة الشفافية في المؤسسات الجزائرية، مما صعب علينا العثور على مؤسسة تقبل تقديم معلومات تساعدنا في دراستنا التطبيقية.
 - صعوبة الحصول على المعلومات من قبل المسؤولين في هذا الموضوع.
- إن هذه الصعوبات و إن كانت شاقة فقد كانت دافعا أساسيا لمواصلة دراستنا للموضوع.

هيكل البحث:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية و التساؤلات المطروحة قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول تسبقهم مقدمة كالتالي:

- **الفصل الأول:** نقوم فيه بدراسة الأدبيات النظرية للموضوع و المتمثلة في دراسة التحليل المالي وذلك في ثلاثة مباحث وهي الأول ماهية وتطورات التحليل المالي ومنهجيته، الثاني أهداف وأهمية التحليل المالي وأهم خطواته واستعمالاته، أما المبحث الثالث عن أنواع ومحددات التحليل المالي للقوائم المالية.
- **الفصل الثاني:** تطرقنا فيه أيضا إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول عن المؤسسة الاقتصادية ووظائفها، الثاني استخدام التحليل المالي الديناميكي في التنبؤ بالفشل، أما بالنسبة للمبحث الثالث تقنيات التحليل المالي الديناميكي لمواجهة التعثر المالي.
- **الفصل الثالث:** قمنا فيه بإجراء دراسة تطبيقية لمؤسسة نفطال لولاية تيارت، حيث قمنا بإسقاط الدراسة النظرية على الجانب التطبيقي وفي الأخير الخاتمة.

تمهيد:

احتلت المؤسسة الاقتصادية حيزا كبيرا في كتابات وأعمال الاقتصاديين على اختلاف اتجاهاتهم وانتماءاتهم باعتبارها تمثل عصب الحياة الاقتصادية والوحدة الأساسية لأي اقتصاد وبالتالي فإن تطور الاقتصاد الوطني مرهون بالفعالية الاقتصادية للمؤسسة، كما أن نمو الأخيرة مرتبط بعدة عوامل تختلف الحاجة إليها باختلاف البيئة التي تنشط فيها كتوفر رؤوس أموال، اليد العاملة المؤهلة والمواد الأولية... وغيرها، بالإضافة إلى تلك العوامل هناك عامل رئيسي يتوقف عليه ذلك النمو ألا وهو التحليل المالي الفعال للمؤسسة ذاتها وخاصة فيما يتعلق بالجانب المالي الذي يعتبر محركها الحيوي والمسؤول عن كافة الأنشطة الرئيسية بطريقة تمكن من بلوغ أهداف المؤسسة وهذا يتمحور في جميع أوجه نشاط المؤسسة.

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي وليد الظروف التي نشأت في مطلع الثلاثينيات من القرن الماضي وهي الفترة التي تميزت بالأزمة الاقتصادية العالمية (1929-1933)، أو ما يعرف بالكساد الكبير الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية، وهي الظروف التي أدت إلى الكشف عن بعض عمليات الغش والخداع التي مارستها بعض الشركات وذلك ما أدى إلى إلحاق أضرار كبيرة بالمساهمين والمقرضين على حد سواء، وهو الأمر الذي نتج عنه إجبار الشركات على نشر معلوماتها المالية متى اقتضت الضرورة قصد تحليلها وتشخيصها، ومنذ ذلك الحين إلى يومنا هذا والتحليل المالي يعرف تطورا وتوسعا وتزداد أهميته يوما بعد يوم.

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي و تطوراته

الفرع الأول: تعريف التحليل المالي: للتحليل المالي عدة تعاريف نذكر منها:

- التحليل المالي هو عبارة عن تشخيص الحالة المالية للمؤسسة لفترة معينة (فصل أو سنة) بإستعمال وسائل تختلف باختلاف الطرق والأهداف من هذا التحليل¹.
- التحليل المالي عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل².
- التحليل المالي هو عبارة عن دراسة القوائم المالية (الميزانية، حسابات التشغيل والمتاجرة والأرباح) بعد تبويبها التبويب الملائم مع استخدام بعض الأساليب الرياضية والإحصائية "نسب الاتجاهات، المتوسطات"³.
- كما يمكن تعريف التحليل على أنه تشخيص للوضعية المالية للمؤسسة من مختلف جوانبها بتاريخ معين عادة هو تاريخ إقفال القوائم المالية، من أجل تحديد نقاط الضعف والبحث عن أسبابها ومعالجتها، وكذا تحديد نقاط القوة للحفاظ عليها وتدعيمها مستقبلا⁴.

¹ ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي، ط1، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص12.

² وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، ط1، إثراء للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2009، ص13.

³ نجلد صالح الحناوي، أساسيات الإدارة المالية، دار الجامعية، القاهرة، 2002، ص67.

⁴ زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص16.

- ويعرف على أنه: عبارة عن عملية حسابية يتم من خلالها تحويل الأرقام الواردة في البيانات والجداول المالية والمحاسبية إما السابقة أو الحالية لمؤسسة ما إلى أرقام ونسب مئوية وإيجاد ارتباطات ما بين تلك الأرقام والنسب، ومن ثم اشتقاق مجموعة من المؤشرات تساعد تلك المؤسسة من اتخاذ القرارات المناسبة وبالتالي تطوير عملياتها بما يلي ويحقق الأهداف التي تسعى لتحقيقها¹.

- كما يمكن تعريف التحليل المالي على أنه دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المؤسسة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أداء هذه المؤسسة وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة².

الفرع الثاني: تطور التاريخي للتحليل المالي

بدأ الإهتمام بالتحليل المالي مع بدايات القرن العشرين وخاصة مع ازدياد انتشار الشركات المساهمة بما فرضته من فصل بين الإدارة والملكية. وفي البداية انصب الإهتمام على قائمة المركز المالي (الميزانية) باعتبارها القائمة الأهم وكان جل الإهتمام في التحليل ينصب على مصادر التمويل الطويل الأجل.

ولقد فرضت أزمة الكساد العالمية (1929-1933) بما فرضته من إفلاس لشركات كثيرة في العالم إلى توجه الإهتمام في التحليل المالي إلى قضيتين أساسيتين في المنشآت. الأولى وهي دراسة سيولة المنشآت وخاصة أن أغلبية الشركات التي أعلنت إفلاسها كان بسبب وضع السيولة لديها حيث أنها لم تستطع تسديد التزاماتها المالية عند إستحقاقها. والقضية الثانية هي الربحية المقدرة على المنافسة، وهكذا تنامي الإهتمام و بشكل متزايد بقائمة الدخل وفاقته أهميتها قائمة المركز المالي (الميزانية).

والجدير بالذكر هنا أن عمليات الإستثمار كانت من عوامل تطور التحليل المالي أيضاً، ولقد استخدم لورنس تشميرلين في كتابه "مبادئ الإستثمار في السندات" المنشور لأول مرة في عام 1911 عدة نسب منها نسبة مصاريف التشغيل إلى إجمالي الإيرادات وأطلق عليها إسم "نسبة التشغيل" ونسبة مصاريف النقل إلى إيرادات التشغيل وأطلق عليها اسم "نسبة النقل" ونسبة هامش الربح إلى صافي الدخل وأسماها بـ "عامل السلامة"

¹نعيم نمر داوود، التحليل المالي دراسة نظرية تطبيقية، ط1، دار المستقبل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص09.

²منير شاكر مجد و آخرون، التحليل المالي مدخل لاتخاذ القرارات، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص12.

ولقد بين نسبة العناصر المختلفة لبند ما إلى الكل، مثل نسبة الإيرادات المختلفة إلى إيرادات التشغيل الإجمالية، ونسبة المصاريف المختلفة إلى مصاريف التشغيل الإجمالية وهذه الآداة أطلق عليها "بيان الحجم العادي" أو بيان النسبة المئوية الكاملة 100.

وبعد الحرب العالمية الثانية وانتشار ظاهرة التضخم المالي وارتفاع الأسعار وتأثير ذلك على بنود قائمة المركز المالي بشكل كبير ازداد الإهتمام ثانية بقائمة المركز المالي إلى جانب الإهتمام بقائمة الدخل. وينظر الآن إلى التحليل المالي نظرة شاملة وخاصة مع استخدام الأساليب الكمية الحديثة واستخدام الحاسوب حيث أصبح التحليل المالي يتم بمستوى عال من الكفاءة، ولم يعد هناك اهتماما بقائمة أكثر من قائمة¹.

بل أصبح الهدف من التحليل والمعلومات المرغوب الحصول عليها هي التي تحدد القائمة التي يجب الإعتماد عليها من أجل الوصول إلى المطلوب من المعلومات، ولم يعد الأمر أيضا مقتصر على قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل بل تعدى ذلك إلى كل البيانات المحاسبية فالتحليل المالي حاليا يستخدم كل البيانات المحاسبية كما يستخدم أيضا بيانات خارجية تتعلق بالوحدة.

فالتحليل المالي أصبح يساعد في تقييم الأداء ويساعد في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات حتى أنه يعمل على إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة².

كما كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية لإعادة البناء دور هام في تطور تقنيات التحليل المالي، حيث أظهر المصرفيون والمقرضون وبصفة أكثر دقة وحزم اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم وبتطور المؤسسات وبالتالي وسائل التمويل في الستينات من هذا القرن، انصب الإهتمام على نوعية المؤسسات ووسائل التمويل اللازمة، وقد تكونت في فرنسا (مثلا) سنة 1967م لجنة عمليات البورصات، والتي حدد هدفها بتأمين الاختيار الجيد، وتأمين المعلومات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة إلى مساهمة الادخار العمومي وقد تزايد حجم المعلومات وتحسنت نوعيتها بشكل ساهم في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي الذي تحول من التحليل الساكن إلى

¹ منير شاكر نجد و آخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص10-11.

² المرجع نفسه، ص12.

التحليل الديناميكي، وأصبح كلا منهما مكملًا للآخر وأدى تعميم التحليل المالي في المؤسسات إلى تطور نشاطها وتحقيقها لقفزات جد مهمة في الإنتاج والإنتاجية¹.

المطلب الثاني: منهجية و بيئة التحليل المالي

سنحاول استعراض منهجية التحليل المالي وبيئته.

الفرع الأول: منهجية التحليل المالي:

يعتمد المحلل في قيامه بعملية التحليل على مجموعة من الخطوات المتتابعة التي تشكل في مجملها المنهج العلمي للتحليل، وهي تبدأ بتحديد الهدف أو الغرض من التحليل وتنتهي بوضع التوصية المناسبة بشأن نتائج التحليل، و فيما يلي الخطوات اللازمة لعملية التحليل:

- تحديد الهدف الذي يسعى إليه المحلل.

يبدأ التحليل المالي بتحديد المشكلة التي يسعى المحلل للتعرف عليها، و يعتبر هذا التحديد ضرورة هامة لبدء صحيح لعملية التحليل، لأنه يجنب المحلل العمل غير اللازم ويمكنه من تركيز جهده على العمل الذي يخدم هذا الهدف مباشرة.

- تحديد الفترة التي سيشملها تحليل القوائم المالية.

يقوم المحلل المالي باستعمال قوائم مالية لفترات عديدة إذا كان يسعى لتوخي المزيد من الدقة في التحليل والتعرف على الاتجاه الذي يتخذه أداء المؤسسة موضع التحليل، لأن القوائم المالية الخاصة بسنة واحدة قد لا تكون معبرة عن الاتجاه العام للأداء.

- تحديد المعلومات التي يحتاجها المحلل للوصول إلى غايته.

إذا كان الهدف هو تحليل قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الجارية، فالأمر يتطلب معرفة الأصول المتداولة وأنواعها المختلفة لفترة معينة، ومن ثم تحديد الالتزامات الجارية لنفس الفترة، أما إذا كان هدف التحليل لأغراض

¹ ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 14.

تقييم الأداء النهائي، فإن البيانات المطلوبة تتعلق بالمصروفات و الإيرادات لفترة معينة، وتحديد المؤشرات الرئيسية التي تلعب دورا حاسما في أداء المؤسسة مثل المبيعات أو الإنتاج.

- تحديد أداة أو أدوات التحليل المناسبة التي يطبقها المحلل للوصول إلى أفضل النتائج بأسرع وقت.

هذه الخطوة تعتمد بالدرجة الأولى على المستوى الفني والعلمي للشخص الذي يقوم بعملية التحليل، ومقدار درايته بالأساليب المختلفة لعملية التحليل.

- استعمال المعلومات والمقاييس التي تجمعت لدى المحلل لاتخاذ القرار أو الإجراء المطلوب.

تعتبر هذه الخطوة الأصعب والأكثر أهمية، وتحتاج إلى استعمال مقدار كبير من العمل الذهني والحكمة والمهارة والجهد لتقييم ما يقف خلف الأرقام من حقائق ولا يمكن استبدال هذا الجهد بعملية ميكانيكية، إلا أن التعريف الصحيح للمشكلة، وتحديد المناسب للأسئلة المتوجب الإجابة عنها، والمهارة في اختيار الأدوات التحليلية المناسبة ستفوق بلا شك إلى تفسير معقول لنتيجة التحليل.

- اختيار المعيار المناسب لقياس النتائج، ولا مانع من استعمال أكثر من معيار إذا استدعى الأمر ذلك.

- تحديد الانحراف عن المعيار المقاس عليه للوقوف على أهمية الانحراف بالأرقام المطلقة و النسبية.

- تحديد أسباب الانحراف وتحليلها.

- وضع التوصية المناسبة بشأن نتائج التحليل.

ومن النادر جدا أن يتاح للمحلل جميع الحقائق عن الحالة التي يقوم بتحليلها، لذا نجد أن معظم المحللين يعملون في ظل ظروف غير مؤكدة بسبب عدم كفاية المعلومات وفي مثل هذه الظروف لا يكون دور التحليل المالي إلا التقليل من حالة عدم التأكد وليس إلغاءها كلياً¹.

وعند كتابة المحلل لتقريره، عليه أن يراعي ترتيب أفكاره و تسلسل منطقته، كما يجب عليه مراعاة طريقة عرضه على القارئ، بحيث يميز التقرير بشكل واضح بين تفسيرات واستنتاجات المحلل والحقائق والمعلومات التي استندت إليه هذه التفسيرات والاستنتاجات، وذلك ليتمكن القارئ من متابعة المنطق الذي اتبعه المحلل في

¹ أيمن الشنطي، عامر شقر، الإدارة و التحليل المالي، دار البداية، عمان، 2004، ص176 و ص178.

الوصول إلى استنتاجاته، وليمكن من ابداء رأيه إذا اختلف مع المحلل، هذا ومن المناسب أن يضمن المحلل تقريره البنود التالية:

أ- معلومات عن خلفية المؤسسة موضوع التحليل و الصناعة التي تنتمي إليها والمحيط الإقتصادي الذي تعمل فيه.

ب- المعلومات المالية وغير المالية المستعملة في التحليل.

ج- الافتراضات الخاصة بالظروف الاقتصادية والظروف الأخرى التي وضعت استنادا إليها التقديرات الخاصة بالتحليل.

د- تحديد الإيجابيات والسلبيات الكمية منها والنوعية التي يراها المحلل في عناصر التحليل الأساسية.

هـ- الاستنتاج الذي يخرج به المحلل نتيجة العمل التحليلي الذي قام به¹.

الفرع الثاني: بيئة التحليل المالي:

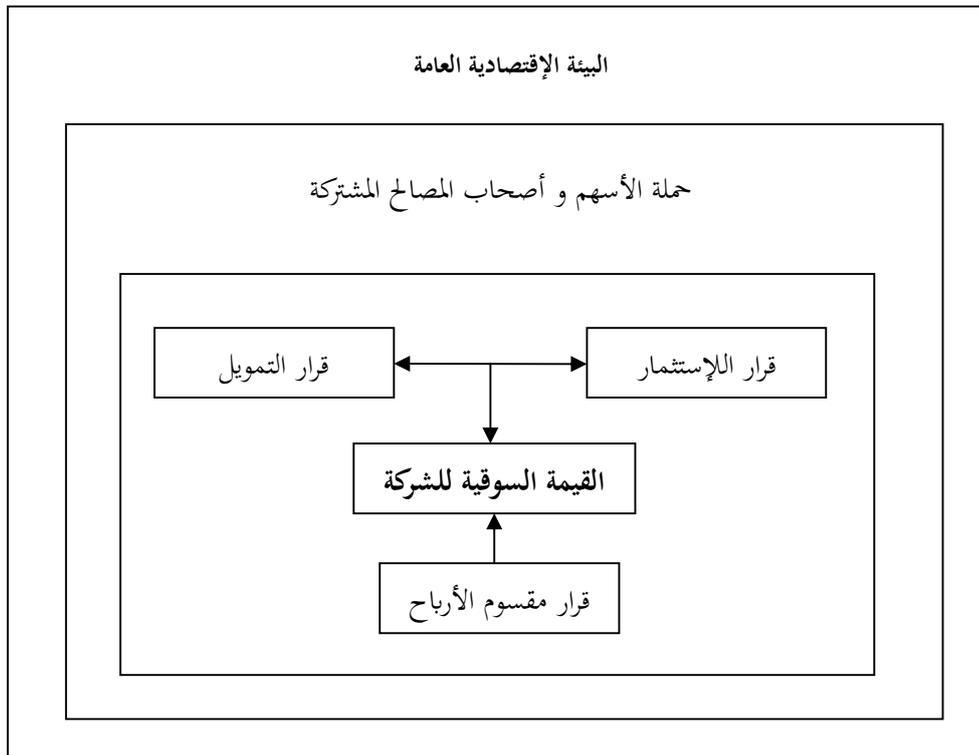
يرتكز فعل الإدارة المالية على تحقيق هدفها الاستراتيجي والمتمثل بتعظيم القيمة السوقية للشركة (تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد)، ويتحقق مثل هذا الهدف من خلال ممارسة الإدارة المالية قراراتها في الاستثمار والتمويل ومقسوم الأرباح. وتحدد مهمة المحلل المالي هنا على تكوين المعايير والأدوات التي تستخدم في الحكم على سلامة وصحة القرارات التي اعتمدها الإدارة المالية. لذا فإن بيئة التحليل المالي تنعكس بالاتجاهات التقليدية والحديثة لأدوات التحليل المعتمدة في تقييم الأداء، وكما موضح في الشكل رقم (01)، إذ يتضح من الشكل أن هناك أطراف تتأثر بنتائج التحليل المالي هم الإدارة وحملة الأسهم (Stockholder) وذوي المصالح المشتركة (Stakholders)، بالإضافة إلى مؤشرات البيئة الاقتصادية العامة. إذ يلعب الاتجاه الإقتصادي للتحليل المالي دورا في تقييم المكانة الاقتصادية للشركة في القطاع الاقتصادي بشكل العام. ويتحقق ذلك من خلال قياس كفاءة وقدرة الإدارة على تحقيق الميزة التنافسية في الأجل الطويل (تعظيم المنفعة). ويعد خصم التدفقات النقدية المتوقعة المقياس الأفضل لمساهمة الشركة في البيئة الاقتصادية العامة.

¹ أيمن الشنطي، المرجع السابق، ص 179.

ومهما اختلف نشاط الشركة وحجمها وشكلها القانوني فإن التحليل المالي يتطلب منهجية علمية لتحقيق التوافق البيئي لضمان القرار السليم. وهذه المنهجية تتحدد وفق الآتي:

- تحديد الهدف من التحليل لتوفير الجهد والوقت والكلفة.
- تحديد الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل.
- اختيار الاداء المناسبة للتحليل والمعيار المناسب للمقارنة.
- تحديد الموقف الاستراتيجي للشركة وفقا لمعيار المقارنة.
- تشخيص أسباب الانحرافات ووضع الحلول المناسبة لمعالجتها أو الحد منها.
- تقييم خلاصة الموقف واقتراح الحركة الاستراتيجية اللاحقة¹.

الشكل رقم(1-1): بيئة التحليل المالي



المصدر: عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 23.

¹ عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، التحليل و التخطيط المالي - اتجاهات معاصرة-، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 22-23.

المطلب الثالث: موضوع التحليل المالي و العوامل المساهمة في زيادة أهميته

تختلف الغايات والأهداف التي يتطلع إليها المحلل المالي عند قيامه بكل عملية تحليل على انفراد، فعندما يكون الغرض من التحليل معرفة نتيجة عمل المؤسسة في الحاضر وما ستكون عليه في المستقبل، فإن موضوع التحليل ينصب على معرفة ربحية المؤسسة والعوامل المؤثرة على زيادتها أو انخفاضها، أما إذا كانت الغاية من التحليل المالي تقديم تسهيلات ائتمانية، فإن موضوع التحليل سوف ينصب على معرفة قابلية المؤسسة على تغطية الإلتزامات خلال فترة معينة.

وبالتالي فإن موضوع التحليل المالي يختلف باختلاف الهدف المراد تحقيقه، مما يتطلب لكل هدف بيانات معينة، تعتبر المادة الأولية لصناعة المعلومة المرتبطة بموضوع التحليل¹.

هناك مجموعة من العوامل ساهمت في زيادة أهمية التحليل المالي يمكن إبرازها فيما يلي:

الفرع الأول: الثورة الصناعية: أظهرت الثورة الصناعية في أوروبا الحاجة إلى رأس مال ضخمة لإنشاء المصانع و تجهيزها وتمويل العملية الإنتاجية سعياً وراء الأرباح ووفرات الإنتاج، وبذلك تطور حجم المؤسسات الاقتصادية من مؤسسات فردية صغيرة إلى شركات مساهمة كبيرة تجمع مدخرات آلاف من المساهمين لاستثمارها على نطاق واسع، ولقد اضطر هؤلاء المساهمين نظراً لنقص خبرتهم إلى تفويض سلطة إدارة الشركات إلى مجلس إدارة مستقل، وأصبحت القوائم المالية وسيلتهم الأساسية في متابعة وضعية المؤسسات ومدى نجاح الإدارة في أداء مهمتها، وبالتالي ظهرت الحاجة إلى تحليل هذه القوائم وتفسير النتائج لتحديد جوانب القوة والضعف في المركز المالي لها ونتيجة أعماله.

الفرع الثاني: الائتمان: دفع انتشار أسلوب التمويل القصير الأجل البنوك التجارية إلى ضرورة تقييم سلامة المركز المالي والنقدي للمؤسسات الطالبة لهذا النوع من الائتمان، ولذلك ظهرت الحاجة إلى ضرورة تحليل القوائم المالية وعلى ضوء نتائجها تتوصل البنوك إلى قرار منح القرض أو عدم المنح ومن أجل هذا فقد أنشأت الكثير من البنوك وحدات خاصة مهمتها القيام بتحليل القوائم المالية للمؤسسات التي تطلب القرض.

¹ وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي (منهج علمي و عملي متكامل)، مؤسسة الوراق، عمان، 2004، ص 22-23.

الفرع الثالث: أسواق الأوراق المالية: تهتم الأسواق المالية بالمستثمرين في الأوراق المالية، فهم أكثر الأطراف الذين يحققون الأرباح نتيجة استثمارهم في الأوراق المالية، كما أنهم أكثر الأطراف تعرضاً للمخاطر، ولذلك يحتاج المستثمرون الحاليون والمرقبون إلى معلومات دقيقة عن واقع المؤسسات التي تتداول أسهمها في سوق المالية، ولإرضاء هؤلاء المستثمرين تقوم الأسواق المالية بتحليل حسابات تلك المؤسسات لتحديد مدى قوتها أو ضعفها، وعلى ضوء تلك النتائج يتحرك الطلب والعرض للأوراق المالية في السوق¹.

وبالتالي يعتبر التحليل المالي تشخيصاً لحالة أو لوظيفة مالية في المؤسسة خلال دورة إنتاجية معينة أو خلال عدة دورات، وهذا لمن لهم علاقة بالمؤسسة كرجال الأعمال، بنوك، مستثمرين بهدف إظهار كل التغيرات التي تطرأ على الحالة المالية وبالتالي الحكم على السياسة المالية المتبعة واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

المبحث الثاني: أهداف و أهمية التحليل المالي و أهم خطواته و استعمالاته

¹ الزبيدي حمزة محمود، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، ط2، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص22-23.

يهدف التحليل المالي بشكل عام إلى تقييم أداء المؤسسة من زوايا متعددة، وبكيفية تحقق أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة، وذلك بقصد تحديد مواطن القوة والضعف، ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمؤسسة¹، كما تتعدد الأطراف المستفيدة من معلومات التحليل، كما تتنوع أغراض استخداماتهم لتلك المعلومات، وذلك وفقا لتنوع علاقاتهم بالمؤسسة من جهة ولتنوع قراراتهم المبنية على هذه المعلومات من جهة أخرى².

المطلب الأول: أهداف وأهمية التحليل المالي

الفرع الأول: أهداف التحليل المالي:

تختلف أهداف التحليل المالي من مؤسسة إلى أخرى كما تختلف حسب المحلل المالي سواء كان تحليلا خارجيا متمثلا في البنوك ورجال الأعمال أو تحليلا داخليا على مستوى المؤسسة، ولهذا فإن للتحليل المالي أهداف داخلية خارجية.

أهداف داخلية: - معرفة المركز المالي للمؤسسة والتنبؤ بالأخطار المالية التي قد تتعرض لها بها بواسطة المديونية.

- الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية والتشغيلية لفترة تحت التحليل.

- اجراء فحص للسياسة المالية المتبعة من طرف المؤسسة وذلك عن طريق الدراسة التفصيلية للبيانات المالية.

- توضيح المعلومات المتوصل إليها للاستفادة منها في الرقابة العامة لنشاط المؤسسة.

- توفير المعلومات والبيانات إلى سياسة المؤسسة واتخاذ قرارات استراتيجية³.

أهداف خارجية: - تعتمد البنوك على التحليل المالي خاصة في اتخاذ القرارات الخاصة بالإقراض.

¹ مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص16.

² محمد مطر، التحليل المالي والإئتماني: الأساليب والأدوات والإستخدامات العملية، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص7.

³ ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص11.

-مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى من نفس القطاع وإظهار نقاط القوة والضعف التي تتميز بها المؤسسة.

-إقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية والإستقلالية للمؤسسة.

-تقييم جدول الإستثمارات في المؤسسة.

-تقييم النتائج المالية وبواسطتها يمكن تحديد الأرقام الخاضعة للضريبة¹.

من خلال هذه الأهداف نستنتج أن التحليل المالي لا يهم مصالح المؤسسة فقط وإنما هو وسيلة مهمة لعدة عناصر أخرى كالبنوك، مصلحة الضرائب ورجال الأعمال المهتمين بالمؤسسة...إلخ.

الفرع الثاني: أهمية التحليل المالي:

إن تعدد أهداف التحليل المالي جعلته ذي أهمية بالغة لأطراف عدة كل حسب أهدافه، وإن كانت جميعها تجتمع في حاجتها إلى المؤشرات المالية التي تعتمد عليها في اتخاذ قراراتها.

من هذه الأطراف نجد المساهم، الدائن، المورد وإدارة المؤسسة،...إلخ.

أ- أهمية التحليل المالي بالنسبة للمساهمين: يهتم المساهمون بتحليل الوضع المالي للمؤسسة المعنية لتقييم العناصر التالية:

- العائد من الأموال المستثمرة و مقدار الأرباح المحققة.
- القيمة المضافة المحققة.
- المخاطر المترتبة بمناخ الإستثمار.

ب- أهمية التحليل المالي بالنسبة للدائنين: ينصب اهتمام الدائنين بالدرجة الأولى على قوة المركز المالي للمؤسسة المدينة، ومعرفة درجة المخاطر المحيطة بديونهم ومدى تحصيل مستحقاتهم عند آجال استحقاقها، معتمدين في ذلك على بعض المؤشرات المالية كالسيولة ورأس المال العامل وحصص الأموال الخاصة في التمويل.

ج- أهمية التحليل المالي بالنسبة للموردين: يهتم الموردون بتحليل الوضع المالي للعملاء للتأكد من سلامة مراكزهم المالية واستقرار أوضاعهم المالية، مما يمكنهم من تحديد فترات ائتمان منافسة في السوق.

¹ ناصر دادي عدون، المرجع السابق، ص13.

د- أهمية التحليل المالي بالنسبة للمؤسسة: تعتمد إدارة المؤسسة على نتائج التحليل المالي لايجاد الحلول للمشاكل المالية المطروحة واتخاذ القرارات وفرض رقابة مالية، مع التركيز على تحقيق كل من هدف التوازن المالي ضمانا لاستمرارية المؤسسة، وهدف المردودية لضمان نموها.

المطلب الثاني: استعمالات التحليل المالي وخطواته

إن الاستعمالات الواسعة للتحليل المالي جعلت منه اهتمام الكثيرين رغم اختلاف الأهداف التي يتطلعون إليها من التحليل المالي وحتى نفهم استعمالاته بدقة وجب علينا تحديد الجهة التي تقدم إليها نتائج الدراسة حيث تختلف طرق عرض البيانات ومحتوياتها وفقا لتفاوت الأفراد الذين تقدم إليهم وبناءا على ذلك يمكن تقسيم استعمالات التحليل المالي إلى¹:

الفرع الأول: استعمالات التحليل المالي: 1- استعمالات داخل المنشأة:

أ-إدارة المؤسسة: تساعدنا نتائج التحليل المالي في تحديد السياسة المالية وحتى السياسة العامة، وكذلك تمكننا من القيام بأعمال الرقابة والتخطيط وتقسيم الأداء.

ب-عمال المؤسسة: تهتم نتائج التحليل المالي في التعرف على الأرباح المحققة خلال الدورة والجزء الذي يعود عليهم من هذه الأرباح في شكل مكافآت أو خدمات اجتماعية، أو في شكل زيادة في الأجور بالإضافة إلى الحكم على مدى إمكانية المؤسسة التي ينتمون إليها في ضمان مناصب عملهم مستقبلا، خاصة إذا كانت هناك بوادر بطالة².

2-استعمالات خارج المنشأة:

أ-الدائنون: يعتبر الدائنون والبنوك من أحد المستفيدين من المعلومات حول المركز المالي للمؤسسة ومدى قدرة هذه الأخيرة على سداد التزاماتها على المدى القصير والطويل.

¹ وليد ناجي الحياي، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2000، ص 09.

² زغيب مليكة، بوشنقىر ميلود، مرجع سابق، ص 17.

ب- المساهمون: يستفيد المساهمون في تقدير درجة مكافأة مساهمتهم وخطر الخسارة التي يمكن التعرض لها وبالتالي ينصب اهتمامهم عند التحليل عادة على قدرة المؤسسة على خلق الأرباح حالياً ومستقبلاً وكذا درجة نموها من سنة لأخرى.

ج- الموردون: تتضح استفادتهم من حيث التأكد من سلامة المركز المالي للزبون (المؤسسة) و تطور درجة المديونية وحسب النتائج المتوصل إليها، يستطيع المورد أن يقرر الإستقرار في التعامل مع المؤسسة أو التقليل من ذلك، أو إلغائه تماماً.

د- الزبائن: تهتم نتائج التحليل المالي للتأكد من قدرة المؤسسة (المورد) على احترام العقود المبرمة معها، فإذا كانت المؤسسة في وضعية مالية غير مستقرة تتسبب في صعوبات لزبائنهم من جراء عدم تسليمها للطلبات في مواعيدها مثلاً.

هـ- الدولة: تهتم أجهزة الدولة بنتائج التحليل المالي وكذا أجهزة الرقابة في اختبار درجة صدق الحسابات، ويمكن أن تتدخل السلطات العمومية كمساهم أو كوصي على سياسة مالية إقتصادية معينة، وكذا لمعرفة الوعاء الضريبي مما يساعدها في خططها التنموية، كما يهتم المجتمع ككل بالآثار الإقتصادية والإجتماعية والصحية لوجود المؤسسة في المحيط الذي تزاوّل فيه نشاطها وكذا مسؤوليتها الإجتماعية تجاه المجتمع والخدمات المقدمة له¹.

الفرع الثاني: خطوات التحليل المالي: خطوات التحليل المالي هي الطرق والإجراءات والأساليب التي يتعامل معها المحلل المالي في إجراء عمليات التحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعملاء وهذه المنهجية تحكمها بعض المبادئ والأسس العامة التي يجب أخذها بعين الإعتبار لإتمام عملية التحليل المالي بشكل يتيح له تحقيق الهدف المطلوب ويمكن التعبير عنها بمخطوات التحليل المالي:

- 1- تحديد الغاية أو الهدف من التحليل المالي.
- 2- جمع البيانات المرتبطة بشكل مباشر بالهدف من التحليل المالي، فإن كان الهدف هو تحليل قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته الجارية.
- 3- تحديد أداة أو أسلوب التحليل المناسب التي يطبقها المحلل المالي للوصول إلى أفضل النتائج وبأسرع وقت، وهذه القدرة تعتمد بالدرجة الأولى على المستوى الفني والعلمي للشخص الذي يقوم بعملية التحليل المالي.

¹ زغيب مليكة، بوشنقىر ميلود، مرجع سابق، ص17.

- 4- معالجة البيانات ذات الصلة بهدف التحليل بالإعتماد على الأدوات المستخدمة موصول ببعض المؤشرات المرتبطة بعرض التحليل المالي.
- 5- تحليل المؤشرات التي تم التوصل إليها لمعرفة اتجاهها المستقبلي ماليا.
- 6- كتابة الاستنتاجات والتوصيات النهائية¹.

فيعتبر التحليل المالي أحد الأدوات العلمية لاستخدام الموارد المالية في المؤسسة كما يعتمد التحليل المالي على جملة من الخطوات المتتابعة والتي تشكل في مجملها المنهج العلمي، ومن خلال ما سبق تطرقنا إلى مجال التحليل المالي وخطواته.

المطلب الثالث: مجال و خطوات التحليل المالي و نتائجه

الفرع الأول: مجال التحليل المالي وخطواته:

إن مجال التحليل المالي هو المؤسسة باعتبارها اندماج لعدة عوامل إقتصادية لهدف إنتاج وتبادل السلع والخدمات وأعاون اقتصاديين وتحقيق ربح من ذلك، وعملية إنتاج السلع والخدمات تتطلب تحولات خلال دورة الإستغلال حتى نتحصل على المنتج النهائي وينتج عن هذه العملية تدفقات مادية أو حقيقية وهي تلك التدفقات المتمثلة في حركة السلع والخدمات، وتدفقات مالية أو نقدية وتمثل في حركة النقود والمبالغ المالية والشيكات والسندات المالية، و تكون تدفقات مالية داخلية وخارجية، الأولى تسمى إيرادات والثانية بمدفوعات، وعادة ما تكون الإيرادات أكبر من المدفوعات لأن المؤسسة لا يمكن أن تنازل عن السلع والخدمات المنتجة إلا بإضافة هامش الربح على سعر التكلفة و هذا الأخير يعطي فائض مالي يسمى بالتدفق النقدي وبعبارة أخرى يمثل التدفق النقدي فائض الإيرادات على المدفوعات المتعلقة بنشاط المؤسسة في مخططات الأملاك والأرباح الصافية أما مصادر التحويل الخارجي فهي البنوك والمؤسسات المالية².

يستعمل التحليل المالي في المجالات التالية:

¹ وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص 16.

² <http://cours-ifcs-brunopoupin.wifeo.com/documents/Techniques-Quantitatives-de-Gestion.pdf>

- **التخطيط المالي:** تستند عملية التخطيط المالي إلى منظومة معلومات مالية دقيقة تصف مسار العمليات السابقة للمؤسسة وهذه المنظومة من المعلومات المالية المدروسة يستخدمها المسيرون للخروج بدلائل تقييم أداء المؤسسة، وتتنبأ بتحليلات مستقبلية، وهذه التحليلات يستخدمها المخطط المالي عند وضع الخطط، ويستند إليها عند وضع تقديراته المستقبلية.
- **تحليل تقييم الأداء:** تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتقييم أداء المؤسسات لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة، وكفاءتها في إدارة موجوداتها، وتوازنها المالي، و سيولتها، و الإتجاهات التي تتخذها في النمو، وكذلك مقارنة آدائها بشركات أخرى تعمل في نفس المجال أو في مجالات أخرى ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة، المستثمرين و المقرضين.
- **التحليل الائتماني:** يقوم بهذا التحليل المقرض، وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقرض، وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى نتيجة هذا التقييم وتعتبر أدوات التحليل المالي المختلفة بالإضافة إلى الأدوات الأخرى الإطار الملائم والفعال الذي يمكن المقرض من اتخاذ القرار المناسب.
- **التحليل الاستثماري:** إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم الشركات، ومنح القرض ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثمارهم وكفاية عوائدها ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات فحسب، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلى بها والاستثمارات في مختلف المجالات.
- **تحليل بعض الحالات الخاصة:** من الحالات أو المشاكل الخاصة التي تواجه المؤسسة والتي لا تتكرر في حياتها، التصفية والانضمام والاندماج والشراء والتقييم، وجميع هذه الحالات تتطلب تحليلا ماليا دقيقا للطرفين يتمثل في التقييم الشامل لجميع الممتلكات، والأصول والخصوم لكل مؤسسة، بالإضافة إلى تحليل المركز المالي والاستثماري والائتماني والسوقي لكل مؤسسة، لما يترتب على هذه الحالات الخاصة من اختفاء شخصية بعض المؤسسات وظهور شخصيات جديدة وتغيير وتبديل على الهيكل المالي الأساسي لكل مؤسسة¹.

¹ هيثم محمد الزعبي، الإدارة و التحليل المالي، ط1، دار الفكر، عمان، 2000، ص159-160.

وما يمكن ملاحظته حول التدفقات النقدية الخارجية أنها تتضمن بعض المخاطر أهمها تكلفة رأس المال، كما لهذه التكلفة أثر على قيمة الأرباح الموزعة التي تحد من استخدام مصادر التمويل الداخلي، وكذلك فرض بعض القيود على المؤسسة مما يؤدي إلى التدخل في تسيير المؤسسة.

الفرع الثاني: نتائج التحليل المالي:

بعد إجراء التشخيص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة، ومعالجتها باستعمال وسائل معينة يتم التوصل إلى نتائج تختلف حسب وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة خارجي أو داخلي.

نتائج التحليل الخارجي: يمكن للمحلل المالي الخارجي الوصول إلى عدة نتائج من أهمها:

- ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي.
- تقييم النتائج المالية ومن خلالها يتم تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب.
- تقييم الوضعية المالية للمؤسسة ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.
- الموافقة أو الرفض لعقد قرض عند تقديم المؤسسة طلباً للقرض من البنك.
- اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية والاستقلالية للمؤسسة.
- مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى من نفس القطاع¹.

نتائج التحليل الداخلي: كما يمكن للمحلل الداخلي الوصول إلى النتائج التالية:

- الحكم على التسيير المالي للفترة تحت التحليل.
- الإطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية و الإنتاجية للفترة تحت التحليل.
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية مثلاً.
- اتخاذ قرارات حول الاستثمار، أو التمويل، أو توزيع الأرباح، أو تغيير رأس المال.

وضع المعلومات المتوصل إليها للاستفادة منها في المراقبة العامة لنشاط المؤسسة كأساس للتقديرات المستقبلية².

¹ ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص12.

² المرجع نفسه، ص13.

نستخلص مما تقدم أن التحليل المالي تقنية معتمدة لمعالجة المعلومات المحاسبية والمالية وتحليلها لاتخاذ القرارات المناسبة وتحقيق الأهداف المنشودة لضمان استمرارية المؤسسة ونموها، الأمر الذي جعل التحليل المالي باختلاف أساليبه يكتسي أهمية بالغة سواء بالنسبة للمؤسسة أو لمختلف المتعاملين معها.

المبحث الثالث: أنواع و محددات التحليل المالي للقوائم المالية

يعد التحليل موضوعا هاما من مواضيع التسيير المالي وضرورة حتمية للتخطيط المالي السليم، فهو يكتسي أهمية بالغة في تسيير المؤسسة بحكم أنه يقوم بتقسيم مختلف السياسات المطبقة داخل المؤسسة والحكم على مدى كفاءتها وفعاليتها، كما أن معرفة ودراسة الوضعية المالية لأي مؤسسة في الفترة الماضية أو الحالية تمثل نقطة البداية لتشخيص أي مؤسسة مالية في المستقبل.

كما تتنوع مداخل التحليل المالي وفقا لمجموعة من العناصر مثل: الأغراض المقصودة من التحليل المالي، طبيعة نوع المعلومات المتوفرة، السمات الشخصية للمحلل المالي وغيرها. وأنواع التحليل المالي تشكل أساسه الحديث وتعد من أدواته وهي تكمل بعضها البعض.

المطلب الأول: تحليل القوائم المالية و مقارنتها

الفرع الأول: التحليل المقارن للميزانيات العمومية:

تمثل قائمة المركز المالي الموقف المالي للمؤسسة في لحظة معينة، على حين تمثل قائمة الدخل كشفا بالدخل المتحقق، وبالتكاليف المرتبطة بهذا الدخل، والنتيجة من ربح أو خسارة لفترة معينة. وإذا ما تم تحليل البيانات الواردة في هاتين القائمتين، فإن المحلل يستطيع أن يصل إلى نتيجة عن حقيقة الموقف المالي للمؤسسة للفترة المعنية، لكنه لا يستطيع أن يعتمد في الحكم النهائي على قوائم مالية لفترة واحدة بالرغم مما فيها من معلومات، وسنكتفي بالإشارة إلى المقارنة الداخلية لأن المقارنة الخارجية لا تختلف عنها إلا في عملية المقارنة مع مؤسسات أخرى تنتمي إلى الصناعة نفسها والنشاط نفسه وتتقارب في الحجم ومرحلة النمو¹.

- المقارنة الداخلية للقوائم المالية: يتحقق التحليل المقارن من وضع الميزانيات العمومية أو القوائم

الدخل بعضها بجانب بعض ومراقبة التغيرات التي طرأت على كل بند على مدى السنوات.

¹ مفلح مجّد عقل، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان، 2009، ص263.

- مقارنة الميزانية العمومية للمؤسسة: تنعكس الآثار المترتبة على كيان المؤسسة بنشاطها في ميزانيتها العمومية عن طريق الزيادة أو النقص في مختلف بنودها ، وبإمكان المحلل المالي ملاحظة هذه التغيرات من خلال المقارنة بين ميزانيتين عموميتين متتاليتين أو بين عدة ميزانيات.

أ- المقارنة بين ميزانيتين عموميتين متتاليتين: بإمكان المقارنة بين ميزانيتين عموميتين متتاليتين ترتيباً عمودياً بالتسلسل نفسه وذلك لتحقيق مايلي:

- المقارنة السريعة بين مختلف البنود وملاحظة التغيرات التي طرأت عليها
- تحديد كمية الزيادة أو النقص في كل بند من البنود الميزانية للوقوف على الأهمية الكمية لهذا التغير
- تحديد الأهمية النسبية للتغير الحاصل في كل بند، لأن التغير الكمي قد لا يعبر عن أهمية التغير الحاصل.

عند التحليل المقارن لا بد من ملاحظة مايلي:

- عندما تظهر قيمة سالبة في السنة الأساس وقيمة موجبة في السنة التالية أو العكس فإن التغير النسبي في هذه الحالة ليس له معنى.

- عندما يكون للبند وجود في السنة الأساس ولا يوجد مقابلة في السنة الثانية، فإن النقص الحاصل هو 100%.

- عندما لا يكون وجود للبند في السنة الأساس، ويوجد مقابلة في السنة التالية، لا يمكن حساب التغير لعدم جواز القسمة على صفر¹.

¹ مفلح مُجد عقل، مرجع سبق ذكره، ص 263-264-265.

ب- المقارنة بين عدة ميزانيات: إذا توافرت للمحلل ميزانيات عمومية لعدة سنوات، يستطيع ترتيبها بالشكل الظاهر في المثال التالي، للتمكن من ملاحظة التغيرات التي طرأت على وضع المؤسسة على مدى هذه السنوات¹.

ت- مقارنة الحجم الموحد للميزانيات العمومية: تقوم هذه الطريقة على أساس تحويل الأرقام المطلقة في الميزانيات العمومية إلى نسب، وذلك باعتبار أن كلا جانبي الميزانية متساو 100%، وبعد ذلك يتم التعبير عن كل بند من بنود الميزانية كنسبة من مجموع الجانب الذي ينتمي إليه.

و يمكن هذه القائمة المقارنة للمحلل من أن يحكم بنظرة سريعة على الاتجاهات التي يتخذها وضع المؤسسة وأدائها، والتغيرات النسبية التي تطرأ على كل بند، كما تفصح عن تركيبة الأصول، والموارد المستخدمة في تمويلها، والخصوم، والأهمية النسبية لكل بند من بنودها، ومدى تركيزها، وتطور هذه الأهمية على مدى السنوات².

الفرع الثاني: التحليل المقارن لقوائم الدخل:

يمكن القيام بالدراسة المقارنة لقوائم الدخل للمؤسسات باستخدام الأدوات نفسها التي استخدمت في الدراسة المقارنة للميزانيات العمومية:

1- المقارنة بين قائمتي دخل لفترتين متتاليتين: يمكن المقارنة بين قائمتين متتاليتين بعد ترتيبهما عمودياً بالتسلسل نفسه.

- المقارنة السريعة بين مختلف البنود وملاحظة التغيرات التي طرأت على كل منها.
- تحديد كمية التغير في كل بند للوقوف على الأهمية لهذا التغير.
- تحديد الأهمية النسبية للتغير الحاصل في كل بند، لأن التغير الكمي قد لا يعبر بشكل دقيق عن أهمية التغير الحاصل³.

¹ جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، ط1، دار النهضة العربية، الإسكندرية، 1987، ص37.

² المرجع السابق، ص268.

³ عامر عبد الله، التحليل و التخطيط المالي المتقدم، ط1، دار البداية، عمان، 2015، ص185.

2- المقارنة بين قوائم دخل لعدة سنوات: تتم المقارنة بين قوائم الدخل للمؤسسة نفسها لعدة سنوات من أجل التعرف على الاتجاهات التي اتخذها أداء المؤسسة على مدى فترة مختارة من الزمن.

3- قائمة الدخل مقارنة بالنسب: وبدلاً من أن تتم المقارنة بين الأرقام المطلقة لقوائم الدخل، تتم المقارنة في هذه الحالة بين نسب مئوية ممتثلة لكل بند من بنودها، وتقوم هذه الطريقة من التحليل على تقييم التكاليف والأرباح كنسبة من المبيعات.

4- التحليل بالاستناد إلى الرقم القياسي: عندما نريد أن يشمل التحليل المالي أكثر من سنتين فإن أسلوب التحليل المقارن سنة بأخرى قد لا يكون مفيداً في هذه الحالة، لذا فإن أفضل طريقة للقيام بهذا التحليل الأطول أجلاً هو أن تعتبر إحدى السنوات أساساً للمقارنة وسنة الأساس BASE YEAR وأن يعتبر كل عنصر فيها أساساً يمثل 100%، لما كانت هذه النسبة تمثل المقياس الذي نحتكم في كل المقارنات فإنه من الأفضل إختيار سنة مالية معبرة لا تتضمن زيادة أو انخفاض غير عاديين في النشاط.

وتحتسب النسب بموجب هذه الطريقة بقسمة البند في السنة التالية أو أية سنة أخرى بعد سنة الأساس، على البند نفسه في سنة الأساس، هذا ومن المناسب الإشارة إلى أنه لا داعي لقيام المحلل بإيجاد الاتجاه لجميع الأرقام، بل يمكن الإكتفاء بالأرقام ذات الأهمية النسبية المرتفعة فحسب.

وأهم ما يميز هذه الطريقة في التحليل أنها تستطيع أن تمكن المحلل من فهم أوضح لفلسفة الإدارة وسياساتها ودوافعها التي يمكن أن تكون من خلال التغيرات في أرقام الميزانية على مدى السنوات¹.

5- التحليل الهيكلي للقوائم المالية: و يقوم هذا التحليل على أساس إيجاد الأهمية النسبية لكل بند من بنود الموجودات والمطلوبات إلى المجموع الكلي للجانب الذي ينتمي إليه البند، ويتحقق ذلك بقسمة كل بند من بنود الموجودات على إجمالي الموجودات، وكذلك الحال بالنسبة للمطلوبات.

¹ مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص 270-271.

ويركز هذا التحليل على عنصرين أساسيين هما:

- إظهار الأهمية لمصادر الأموال من قروض قصيرة الأجل وطويلة الأجل وحقوق المساهمين.
- كيفية توزيع المصادر بين مختلف الإستخدامات من متداولة وثابتة وأخرى¹.

المطلب الثاني: التحليل المالي الساكن

ينطوي هذا النوع من التحليل على دراسة العلاقات الكمية القائمة بين العناصر المختلفة للقوائم المالية والجانب الذي ينتمي إليه كل عنصر في الميزانية، وذلك بتاريخ معين. وتزيد الإستفادة من هذا التحليل تحويل العلاقات إلى علاقات نسبية، أي إيجاد الأهمية النسبية لكل بند بالنسبة لمجموع الجانب الذي ينتمي إليه من الميزانية، ويتصف هذا النوع من التحليل بالسكون لانتفاء البعد الزمني عنه².

التحليل الرأسي أو العمودي ويرتكز فعل هذا النوع من التحليل على تحويل الأرقام الواردة في الميزانية العمومية وكشف الدخل إلى نسب مئوية تبين الأهمية النسبية لكل مكون من المكونات الخاصة بهذين الكشفيين، وهذا يعني أن إجمالي الأصول (الموجودات) والخصوم وحق الملكية تتحول من أرقام مطلقة إلى رقم مئوي مساويا إلى 100%. الفائدة من هذا التحليل هو تشخيص نوعية النشاط الذي حقق مساهمة في النشاط الإجمالي للشركة من جانب واكتشاف سلوك هذا النشاط وتقييمه من جانب آخر³.

الفرع الأول: الميزانية المالية:

هي جدول يشمل جانبين، جانب الأصول مرتب حسب درجة السيولة ومبدأ السنوية مع إعادة تقدير عناصر الأصول بالقيم الحقيقية، وجانب الخصوم مرتب حسب تاريخ الاستحقاق ومبدأ السنوية⁴.

¹ عامر عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 189.

² مفلح مُجد عقل، نفس المرجع سابقا، ص 305.

³ عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 46.

4 Tayeb Zitoun , **Analyse financière**, Alger: Berti Editions, 2003, p75.

الجدول رقم (1-1) : الميزانية المالية

| المبالغ | الخصوم | المبالغ | الأصول |
|---------|---|---------|---|
| | أموال دائمة: أموال خاصة رأس مال الشركة الاحتياطيات ديون طويلة الأجل: قروض مصرفية | | أصول ثابتة: استثمارات سندات مساهمة كفالات مدفوعة |
| | مجموع الأموال الدائمة | | مجموع الأصول الثابتة |
| | ديون قصيرة الأجل: ضرائب على الأرباح سلفات مصرفية | | أصول متداولة: قيم الاستغلال: بضاعة مواد و لوازم منتجات تامة الصنع |
| | مجموع ديون قصيرة الأجل | | مجموع الأصول المتداولة |
| | مجموع الخصوم | | مجموع الأصول |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على عدة مراجع.

الفرع الثاني: التحول من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية:

1- إعادة تبويب عناصر الأصول:

ينبغي اعتماد المجلل المالي على مبدأ السيولة ومبدأ السنوية في إعادة تصنيف عنصر الأصول حتى يتحصل على كتل متجانسة تساعده في تحقيق أهدافه، بحيث تكون عناصر الأصول بعد التعديلات الضرورية كما يلي:

- **الإستثمارات:** وتضم القيم المعنوية باستثناء مصاريف التأسيس لأنه ليس لها قيمة حقيقية في السوق، الأراضي، تجهيزات الإنتاج مثل المعدات والأدوات وتجهيزات المكتب، تجهيزات إجتماعية، والإستثمارات قيد الإنجاز.

- قيم ثابتة أخرى: تضم بعض العناصر المصنفة كعناصر متداولة ضمن المخزونات أو الحقوق من خلال الميزانية المحاسبية، ولكن لطبيعتها و ظروفها يجب إعادة تصنيفها ضمن القيم الثابتة ومن أهم هذه العناصر ما يلي¹:
- المخزون الذي يضمن استمرارية النشاط أو ما يسمى بمخزون الأمان الذي يبقى لمدة تتجاوز السنة في المخازن، لذلك يعتبر مخزون دائم.
- سندات المساهمة والضمانات المدفوعة من الغير، هذان العنصران نظرا لطبيعتهما الطويلة المدى، إلا إذا كانت معطيات تخالف ذلك.
- الزبائن و الحسابات الملحقة للعملاء الذين لا يمكنهم السداد إلا بعد سنة.

2- إعادة تبويب عناصر الخصوم:

ينبغي اعتماد المحلل المالي على مبدأ استحقاقية الخصوم ومبدأ السنوية في التفرقة بين الديون الطويلة والمتوسطة المدى من جهة، والديون قصيرة المدى من جهة أخرى، بحيث تكون عناصر الخصوم بعد التعديلات الضرورية كما يلي:

- **الأموال الدائمة:** تضم العناصر التالية:
 - الأموال الخاصة تشمل حقوق المساهمين أو رأس المال بالإضافة إلى الحسابات الملحقة مثل الأرباح المتراكمة، الإحتياطات...
 - الديون الطويلة و المتوسطة المدى.
- **الإلتزامات قصيرة المدى:** و تشمل مختلف الديون قصيرة الأجل التي ينبغي على المؤسسة سدادها خلال السنة، مثل حسابات الموردين والحسابات الملحقة، والضرائب المستحقة.
- يسجل فرق إعادة التقدير في حساب خاص به، ومن المفروض أن فرق إعادة التقدير الموجب يخضع للضرائب على اعتبار أنه ربح إجمالي قبل الضريبة².

¹ شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص33.

² شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص34 و ص35.

الفرع الثالث: الميزانية المالية المختصرة:

هي جدول يظهر المجاميع الكبرى لعناصر الأصول وتمثل في: الأصول الثابتة، قيم الإستغلال، قيم محققة وقيم جاهزة، والمجاميع الكبرى لعناصر الخصوم وتمثل في: الأموال الخاصة، الديون الطويلة الأجل وكذلك الديون القصيرة الأجل، وذلك لتسهيل عملية التحليل وحساب النسب المثوية لكل عنصر¹.

و الشكل التالي يوضح الميزانية المالية المختصرة:

الجدول رقم(1-2): الميزانية المالية المختصرة

| الخصوم | | | الأصول | | |
|----------|--------|-----------------------------|----------|--------|-----------------|
| النسبة % | المبلغ | البيان | النسبة % | المبلغ | البيان |
| | | أموال خاصة | | | أصول ثابتة |
| | | ديون طويلة ومتوسطة الأجل | | | |
| | | ديون قصيرة الأجل | | | أصول متداولة |
| | | أخرى | | | |
| | | خزينة الخصوم | | | |
| 100 | | | %100 | | مجموع الأصول |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على عدة مراجع.

مزايا التحليل بواسطة النسب: يمكن إبراز مزايا التحليل المالي بواسطة النسب فيما يلي:

- إمكانية حسابها ببساطة ويسر.
- نتائجها تعرض بصورة كمية قابلة للفهم والتفسير و المقارنة.
- تقدم وتكشف بيانات ومعلومات لا تقدمها القوائم المالية الأخرى.
- القدرة التنبؤية للنسب بحيث يمكن استخدام قيمة النسبة كمؤشر مسبق على احتمال مرور المؤسسة بأحداث معينة مستقبلا بصورة تستوجب اتخاذ اجراءات وقائية.

¹ ناصر دادي عدون، المرجع السابق، ص40.

- تفسير وتقييم القوائم المالية لأغراض الإستثمار والإقتراض.
- قدرة بعض النسب على الإحتفاظ بالحد الأقصى من المعلومات التي تتوفر في نسب أخرى، بحيث يمكن الإستعانة بنسبة واحدة والإستغناء على نسب عديدة عند تقييم مجال محدد من الأداء¹.

تحليل الميزانية المالية بواسطة النسب: تتاح أمام المحلل المالي العديد من النسب التي تستخدم لتقييم أداء المؤسسة، وترشيد القرارات، وتقييم المركز المالي والنقدي، بل إن المحلل المالي يستطيع أن يشتق نسب أخرى وفق ترتيب علاقة ما بين بسط ومقام، شرط أن تكون نتيجة تلك العلاقة ذات مدلول معين وتعطي تفسيراً لأحد جوانب الأداء في المؤسسة.

1- نسب التوازن الهيكلي:

1-1- **نسبة التمويل الدائم:** إنطلاقاً من مبدأ التوازن بين الموارد الدائمة و الاستعمالات الثابتة فإنه على مسيري المؤسسة أن يحققوا على الأقل التساوي بين هاذين العنصرين، وإذا تحقق هذا التساوي فإن النسبة (الأموال الدائمة/الأصول الثابتة) تتساوى مع الواحد، وهذا يدل على انعدام رأس المال العامل، وحتى تعمل المؤسسة بارتياح وأمان يجب عليها أن تحقق نسبة تمويل دائم أكبر من الواحد².

1-2- **نسبة التمويل الذاتي:** وهي مكملة للنسبة الأولى وتحسب بالعلاقة (الأموال الخاصة/الأصول الثابتة)، و تعطينا هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة، وإذا كانت هذه النسبة تساوي الواحد فهذا يعني أن الأصول الثابتة مغطاة بالأموال الخاصة أما الديون الطويلة إن وجدت فهي تغطي الأصول المتداولة، وفي حالة ارتفاع هذه النسبة عن الواحد فهذا يعني أن المؤسسة تمويلها الثابتة بأموالها الخاصة وهناك فائض من هذه الأموال بالإضافة إلى الديون طويلة الأجل لتمويل الأصول المتداولة، وهذا ما ليس مفيداً للمؤسسة نظراً لأن الديون طويلة الأجل عليها فوائد والأصول المتداولة ليس لها فوائد.

2- نسب المديونية:

1-2- **نسبة الإستقلالية المالية:** من الطبيعي أن الإستقلالية المالية للمؤسسة تتعلق بمدى مديونيتها، إذن ففي هذه النسبة نقوم بمقارنة الأموال الخاصة بمجموع الديون (الأموال الخاصة/الديون)، أو بمقارنة الأموال الخاصة

¹ هيثم مجد الزعبي، الإدارة و التحليل المالي، ط1، دار الفكر عمان، الأردن، 2000، ص223.

² مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص 46.

بمجموع الخصوم (الأموال الخاصة/مجموع الخصوم)، وفيما يخص النسبة الأولى فيجب أن تكون بين 1 و2، أما النسبة الثانية فلا يجب أن تنخفض عن 0.5 وتعطي نفس المعنى مع النسبة الأولى.

3- نسب قابلية التسديد:

3-1 - نسبة قابلية التسديد: إن المؤسسة في حالة وقوعها في وضعية مالية خطيرة أو وصولها إلى الإفلاس وبالتالي عدم قدرتها على تسديد ديونها، فإن حلها الوحيد والنهائي هو التصفية أي بيع موجوداتها (الأصول) لتسديد ديونها، وفي هذه النسبة نقوم بمقارنة حجم ديون المؤسسة مع أصولها (مجموع الديون/مجموع الأصول)، وكلما كانت هذه النسبة منخفضة كان الضمان أكثر لديون الغير، ويستحسن أن تكون هذه النسبة تساوي 0.5.

4- نسب السيولة:

4-1 - نسبة سيولة الأصول: بمقارنة الأصول المتداولة مع مجموع الأصول نستنتج مدى سيولة أصول المؤسسة وذلك بالنسبة (الأصول المتداولة / مجموع الأصول)، ويستحسن أن تكون هذه النسبة أكبر من 0.5 أي أن تكون الأصول المتداولة أكبر من الأصول الثابتة.

4-2 - نسبة السيولة العامة: وهي تساوي (الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل) وهي تبين الجزء من الديون القصيرة الأجل التي تغطيها الأصول المتداولة، ويجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد، وإذا كانت أقل من الواحد فالمؤسسة في وضعية مالية سيئة أو خطيرة وعليها أن تراجع هيكلها المالي بزيادة الديون الطويلة الأجل أو رأسمالها الخاص، أو بتخفيض ديونها القصيرة وزيادة أموالها المتداولة.

4-3 - نسبة السيولة الخاصة: وتحسب بالعلاقة (الحقوق / الديون قصيرة الأجل) وهي تقيس مدى تغطية الديون القصيرة الأجل بواسطة الحقوق، وحدود هذه النسبة في الحالات العادية بين 0.3 و0.5.

4-4 - نسبة السيولة الحالية: وهي تساوي (القيم الجاهزة/الديون قصيرة الأجل)، وبواسطة هذه النسبة نقارن بين مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت وبين الديون قصيرة الأجل، وحدود هذه النسبة في الحالات العادية تكون محصورة بين 0.2 و0.3.

5- نسب المردودية: تحسب مردودية المؤسسة أو العائد من وراء استعمال مجموعة موجوداتها بقيمة النتيجة الصافية، إلا أن هذه القيمة لا تبين لنا العائد الحقيقي إلا بالمقارنة مع الممتلكات أو الأموال المستعملة أي بحسابها بالنسبة المئوية، ومن بين نسب المردودية نجد:

5-1 - نسبة المردودية الإجمالية: وهي تساوي (رقم الأعمال/الأموال الدائمة)×100

5-2 - نسبة المردودية الحالية: وهي تساوي (رقم الأعمال/الأموال الخاصة)×100

6- نسب الدوران: تهتم المؤسسة بسرعة دوران عناصر أصولها المتداولة حتى تحقق أعلى ربح ممكن لأن كل دورة تؤدي إلى تحقيق فوائد، ومن النسب التي تبين سرعة دوران بعض عناصر الأصول نجد:

6-1 - مدة دوران الزبائن = $[90 \times (\text{الزبائن} + \text{أوراق القبض})] / \text{مبيعات الفصل الأخير}$.

6-2 - مدة دوران الموردين = $[90 \times (\text{الموردين} + \text{أوراق الدفع})] / \text{مشتريات الفصل الأخير}$ ¹.

تحليل الميزانية المالية بواسطة التوازنات المالية:

هناك عدة مؤشرات يستند عليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة من أهمها رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل و الخزينة.

1- رأس المال العامل **FR**: رأس المال العامل عبارة عن هامش سيولة، يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس مال عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات، وضمان استمرار توازن هيكلها المالي².

1-1 - رأس المال العامل الصافي: يحسب بطريقتين هما:

• طريقة أعلى الميزانية: رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

• طريقة أسفل الميزانية: رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الديون القصيرة الأجل

1-2 - رأس المال العامل الخاص: يعتبر كأداة للحكم على مدى استقلالية المؤسسة و يتم حسابه وفق

العلاقة الآتية:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة

وبتعويض الأموال الخاصة بـ (الخصوم - مجموع الديون) والأصول الثابتة بـ (الأصول - الأصول المتداولة) نحصل على رأس المال العامل من أسفل الميزانية.

¹ مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص 47-48.

² Patrik Piget , La gestion financière, Edition Economica, 1998, p 89.

رأس المال العامل الخاص = أصول متداولة - مجموع الديون

1-3- رأس المال العامل الأجنبي: يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة، والمتمثلة في إجمالي

الديون. ويكتب وفق الصيغة التالية: رأس المال العامل الأجنبي = إجمالي الديون

1-4- رأس المال العامل الإجمالي: و يقصد به مجموع عناصر الأصول التي تستغرق سرعة دورانها السنة

أو أقل. رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة

أو: رأس المال العامل الإجمالي = الأصول - الأصول الثابتة

و من العلاقة السابقة

رأس المال العامل الصافي = الأصول المتداولة - الديون القصيرة الأجل

= رأس المال العامل الإجمالي - الديون القصيرة الأجل

و بالتالي فإن:

رأس المال العامل الإجمالي = رأس المال العامل الصافي + الديون القصيرة الأجل¹.

2- احتياجات رأس المال العامل BFR: تعرف احتياجات رأس المال العامل بأنها رأس المال العامل

الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون القصيرة الأجل، وتتضمن تسيير دورة الإستغلال بصفة عادية².

و يتم حساب احتياجات رأس المال العامل وفق العلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (الديون القصيرة الأجل - القروض

المصرفية)

3- الخزينة TN: يمكن تعريف خزينة المؤسسة على أنها مجموع الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال

دورة الإستغلال، وتشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة³.

تحسب الخزينة بإحدى العلاقتين التاليتين:

¹ ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، مرجع سبق ذكره، ص 48.

² Geudi Norbert, Finance d'entreprise les règles du jeu, Edition: Organisation, 1997, p 121.

³ ناصر دادي عدون، المرجع السابق، ص 51.

الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

أو: الخزينة = القيم الجاهزة - القروض المصرفية

- $TN=0$: تعبر هذه الحالة هي الحالة المثلى للخزينة، وهنا تكون المؤسسة قد حققت توازنها المالي، وذلك بتساوي كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، لكن لا بد من أخذ الحذر، وبالتالي ضرورة جلب موارد جديدة من أجل ضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية.
- $TN<0$: في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أقل من الإحتياج في رأس المال العامل، وهنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل استمرار النشاط.
- $TN>0$: في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، وبالتالي يكون هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة بالإحتياج في رأس المال العامل، ويظهر هذا الفائض في شكل سيولة، وهو ما يشكل خزينة موجبة بإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة التي قد تفوق الخصوم المتداولة¹.

الانتقادات الموجهة للتحليل المالي الساكن: وجهت العديد من الانتقادات والتحفظات لهذا النوع من التحليل خاصة في ظل التطور السريع للمحيط المالي والاقتصادي للمؤسسة ومنها:

- لا يعطي تصورا واضحا حول المستوى الأمثل لرأس المال العامل.
- لم يبين العلاقة بين رأس المال العامل والخزينة بالرغم من افتراضه أنها موجبة في حالة وجود رأس مال عامل موجب².

المطلب الثالث: التحليل المالي الديناميكي

إن التحليل المالي حسب منظور سيولة/استحقاق يصور المركز المالي للمؤسسة في فترة زمنية معينة (السنة)، لكنه لا يعكس ديناميكية العمليات المالية، لهذا اصطلح عليه بالتحليل الساكن. ولإظهار تدفقات أموال المؤسسة لابد من دراسة مكملة للتحليل الساكن تعمل على تسجيل التدفقات المالية أو التغيرات التي تطرأ على الأصول والخصوم استنادا على الميزانيات المقارنة المتتابعة.

¹ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، ط1، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2006، ص 92.

² سعيدة بوردجة، مطبوعة دروس التسيير المالي، جامعة 08 ماي 1945، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قلمة، 2014-2015، ص 25.

التحليل الأفقي ينطوي على دراسة سلوك كل بند من بنود القائمة المالية بمرور الزمن أي تتبع حركة هذا البند زيادة أو نقصانا بمرور الزمن، وهكذا فإن هذا النوع من التحليل ديناميكي لأنه يبين التغيرات التي حدثت. كذلك يمكن القيام بهذا النوع من التحليل في حالة النسب المالية حيث يمكن مقارنة نسبة بمشيلاتها المعدة في فترة زمنية أخرى مما يتيح تتبع حركة هذه النسبة عبر الزمن ويساعد على اتخاذ القرارات المناسبة.

الفرع الأول: جدول التمويل:

يعتبر تحليل الأنشطة المالية أمراً ضرورياً للحكم على مدى نجاح أو فشل السياسات المالية المتبعة في المؤسسة، وبالتالي تمكين الإدارة من اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة، ويستلزم ذلك استخدام أداة يمكنها أن تعكس حركة الأموال من وإلى المؤسسة، وتزويد من يهمله الأمر بالمعلومات التي يحتاجها سواء كان من داخل أو خارج المؤسسة، ويمثل جدول التمويل الأداة المطلوبة.

جدول التمويل هو جدول يبين التغيرات التي تحدث على الذمة المالية للمؤسسة بين فترتين، ويفسر التغيرات التي تطرأ على مكونات الميزانية في سنة معينة¹.

الموارد و الإستخدامات: يعرف التدفق على أنه تغير في قيمة إحدى عناصر الميزانية خلال فترة زمنية معينة تقدر عادة بسنة، هذا التغير ينجم عنه حركة مالية قد تكون مورد مالي كما قد تكون استخداماً مالياً².

الجدول رقم (1-3): مفهوم الموارد والإستخدامات

| الموارد | الإستخدامات |
|--------------------|--------------------|
| الإرتفاع في الخصوم | الإرتفاع في الأصول |
| الإخفاض في الأصول | الإخفاض في الخصوم |

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، ط1، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع،

2006، ص 107.

¹ Colasse Bernard, Op. Cit, 1993, p 190.

² إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، المرجع السابق، ص 107.

أهمية جدول التمويل: يستفيد المحلل المالي من استخدام جدول التمويل للحصول على المعلومات التي تمكنه من متابعة تنفيذ الخطة المالية الماضية للمؤسسة، ويعتبر الجدول أداة تحليلية تقدم معلومات لها أهميتها خاصة فيما يتعلق ب: - إبراز التغيرات المالية التي لا تستطيع الميزانيات المحاسبية والمالية إظهارها.

- إظهار صافي التمويل الذاتي كمصدر أساسي للتمويل.
- مساعدة المسير المالي في اتخاذ القرارات التي تخص المؤسسة في الإستخدام الأمثل للأموال التي تحت تصرفها، وفي اختيار الإستثمارات مستقبلا واللجوء إلى المصادر المناسبة للتمويل¹.

أهداف جدول التمويل: تتمثل الأهداف المرتبطة بهذه الوثيقة المالية فيما يلي :

- تحقيق الانتقال بين الميزانية الافتتاحية والميزانية الختامية مع شرح مختلف التغيرات الحاصلة.
- يسمح بدراسة تطور الهيكل المالية: إحصاء الاستخدامات الجديدة والموارد الجديدة التي تحصلت عليها المؤسسة أثناء الفترة لمواجهة احتياجاتها المالية.
- يسمح بتحليل مختلف الحركات التي ميزت ذمة المؤسسة مع شرح التغيرات المسجلة.
- قياس خطر عدم السيولة للمؤسسة: خطر عدم مواجهة استحقاقاتها في المستقبل القريب تلخيص العمليات المحققة خلال الدورة المحاسبية مع شرح اثرها على الخزينة².

الانتقادات الموجهة لجدول التمويل: رغم الإضافات التي قدمها جدول التمويل للتحليل المالي من خلال تجاوزه للتحليل الساكن، واعتماده في تحليله للوضعية المالية على تفسير التغيرات في رأس المال العامل الصافي، إلا أنه تبقى تحوم حوله الكثير من النقاشات والتحفظات وأهمها:

- اعتماده في تحليل التغير في رأس المال العامل على مفهوم القدرة على التمويل الذاتي، والذي لا يميز عند حسابه بين عناصر الاستغلال والعناصر خارج الإستغلال، بالرغم من أنه مؤشر يعبر على قدرة المؤسسة التمويلية من خلال نشاطها الأساسي.
- يعتبر القدرة على التمويل الذاتي موردا مستقرا، إلا أنه عند الحساب يتم إدماج مؤونات تدني المخزون والحقوق وهي عناصر قصيرة الأجل، وكان من الأحرى إقصاؤها.

¹ مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص 61.

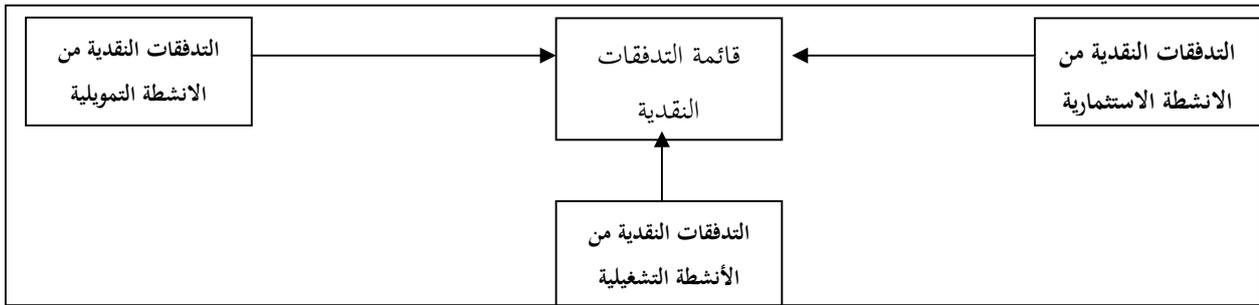
² بن حميدة ندى، التحليل المالي باستخدام جدول تدفقات الخزينة و جدول التمويل دراسة حالة ملينة الحصنة مسيلة، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم التجارية و علوم التسيير، منشورة، 2014-2015، ص30.

- التغيير في الخزينة المتحصل عليها اعتمادا على الجدول لا يعطي صورة واضحة حول الدورة المسؤولة عن الفائض أو العجز، حيث يعطي الجدول الخزينة الصافية الإجمالية دون التمييز بين دورة الإستغلال والتمويل والإستثمار، وهي المصادر الأساسية للعجز أو الفائض في الخزينة¹.

الفرع الثاني: قائمة التدفقات النقدية:

كشف التدفقات النقدية Cash flow Statement يوصف ككشف التدفق النقدي بأنه حلقة الوصل بين كشف الدخل والميزانية العمومية. وأن الغرض الأساسي من هذا الكشف هو تحديد التدفقات النقدية الداخلة onflow والخارجة outflow خلال فترة البتة محددة إذن الكشف يظهر آثار الأنشطة التشغيلية والإستثمارية والتمويلية على النقد، لذلك يعتبر الآن من القوائم المالية الأساسية في التحليل المالي. ويمكن أن يستخدم هذا الكشف من قبل الإدارة للتعرف على حجم التمويل الداخلي للأنشطة التشغيلية كما يمكن للمستثمرين والدائنين من استخدام هذا الكشف لتقييم قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية قادرة على تعظيم ثروة المساهمين، وتسديد التزامات الدائنين والشكل يوضح العناصر المكونة لقائمة التدفق النقدي².

الشكل رقم (1-2): العناصر الرئيسية المكونة لكشف التدفقات النقدية



المصدر: عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 27.

1- التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية: الشكل يوضح مكونات كشف التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إذن تمثل بعض متغيرات كشف الدخل والميزانية العمومية، الفقرات الرئيسية للكشف. صافي الدخل التشغيل بعد الضريبة وقسط الاهتلاك من كشف الدخل، والتغيرات الحاصلة في فقرات الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة من الميزانية العمومية فالزيادة في المدينون (ذمم دائنة وأوراق القبض) والمخزون تخفض، أما

¹ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 115-116.

² عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 26-27.

النقصان يضاف، في حين الزيادة في الذمم الدائنة ومصاريف المستحقة وأوراق الدفع تضاف، وتخفض في حالة النقصان¹.

الجدول رقم (1-4): كشف التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

| |
|---|
| صافي الربح (الدخل) |
| قسط الاستهلاك السنوي |
| تغير في الموجودات و المطلوبات المتداولة |
| تغير المدينون |
| تغير الدائنون |
| تغير مصاريف مستحقة |
| أوراق الدفع |
| صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية |

المصدر: نفس المرجع السابق، ص 28.

2- التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية: يتضمن كشف هذه التدفقات من التغيرات الحاصلة بالموجودات الرأسمالية، شراء الموجودات الثابتة أو بيعها (صافي الإنفاق الرأسمالي) والجدول يوضح المكونات هذه الأنشطة.

الجدول رقم(1-5): كشف التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية

| |
|--------------------------|
| - شراء الموجودات الثابتة |
| + بيع الموجودات الثابتة |
| صافي التدفق النقدي من |
| الأنشطة الاستثمارية |

المصدر: عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، المرجع نفسه، ص 28.

3- التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية: تتحدد هذه التدفقات من خلال التغيرات التي تحصل في حقوق المالكين والدائنين ويتضمن كشف هذه التدفقات الإيراد من بيع أسهم جديدة ومقسوم الأرباح لحملة

¹ عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 27

الأسهم، الإيراد من بيع أدوات دين (سندات) طويلة الأجل، وإطفاء المديونية، وإعادة شراء الأسهم العادية والجدول يعكس كيفية حساب التدفقات النقدية التمويلية.

الجدول رقم (1-6): كشف التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية

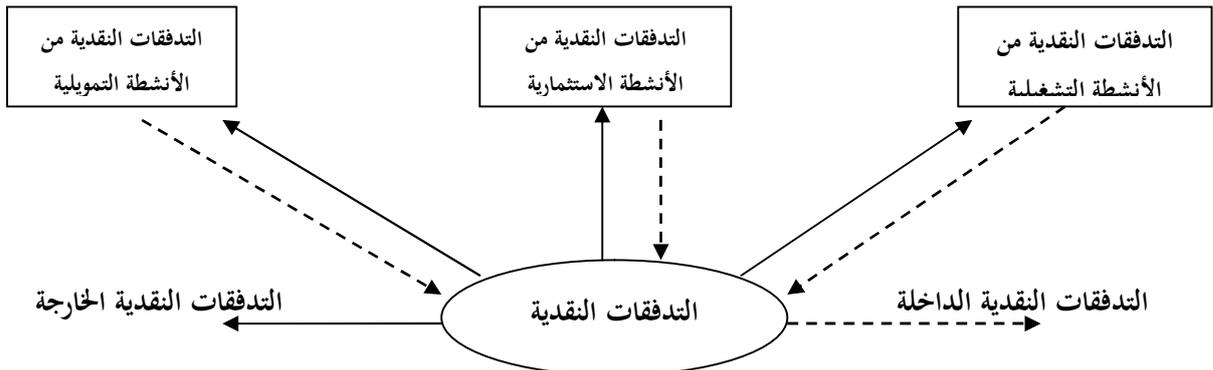
| |
|---|
| -إطفاء المديونية |
| +الإيراد من بيع أدوات مديونية طويلة الأجل |
| -مقسوم الأرباح لحملة الأسهم العادية |
| -إعادة شراء الأسهم العادية (الزيادة) |
| + الإيراد من بيع أسهم العادية جديدة |
| صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية |

المصدر: عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، المرجع نفسه، ص 29.

تعد قائمة التدفقات النقدية من خلال إضافة مراحل إعداد كل من كشف التدفقات النقدية التشغيلية وكشف التدفقات النقدية، والناجحة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية أي بمعنى أن التدفقات النقدية هي حاصل جمع العناصر الأساسية لقائمة التدفق النقدي.

صافي التدفق النقدي = صافي التدفق النقدي التشغيلي + صافي التدفق النقدي الاستثماري + صافي التدفق النقدي التمويلي¹.

الشكل رقم (1-3): الأنشطة المكونة لقائمة التدفقات النقدية.



المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 148.

إعداد قائمة التدفقات النقدية:

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق طريقتين هما:

¹ عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 29.

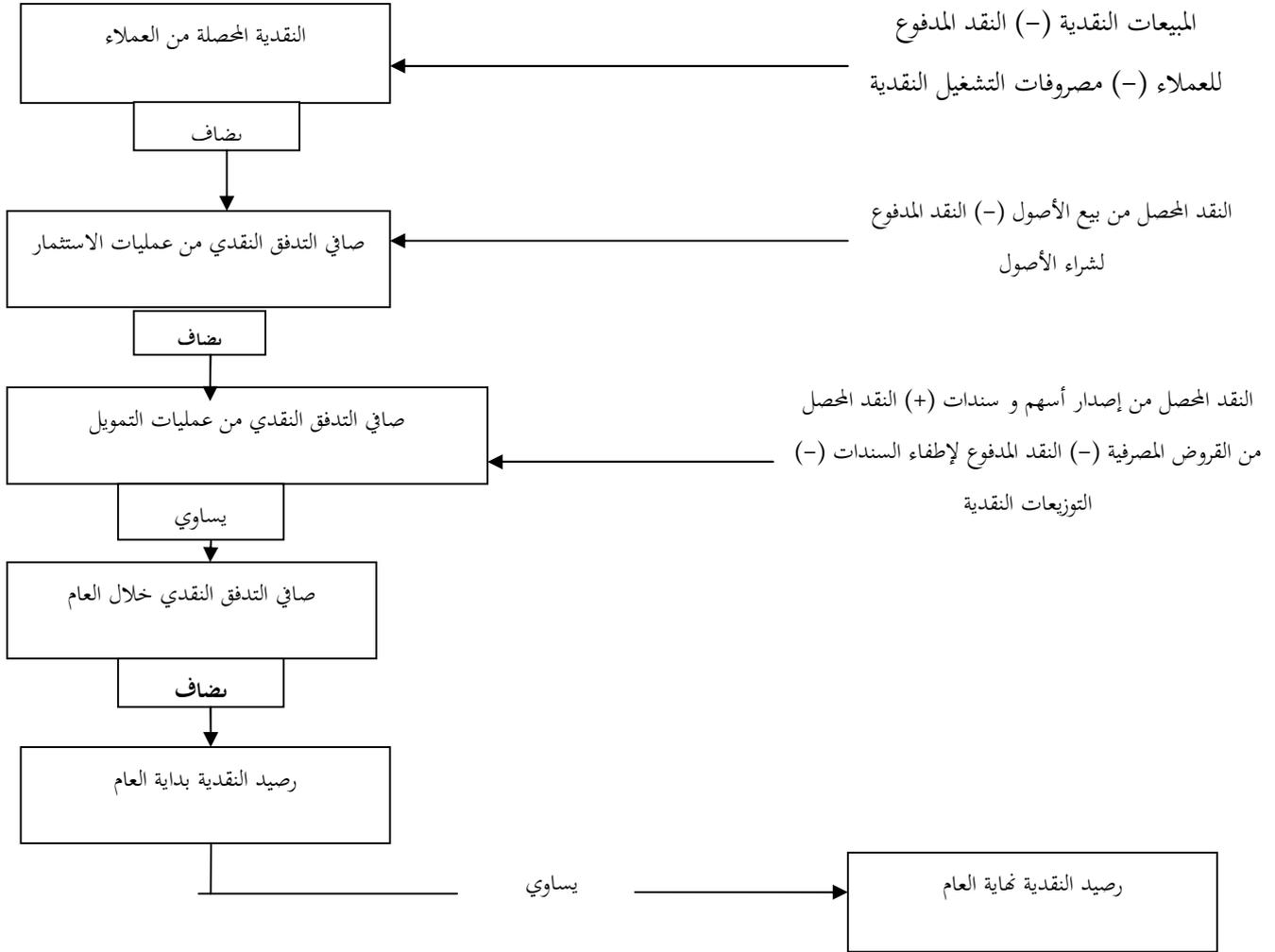
- الطريقة المباشرة.

- الطريقة غير المباشرة.

● إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة: يتم تحديد صافي التدفق النقدي بموجب هذه الطريقة أولاً بطرح المشتريات النقدية و المصاريف التشغيلية النقدية من المبيعات النقدية للوصول إلى صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل، بعدها يضاف صافي التدفق النقدي من عمليات الاستثمار وصافي التدفق النقدي من عمليات التمويل للوصول إلى صافي التدفق النقدي خلال السنة، ثم يضاف إلى رصيد النقدية في بداية السنة¹. ويوضح الشكل التالي قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة.

¹ منير شاكر مجّد، وآخرون، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، مرجع سبق ذكره، ص 149.

الشكل رقم (1-4): قائمة التدفقات النقدية المعدة وفق الطريقة المباشرة.



المصدر: منير شاكر مُجَّد و آخرون، نفس المرجع السابق، ص 138.

- إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة غير المباشرة: تقوم هذه الطريقة على تحويل صافي الربح إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، ويعود السبب إلى تعديل صافي الدخل إلى استخدام المؤسسات أساس الإستحقاق في المحاسبة والذي يتطلب تسجيل الإيرادات عند اكتسابها وتسجيل المصروفات عند تحملها، وقد تتضمن الإيرادات المكتسبة مبيعات آجلة لم تحصل نقداً، كما أن المصروفات التي تتحملها المؤسسة قد تتضمن مصروفات لم تسدد بعد، وعلى ذلك، فإنه في ظل أساس الإستحقاق في المحاسبة، فإن صافي الدخل لن يشير إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية¹.

¹ دونالد كيسو، جيري ويجانت، المحاسبة المتوسطة، تعريب أحمد حجاج، الجزء الثاني، دار المريخ، الرياض، 2005، ص 1232.

خلاصة:

إن التحليل المالي ضروري لتسيير المؤسسة، لكنه في نفس الوقت يتطلب دقة متناهية لتحقيقه، ولتجسيد هذا الإتقان وتسهيله في نفس الوقت يجب توفر نظام معلوماتي فعال خال من الشوائب التي يمكن أن تعرقل هذه العملية. وأن أهمية التحليل المالي تمكن من التشخيص الفعال للنظام المالي للمؤسسة والذي من خلاله يتسنى للمسير المالي اتخاذ القرارات التي تضمن استمرارية وتطوير المؤسسة سواء كانت في الآجال القريبة أو البعيدة.

والتحليل المالي الرأسي وينطوي على دراسة العلاقات الكلية بين بنود القائمة المالية المختلفة في تاريخ معين وهو تحليل يتصف بالسكون والثبات. يساعد على تقييم أداء المؤسسة في تلك الفترة واكتشاف نواحي الضعف والقوة لكنه يظل بحاجة لأن يدعم بالتحليل الأفقي وباستخراج المركز النسبي واستخدام النسب في تحليل قائمة التدفقات النقدية وقارنتها بتلك الخاصة بالمؤسسات التي تعمل في نفس القطاع، إضافة إلى مقارنتها بالنتائج التي تظهرها عمليات تحليل جدول حسابات النتائج والميزانية العامة في المؤسسة سيمكن بلا شك من تصدي التعثرات المالية التي تواجه المؤسسة بشكل أكثر موضوعية.

لذلك فإن تركيزنا في هذا الإطار سينصب على الجداول التي توضح تدفقات الموارد والإستخدامات خلال فترة معينة أهمها جدول التمويل، وجدول تدفقات الخزينة.

تمهيد:

تقوم المؤسسة بممارسة نشاطها الدوري والمتمثل في استغلال مختلف عوامل الإنتاج المتوفرة لديها من أجل الحصول على منتجات لتلبية حاجات الإنسان المادية والمعنوية، ومحاولة بذلك التأقلم مع تغيرات المحيط وكسب رضاه لتضمن حينئذ هدفها الأسمى وهو الاستمرارية.

تحقيق هذا الهدف يعني أن المؤسسة حققت الأهداف الأخرى التي ترتبط بوظائف المؤسسة والتي هي أهداف متكاملة، تحقيقها يعني تحقيق هدف الإستمرارية. ولتتمكن المؤسسة من معرفة قدرتها على بلوغ أهدافها أو لا وهل حققتها بالوسائل المعقولة فإنها بحاجة إلى قياس وتقييم نتائجها، أو بالأحرى تقييم آداءها. وإذا اعتبرنا أن المؤسسة على أنها مجموعة من الوظائف فإنها حتما بحاجة إلى تقييم أداء كل وظيفة من وظائفها، فهي إذن تقيم آداءها التجاري، وأداءها المالي، وأداءها الإنتاجي وفي الأخير أداء وظيفة الأفراد. ولتقييم أداء أي وظيفة من وظائف المؤسسة يواجه المسيرين مشكلة اختيار أو انتقاء المعايير والمؤشرات، فهي بطبيعة الحال كثيرة، فنجاح التقييم يعتمد أساسا على قدرة المسيرين على اختيار أفضل وأحسن المعايير والمؤشرات التي تعكس الأداء المراد قياسه.

المبحث الأول: المؤسسة الاقتصادية و وظائفها

إن المؤسسة في وسط يخضع للديناميكية من جهة، والمنافسة الشديدة القائمة على معايير السوق المفتوح من جهة ثانية، فإن التحليل المالي بدوره يمثل عاملا هاما وفعالا فيها وبالأخص فيما يتعلق بالجانب المالي لها.

المطلب الأول: ماهية المؤسسة الاقتصادية

الفرع الأول: تعريف المؤسسة الاقتصادية: من الصعب أن نحيط في تعريف واحد المؤسسة فهي مفهوم

يتميز بالشمولية ويمكن أن ينظر إليه من زوايا متعددة بسبب:

- التطور المستمر الذي تشهده المؤسسات وتعدد أشكالها القانونية.
- اتساع وتنوع أنشطة المؤسسات بسبب التطور التكنولوجي.
- اختلاف الايديولوجيات والمدارس الفكرية التي تناولته فيمكن النظر اليها على أنها:
- كل وحدة قانونية سواء كانتشخص مادي أو معنوي وتنتج سلع وخدمات تجارية.
- خلية اقتصادية وبشرية والتي تشكل مركزا مستقلا ماليا في صنع القرار، بحيث إدارة ومراقبة هذا المركز تعتمد على شروط تقسيم رأس المال بين الشركاء، وكذلك حسب خصائص كل مؤسسة.
- إذن المؤسسة منظمة مجهزة بكيفية توزع فيها المهام والمسؤوليات، وتتخصص في انتاج السلع والخدمات التي يتم بيعها في الأسواق بغرض تحقيق أرباح من وراء ذلك¹.

كما يمكن تعريف المؤسسة أنها نظام يتكون من مجموعة من الأنظمة الفرعية (الجزئية) التي يعتمد كل جزء منها على الآخر وتتدخل العلاقات فيما بينها وبين البيئة الخارجية لتحقيق الأهداف².

والمؤسسة كمنظمة اقتصادية واجتماعية مستقلة نوعا ما تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية، المالية والمادية والإعلامية بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف في نطاق زماني ومكاني³.

المؤسسة كما يعرفها مكتب العمل الدولي: هي كل مكان لمزاولة نشاط اقتصادي ولهذا المكان سجلات مستقلة⁴.

¹ سعيدة بورديم، مطبوعة دروس التسيير المالي، جامعة 08 ماي 1945 لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قلمة، 2014-2015، ص05.

² مخلفي عيسى، مطبوعة دروس لقياس اقتصاد المؤسسة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص02.

³ عبد الرزاق بن حبيب، اقتصاد و تسيير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2006، ص28.

⁴ محمد عادل العاقل، مبادئ التحليل الاقتصادي، جامعة حلب، 1979، ص 313-314.

والمؤسسة هي تنظيم إنتاجي معين، الهدف منه هو إيجاد قيمة سوقية معينة، من خلال الجمع بين عوامل إنتاجية معينة، ثم تتولى بيعها في السوق لتحقيق الربح المتحصل من الفرق بين الإيراد الكلي، الناتج من ضرب سعر السلعة في الكمية المباعة منها، وتكاليف الإنتاج¹.

الفرع الثاني: وظائف المؤسسة الاقتصادية: تتكون المؤسسة الاقتصادية من عدة وظائف تسهر على استمرارية العمل فيها من أجل تحقيق أهدافها ومن أهمها:

- **وظيفة الشراء:** تتضمن كافة الأنشطة المتعلقة بالمعاملات أو التبادل مع الأطراف الداخلية والخارجية، و تتبع أهمية هذه الوظيفة من خلال ممارسة الأنشطة التي تتضمن استمرار وانتظام الإنتاج من خلال امداده باحتياجاته.

- **وظيفة الإنتاج:** تعد الوظيفة المسؤولة عن التصميم والتشغيل والرقابة على الأنشطة الإنتاجية عن طريق ممارسة العملية الإدارية بعناصرها الأربعة، من تخطيط، تنظيم، توجيه، وتنمية الكفاءات البشرية والرقابة لجميع أنشطة النظم الإنتاجية. وينظر إلى هذه الوظيفة بأنها النشاط الاقتصادي الذي يهدف إلى تحويل أنواع معينة من المدخلات إلى أنواع محددة من المخرجات.

- **وظيفة التخزين:** تتكون من مجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات لفترة من الزمن، و المحافظة عليها بحالتها أو إحداث التغييرات المطلوبة لحين استخدامها مع أقل استثمار ممكن وبأقل تكلفة ممكنة.

- **وظيفة الموارد البشرية:** تعنى هذه الوظيفة بإدارة العنصر البشري داخل المنظمة والعمل على إيجاد علاقات متوافقة بين العاملين، فهي النشاط الذي يتم بموجبه الحصول على الموارد البشرية اللازمة للمنظمة من حيث العدد و النوعية التي تخدم أغراضها وترغبهم على البقاء وجعلهم يبذلون أكبر جهد ممكن لإنجاحها وتحقيق أهدافها.

- **وظيفة التسويق:** عملية تخطيط و تنفيذ مفاهيم التسعير، الترويج، وتوزيع الأفكار والسلع والخدمات لإيجاد تبادلات من شأنها إشباع حاجات ورغبات الأفراد والمنظمات².

- **الوظيفة المالية:** لا يمكن الفصل في الحقيقة بين الإدارة المالية وأهداف المؤسسة، و عموما يمكن تلخيصها فيما يلي:

¹ صخري عمر، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2003، ص24.

² سعيدة بوردجة، المرجع السابق، ص04.

أ- تعظيم الربح: يهتم باختيار التصرف الذي يترتب عليه تحقيق أقصى ربح ممكن، بمعنى ينصب الإهتمام بالقرارات والأعمال المتعلقة بالتمويل والاستثمار وتوزيع الأرباح وتوجيهها لتناسب مع هدف تعظيم الربح، وتعتبر الربحية كهدف لاتخاذ القرار عن مدى نجاعة القرارات كما تعتبر مقياس للحكم على الأداء الاقتصادي، فهي لا تقتصر على زيادة رضا المساهمين فقط بل لها أثر على الاقتصاد ككل وتمس مجالات التوسع والتوظيف.

ب- تعظيم قيمة المؤسسة: يعتبر هدف تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة أفضل معيار للحكم على القرارات المالية. ويعبر عن قيمة المؤسسة رياضيا كما يلي:

$$\text{القيمة الحالية للمؤسسة} = \frac{\text{الربح المتوسط المتوقع الحصول عليه}}{\text{معدل الربح الذي يرغب المستثمر في الحصول عليه}}$$

وهنا ينبغي ملاحظة أن تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة لا يتحقق إلا بارتفاع القيمة السوقية لأسهمها.

ت- تعظيم العائد الاجتماعي: من القضايا المعاصرة التي يستوجب أن تأخذها الإدارة المالية بعين الاعتبار قضية المسؤولية الاجتماعية، والتي تعني أن لا يكون الهدف الوحيد للمؤسسة تحقيق مصالح المساهمين والملاك من خلال تعظيم الربح، وإنما يجب أن تتحمل المسؤولية في تحقيق الرفاهية للعاملين لديها والعملاء والمجتمع ككل فضلا عن الإهتمام بالقضايا البيئية¹.

وبالتالي الوظيفة المالية هي مجموعة الأنشطة والمهام التي تقوم بها مصالح وأقسام داخل المؤسسة والتي تهدف إلى إدارة التدفقات المالية والبحث عن الموارد المالية الضرورية والاستخدام الأمثل لتلك الموارد.

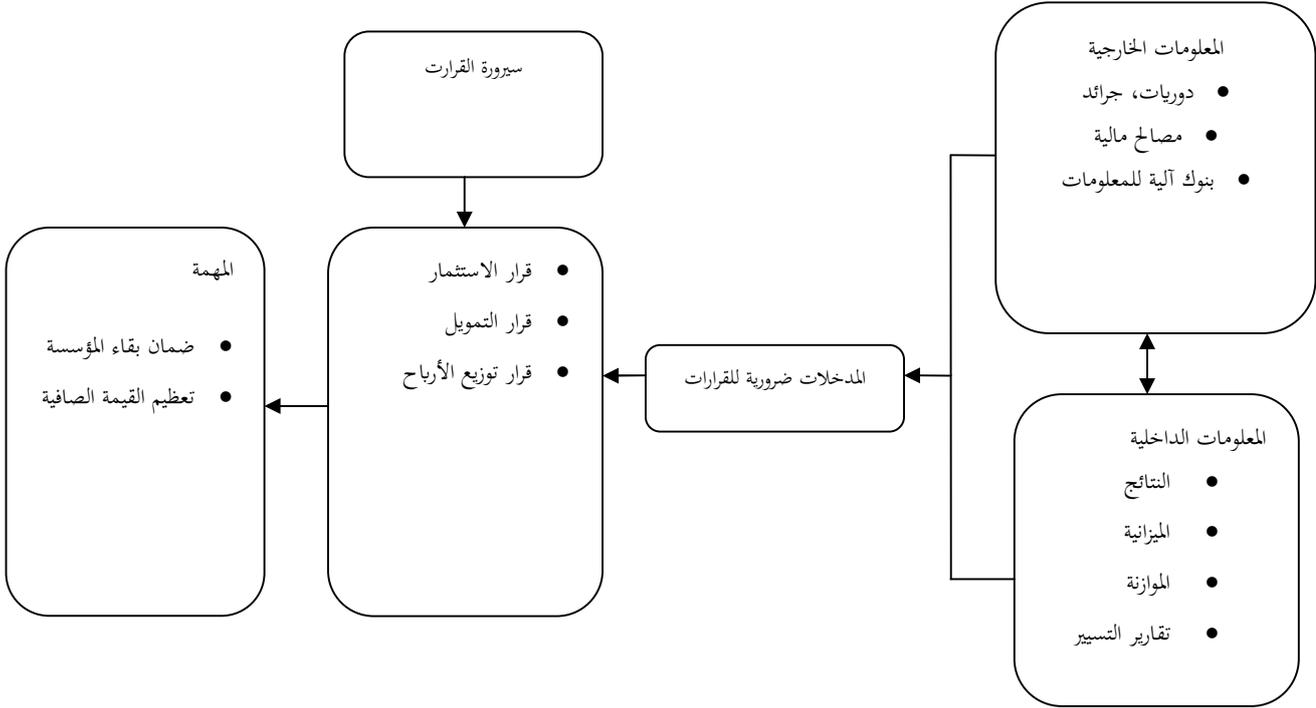
كما تتجلى الوظيفة المالية في المهام التي يقوم بها المديرون الماليون من وضع خطط للتمويل والحصول على موارد مالية ومن ثم استخدام هذه الموارد بشكل يؤدي إلى تحقيق أهداف المؤسسة، ولتحقيق هذه الأهداف ينبغي تطبيق قواعد التحليل المالي الذي يعتبر قاعدة لاتخاذ القرارات والإجراءات من طرف المديرين، وقاعدة لمراقبة مختلف العمليات المالية وتوجيهها نحو المسار المخطط له².

¹ محمد الصيرفي، إدارة المال: تحليل هيكله، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص14.

² خري عبد الناصر، محاضرات في مقياس مالية المؤسسة، جامعة بن يوسف بن خدة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2009/2008،

ص3.

الشكل رقم (2-1): يوضح مصادر معلومات الوظيفة المالية



المصدر: زغيب مليكة، بوشنقىر ميلود، مرجع سبق ذكره ص 11.

الفرع الثالث: أهمية الوظيفة المالية داخل المؤسسة: يتميز القرار الإداري مهما كان شكله وأيا كان متخذه بأن له تأثيرات مالية، وعليه فإن أي قرار يتخذ داخل المؤسسة لابد من إجراء دراسة مالية سابقة لعملية اتخاذ القرار، وذلك من أجل الإحاطة بكل الظروف والنتائج المحتملة وقوعها بعد تنفيذ هذا القرار. وتتضمن الوظيفة المالية مجموعة من الوظائف المرتبطة بكل من التمويل و متابعة المحاسبة بأنواعها العامة والتحليلية، قرارات الاستثمار، الإحصاءات والمؤشرات المالية والمراقبة الداخلية وتسيير السيولة وتسيير المخاطر المالية الخارجية والداخلية.

وتتجلى أهمية الوظيفة المالية داخل المؤسسة من خلال:

- ضمان التمويل لمختلف نشاطات المؤسسة خاصة بالقروض.
- وضع أسس التخطيط المالي والموازنات التقديرية.
- مراقبة التدفقات النقدية وتسييرها بما يتوافق مع قواعد التوازن المالي.

- مساعدة المسيرين في الإدارة العليا على وضع الخطط طويلة الأجل وبناء سياسة مالية تمكن من تنفيذ هذه الخطط ووضع سياسة توزيع الأرباح والسياسة المالية¹.

المطلب الثاني: الأهداف المالية للمؤسسة الاقتصادية وأنواعها

إن التطرق بالدراسة لأهداف المؤسسة في عملية تقييم أدائها أمر ضروري لا يمكن الاستغناء عنه، إذ نجد معظم طرق تحديد مؤشرات ومعايير التقييم تطلب تحديد الأهداف وبصفة عامة يمكن حصر الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها في الأهداف التالية:

الفرع الأول: الأهداف المالية للمؤسسة الاقتصادية: التوازن المالي، السيولة، المردودية، بحيث يعتبر هذا

الأخير هدفا جديدا فرضته الوضعية الراهنة التي يتميز بها المحيط الخارجي للمؤسسة.

1- السيولة: تقاس سيولة المؤسسة في قدرتها على مواجهة التزاماتها القصيرة أو بتعبير آخر قدرتها على

التحويل بسرعة للأصول المتداولة (المخزونات والقيم القابلة للتحقيق) إلى أموال متاحة فنقص السيولة أو عدم كفايتها يقود المؤسسة إلى عدم المقدرة للوفاء أو مواجهة التزاماتها وتأدية بعض المدفوعات.

وبصفة عامة عدم قدرة المؤسسة على توفير السيولة الكافية يؤدي إلى الإضرار بثلاث مصالح وهي:

- المؤسسة: تحدد السيولة من تطور ونمو المؤسسة وذلك بعدم تمكينها أو السماح لها مثلا من استغلال الفرص التي تظهر في المحيط كشراء مواد أولية بأسعار منخفضة مقارنة بمستوياتها الحقيقية والاستفادة من تخفيضات لقاء تعجيل الدفع أو الشراء بكميات كبيرة.

- أصحاب الحقوق: تخلق مشكلة نقص السيولة عدة أزمات اتجاه الأطراف التي لها حقوق على المؤسسة، في الكثير من المرات يؤدي هذا النقص إلى تأخير تسديد الفوائد ودفع مستحقات الأجراء وكذا تسديد ديون الموردين... الخ.

- عملاء المؤسسة: قد تؤدي هذه المشكلة إلى تغيير شروط تسديد العملاء وبالتالي انتقالها من اليسر إلى العسر وهذا الأمر ينتج عنه تدهور العلاقة التي يجب على المؤسسة تحسينها وخاصة في ظروف المحيط الحالي، فكل هذه المشاكل المترتبة عن نقص السيولة تفرض على المؤسسة الاهتمام بها وتسييرها بأسلوب جيد².

¹ خري عبد الناصر، نفس المرجع السابق، ص3.

² السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000، ص247.

أما اليسر المالي فهو على خلاف السيولة و يتمثل في قدرة المؤسسة على مواجهة تواريخ استحقاق ديونها الطويلة والمتوسطة الأجل، كما يتعلق بالافتراض الطويل والمتوسط الأجل الذي تقوم به المؤسسة.

2- التوازن المالي: يعتبر التوازن المالي هدفا ماليا تسعى الوظيفة المالية لبلوغه، لأنه يمس بالاستقرار المالي للمؤسسة ويمثل "التوازن المالي بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به و عبر الفترة المالية يستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات والمتحصلات أو بصفة عامة بين استخدامات الأموال ومصادرها".

من التعريف يتضح أن رأس المال الثابت والمتمثل عادة في الاستثمارات يجب أن تمول عن طريق الأموال الدائمة (رأس المال الخاص مضافا إليه الديون الطويلة و المتوسطة الأجل) وهذا يضمن عدم اللجوء إل تحويل جزء منه إلى سيولة لمواجهة مختلف الالتزامات و تحقيق تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة، حيث يستوجب التعادل بين المقبوضات والمدفوعات.

مما سبق يظهر أن التوازن المالي يساهم في توفير السيولة واليسر المالي للمؤسسة وتكمن أهمية بلوغ هدف التوازن المالي في النقاط التالية:

- تأمين تمويل احتياجات الاستثمارات بأموال دائمة.
- ضمان تسديد جزء من الديون أو كلها في الأجل القصير وتدعيم اليسر المالي.
- الاستقلال المالي للمؤسسة اتجاه الغير.
- تخفيض الخطر المالي الذي تواجهه المؤسسة¹.

3- المردودية: تعتبر من الأهداف الأساسية التي ترسمها المؤسسة و توجه الموارد لتحقيقها، فهي بمثابة هدف كلي للمؤسسة ويرى Peter Druker بأنها هدف من الأهداف التي يجب أن تسعى المؤسسة إلى تحديد أهدافها.

المردودية كمفهوم عام يدل على قدرة الوسائل على تحقيق النتيجة والوسائل التي تستعملها المؤسسة تتمثل في الرأس المالي الاقتصادي وهذا يعكس المردودية الاقتصادية و الرأس المال المالي وهذا يعكس المردودية المالية، فحسب نوع النتيجة والوسائل المستخدمة يتحدد نوع المردودية، فبصفة عامة اهتمام المؤسسة ينصب على المردودية المالية والمردودية الاقتصادية².

¹ جميل أحمد توفيق، الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص 21 و ص 22.

² صالح مهدي محسن العامري، الإدارة و الأعمال، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2007، ص 605.

الفرع الثاني: أنواع المؤسسات الاقتصادية: للمؤسسات الاقتصادية أنواعا أو أشكالا مختلفة تظهر فيها

تبعاً: - للشكل القانوني.

- لطبيعة الملكية.

- للطابع الاقتصادي.

1- أنواع المؤسسات تبعاً للشكل القانوني:

1-1- مؤسسات فردية: وهي المؤسسات التي يمتلكها شخص واحد أو عائلته، وهذا النوع من

المؤسسات مزايا أهمها:

- السهولة في التنظيم أو الإنشاء.

- صاحب المؤسسة هو المسؤول الأول والأخير عن نتائج أعمال المؤسسة وهذا يكون دافعا له على

العمل بكفاءة و جد ونشاط لتحقيق أكبر ربح ممكن.

- صاحب المؤسسة هو الذي يقوم لوحده بإدارة و تنظيم وتسيير المؤسسة وهذا يسهل العمل واتخاذ

القرار، كما يبعد الكثير من المشاكل التي تنجم وجود شركاء.

أما عيوب المؤسسات الفردية فهي:

- قلة رأسمال وهذا مادام صاحب المؤسسة هو الذي يقوم لوحده بإمداد مؤسسته بعنصر رأسمال.

- صعوبة الحصول على قروض من المؤسسات المالية.

- قصر وجهة النظر، ضعف الخبرة لدى المالك الواحد مما يعرض المؤسسة لمشاكل فنية وإدارية.

- مسؤولية صاحب المؤسسة غير محدودة، فهو مسؤول عن كافة ديون المؤسسة.

1-2- الشركات: و تعرف الشركة بأنها عبارة عن المؤسسة التي تعود ملكيتها إلى شخصين أو أكثر

يلتزم كل منهم بتقديم حصة من مال أو من عمل لاقتسام ما قد ينشأ عن هذه المؤسسة من أرباح أو خسارة.

وتنقسم الشركات بشكل عام إلى قسمين رئيسيين هما:

- شركات الأشخاص: كشركات التضامن و شركات التوصية البسيطة وشركات ذات المسؤولية محدودة.

- شركات الأموال: كشركات التوصية بالأسهم والشركات المساهمة.

و للنوع الأول من المؤسسات، شركات الأشخاص، مزايا رئيسية هي:

- سهولة التكوين فهي تحتاج فقط إلى عقد شركائه.

- نظرا لوجود عدة شركاء يمكن أن يختص كل منهم بمهمة معينة فيسهل بذلك تسيير المؤسسة.
- من خصائص المسؤولية التضامنية أنها تجعل الشركاء يتفانون ويخلصون في أعمالهم أكثر من أجل تقدم المؤسسة وبالتالي تحقيق الربح.
- زيادة القدرة المالية للمؤسسة بسبب تضامن الشركاء كما تسهل أكثر إمكانية الحصول على قروض.
- أما مساوئ شركات الأشخاص فهي:
 - حياة الشركة معرضة للخطر نتيجة انسحاب أو وفاة أحد الشركاء.
 - مسؤولية غير محدودة للشركاء.
 - وجود عدة شركاء قد يثير بعض المنازعات و سوء التفاهم و تناقض وتعارض بعض القرارات مما يعود بالسلب على المؤسسة.
 - في حالة حدوث منازعات أو سوء تفاهم تنشأ صعوبة بيع حصة أي منهم، كما تنشأ صعوبة التنازل عن حصة أي من الشركاء¹.
 - و من مزايا شركات الأموال، هي:
 - مسؤولية المساهمون محدودة بقيمة أسهمهم أو سنداتهم.
 - إمكانية الحصول على القروض بشكل أسهل وأسرع.
 - حياة المؤسسة أكثر استقرارا.
 - إمكانات استخدام ذوي المهارات والكفاءات العالية.
 - أما مساوئ شركات الأموال فهي:
 - ظهور البيروقراطية و المشاكل الإدارية الناجمة عن تعدد الرقابة بسبب كثرة المساهمين فيها.
 - تخضع إلى رقابة حكومة شديدة.
 - بسبب عدم وجود حافز الملكية قد ينتج عن ذلك عدم الإهتمام الفعال بشؤون الشركة من قبل مسيريهما غير المساهمين.

¹ صخري عمر، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2003، ص26-27.

2- أشكال المؤسسات تبعا لطبيعة الملكية:

2-1- المؤسسات الخاصة: و هي المؤسسات التي تعود ملكيتها للفرد أو مجموعات أفراد (شركات، أشخاص، شركات أموال...).

2-2- المؤسسات المختلطة: و هي المؤسسات التي تعود ملكيتها بصورة مشتركة للقطاع العام والقطاع الخاص.

2-3- المؤسسات العامة (العمومية): و هي المؤسسات التي تعود ملكيتها للدولة فلا يحق للمسؤولين عنها التصرف بها كيفما شاؤوا ولا يحق لهم بيعها أو إغلاقها إلا إذا وافقت الدولة على ذلك¹.

3- أشكال المؤسسات تبعا للطابع الاقتصادي:

يمكن تصنيف المؤسسات تبعا لمعايير اقتصادية معينة، أي تبعا للنشاط الاقتصادي الذي تمارسه. وعليه نميز هذه الأنواع:

3-1- المؤسسات الصناعية: وتنقسم هذه المؤسسات بدورها، تبعا للتقسيم السائد في القطاع الصناعي إلى:

- مؤسسات الصناعات الثقيلة، أو الإستخراجية: كمؤسسات الحديد والصلب، مؤسسات الهيدروكربونات،... الخ. و ما يميز هذا النوع من المؤسسات هو احتياجها لرؤوس أموال كبيرة. كما تتطلب توفير مهارات وكفاءات عالية لتشغيلها.

- مؤسسات الصناعات التحويلية أو الخفيفة: كمؤسسات الغزل والنسيج، مؤسسات الجلود... الخ.

3-2- المؤسسات الفلاحية: و هي المؤسسات التي تهتم بزيادة إنتاجية الأرض أو استصلاحها. وتقوم هذه المؤسسات بتقديم ثلاثة أنواع من الإنتاج وهو الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني والإنتاج السمكي.

3-3- المؤسسات التجارية: و هي المؤسسات التي تهتم بالنشاط التجاري كمؤسسات الجملة ومؤسسات المفرق مثل مؤسسات الأروقة الجزائرية، مؤسسات أسواق الفلاح... الخ.

3-4- المؤسسات المالية: وهي المؤسسات التي تقوم بالنشاطات المالية كالبنوك ومؤسسات التأمين ومؤسسات الضمان الاجتماعي... الخ.

¹ صخري عمر، المرجع السابق، ص 28-29.

3-5- مؤسسات الخدمات: وهي المؤسسات التي تقدم خدمات معينة، كمؤسسات النقل، مؤسسات البريد والمواصلات، المؤسسات الجامعية، مؤسسات الأبحاث العلمية... الخ¹.

المطلب الثالث: العوامل غير خاضعة لتحكم المؤسسة وهيكلها التنظيمي

تتمثل في مجموعة المتغيرات والقيود التي لا تستطيع المؤسسة التحكم فيها، فهي بذلك تنتمي إلى المحيط الخارجي الذي هو مصدر للفرص التي تحاول المؤسسة استغلالها، ومصدر للمخاطر التي تفرض على المؤسسة التأقلم للتخفيف من حدتها. فالمحيط الخارجي له تأثير كبير في الأداء. والتخفيف من التأثير السلبي للمحيط في الأداء يكون بالتأقلم بسرعة. ويمكن تقسيم هذه العوامل حسب معيار الطبيعة إلى عوامل اقتصادية، عوامل اجتماعية، عوامل تكنولوجية وعوامل سياسية قانونية².

الفرع الأول: العوامل غير خاضعة لتحكم المؤسسة:

1- عوامل اقتصادية: تتمثل في مجموعة العوامل كالنظام الاقتصادي الذي تتواجد فيه المؤسسة، الظروف الاقتصادية كالأزمات الاقتصادية وتدهور الأسعار، ارتفاع الطلب الخارجي... فالظرف الاقتصادي قد يتيح عناصر إيجابية للمؤسسة، كحالة تلك التي يتركز نشاطها على التصدير وتستفيد من ارتفاع الطلب الخارجي. كذلك الأسواق والمنافسين.

2- عوامل اجتماعية: تتمثل في "العناصر الخارجية المرتبطة بتغيرات سلوك المستهلكين، بالعلاقات بين مختلف مجموعات المجتمع و بالتأثير الذي تمارسه تلك العناصر على المؤسسات" من التعريف يتبين أن العوامل الاجتماعية شديدة الصلة بالعامل البشري، و من هذه العوامل نذكر النمو الديموغرافي، فئات العمر، الأقسام الاجتماعية، و دراسة العوامل الاجتماعية تقدم معلومات مفيدة للوظيفة التجارية داخل المؤسسة كإرسال منتج جديد واستهداف حصة من السوق.

3- عوامل تكنولوجية: تتمثل في التغيرات والتطورات التي تحدثها التكنولوجيا كإيجاد طرق جديدة لتحويل الموارد إلى سلع وخدمات، اختراع آلات جديدة من شأنها تخفيض تكاليف الإنتاج أو وقت الصناعة... دور المسير اتجاه هذه العوامل هو اليقظة وتشجيع الإبداع والتجديد داخل المؤسسة.

4- عوامل سياسية و قانونية: هي الأخرى عناصر خارجية لا يمكن التحكم فيها. تتمثل عموماً في الاستقرار السياسي والأمني للدولة، نظام الحكم، العلاقات مع العالم الخارجي، القوانين، القرارات... وكل العوامل

¹ صخري عمر، المرجع السابق، ص 30-31.

² عبد المليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية: مفهوم و تقييم، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، نوفمبر، جامعة بسكرة، 2001، ص 93.

السابقة الذكر قد تشكل فرصا تستفيد منها المؤسسة لتحسين أداءها الإجمالي أو مخاطر تفرض على المؤسسة التأقلم للتخفيف من حدتها¹.

الفرع الثاني: أنواع الهياكل التنظيمية للمؤسسة الاقتصادية:

1- الهيكل التنظيمي حسب فرق العمل: حيث هذه الفرق هي أساس الهيكل وتتكون من مجموعة أفراد لهم معارف وخبرات يحدد لهم هدف معين في زمن معين ويتحملون مسؤولية رسمية مشتركة في ذلك وتنتهي مسؤولية الفرق بانتهاء المهمة.

2- الهيكل التنظيمي الشبكي: ويتم فيه الجمع بين التنظيم الوظيفي وتنظيم فرق العمل ومجموعة العمل تنتمي إلى الإدارات الوظيفية وتتداخل في هذا الهيكل أدوار مديري المجموعات أو الفرق مع مديري عناصر الهيكل التنظيمي من خلال استقراء التعريفات المختلفة للهيكل التنظيمي يتبين لنا أنها تشترك غالبا في عدة عناصر لا بد من توافرها في الهيكل التنظيمي:

- وجود الوحدات الإدارية المختلفة للمنظمة.
- وضوح التخصص في العمل ووجود مهام محددة.
- نطاق الإشراف وخط السلطة والمسؤولية.
- مواقع اتخاذ القرار من حيث المركزية واللامركزية.

3- الهيكل التنظيمي الوظيفي: هو النوع الأكثر شيوعا، يركز على أساس تجميع الأعمال والأنشطة تبعا للوظائف بحيث تختص كل وحدة تنظيمية بأداء وظيفة معينة².

المبحث الثاني: استخدام التحليل المالي الديناميكي في التنبؤ بالفشل

¹ عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس و تقييم، شهادة ماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، 2001-2002، ص 25-26.

² السالم سعيد، نظرية المنظمة-الهيكل و التصميم، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص38.

لقد وجه الباحثون اهتمامهم لدراسة ظاهرة إفلاس المنشآت وتعثرها لما لذلك من آثار سلبية على الاقتصاد وعلى جميع الفئات العاملة فيه، ولأهمية هذه الآثار ودورها السلبي على الوضع الاقتصادي في المجتمع اهتم الباحثون بدراسة هذه الظاهرة لمعرفة أسبابها والعوامل المؤثرة فيها من أجل التنبؤ بحدوث الظاهرة وكذلك اقتراح الحلول المناسبة لإيقاف التدهور والوصول إلى الإفلاس ولقد أظهرت العقود الأخيرة أهمية الاستفادة من التحليل المالي ليس في مجال تقويم نشاط المنشآت فحسب بل بإمكانية التنبؤ بالفشل المالي ولمساعدتها في اتخاذ الاحتياطات المطلوبة لاحتمالات هذا الفشل.

المطلب الأول: ماهية وأسباب التعثر المالي ومراحله

الفرع الأول: مفهوم الفشل المالي: عرفه أحد الباحثين بأنه عبارة عن عدم قدرة الشركة على دفع التزاماتها المالية وذلك عندما يحين موعد استحقاقها. وعرفه آخر على أنه العملية التي تكون فيها الشركة قد بدأت بالسير في الطريق الطويل الذي ينتهي بحدث وهو العسر المالي *Insolvency*.¹

والفشل المالي أيضا هو الحالة لا تستطيع المنشأة سداد التزاماتها للدائن والوفاء بديونها المستحقة عليها.² ومن الناحية العملية، يمكن النظر إلى الفشل المالي بمفهومه الواسع من زاويتين مختلفتين. فمن ناحية يمكن أن يحدث الفشل المالي لأسباب اقتصادية صرفة وبدون أن ينتج عن ذلك عسر مالي يؤثر على الأطراف الخارجية المتعاملة مع الوحدة الاقتصادية، وذلك كما هو الحال عندما تحقق الوحدة الاقتصادية عوائد استثمارية أقل من تكلفة الفرصة البديلة لمصادر التمويل (تكلفة رأس المال). ومن هذه الزاوية، فإن الفشل يأخذ مظهراً اقتصادياً ويطلق عليه عادة مصطلح الفشل الاقتصادي. ومن ناحية أخرى، يمكن أن يحدث الفشل المالي لأسباب ينتج عنها عسر مالي يؤثر على الأطراف الخارجية المتعاملة مع الوحدة الاقتصادية، في ظل وجود أو عدم وجود فشل اقتصادي، وذلك كما هو الحال عندما تفشل الوحدة الاقتصادية في مواجهة التزاماتها المستحقة. ومن هذه الزاوية، فإن الفشل المالي يرتبط بالعسر المالي في مواجهة الالتزامات المستحقة ويأخذ هذا المفهوم مظهرين هما:

1- عسر فني: ويتمثل في الموقف الذي تعجز فيه الوحدة الاقتصادية عن مواجهة التزاماتها المستحقة بالرغم من أن موجوداتها تفوق التزاماتها.

¹ الخموسي الخليوي، أحمد الشريف، مدى أهمية النسب المالية المشتقة من قائمتي الدخل و المركز المالي للتنبؤ بالفشل المالي في الشركات الصناعية العامة، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، ليبيا، العدد 2، 2015/01/05، ص 200.

² المرجع السابق، ص 53.

2- عسر حقيقي: ويتمثل في الموقف الذي تعجز فيه الوحدة الاقتصادية عن مواجهة التزاماتها المستحقة وتكون موجوداتها أقل من قيمة ما عليها من التزامات.

الفشل الاقتصادي: يقصد به حالة شركة تعجز فوائدها المتحققة عن تغطية كل التكاليف ومن ضمنها تكلفة التمويل وبمعنى آخر أنه يعني ضعف الإدارة في تحقيق عائد على الاستثمار يقل عن معدلات الفائدة السائدة في السوق، أو لا يتناسب مع المخاطر المتوقعة لتلك الاستثمارات¹.

مفهوم الإعسار Insolvency: العسر المالي تعبير عن الحالة التي لا تكون السيولة النقدية المتوافرة لدى المنشأة كافية لتسديد الالتزامات تجاه الغير، ويظهر العسر المالي بشكلين:

أصول المنشأة > التزامات المنشأة = العسر المالي الفني.

أصول المنشأة < التزامات المنشأة = العسر المالي الحقيقي.

في العسر المالي الفني تستطيع المنشأة وبفترة زمنية قصيرة بيع بعض أصولها المتداولة وتسدد التزاماتها، بينما في العسر المالي الحقيقي تكون المنشأة في وضع صعب حيث ستضطر المنشأة إلى بيع أصولها الثابتة وقد لا يتاح ذلك في الأجل القصير مما يدفع أصحاب الالتزامات إلى المطالبة بحقوقهم وبالتالي تكون المنشأة قريبة جدا من الإفلاس².

مفهوم التعثر Financial Distress: يعتبر تعثر المنشآت من الظواهر الاقتصادية العامة التي لا ترتبط بنمط أو نظام اقتصادي معين حيث يعتبر من التطورات المرادفة لحركة مدخلات النظم الاقتصادية وتفاعلات السوق في ظل غياب الوعي الإداري اللازم لتقويم المتغيرات الاقتصادية المحيطة بالمنشأة ويعرف التعثر بأنه المرحلة التي وصلت إليها المنشأة من الاضطرابات المالية الخطيرة التي تجعلها قريبة من إشهار إفلاسها وهذه الاضطرابات إما أن تكون عدم مقدرة المنشأة على الوفاء بالالتزامات بتاريخ الاستحقاق أو تحقيق خسائر متكررة أو الشككين معا مما يجعلها مضطرة إلى إيقاف نشاطها³.

التعثر المالي: يتمثل في الوضع الذي تتعرض فيه المؤسسة لحالة نقص السيولة و تراكم الخسائر لعدد من السنوات كنتيجة لقرارات إدارية و مالية خاطئة، كما يرجع ذلك أيضا إلى عدم قدرتها على التكيف مع القوانين والقرارات التي تنظم نشاطها، و بالتالي يمكن القول أن المؤسسة متعثرة ماليا إذا حققت خسائر لمدة 3 ثلاثة

¹ الخموسي الخليوي، المرجع السابق، ص 52.

² منير شاكر نجاد و آخرون، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، ط2، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص37.

³ مراد قاسم عيد سليمان، التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية، مذكرة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، منشورة، 2003، ص23.

سنوات متتالية، حيث تشير الخسائر المتحققة و المتابعة إلى انخفاض محل بالتوازن النسبي للبنية المالية للمؤسسة، كما تعتبر شركات المساهمة متعثرة ماليا إذا بلغت خسائرها المتراكمة ثلاثة أرباع رأس مالها أي بنسبة 75% مما يتوجب على أعضاء مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في استمرار الشركة أو حلها إذا كان من الضروري القيام بذلك¹.

و يمكن تعريف التعثر المالي على أنه مواجهة الشركة لظروف طارئة وغير متوقعة، تؤدي إلى عدم قدرتها على توليد مردود اقتصادي، أو فائض نشاط، يكفي لسداد التزاماتها في الأجل القصير، وهو ما يسمى كذلك بالعسر، والذي إذا لم يتم معالجته على وجه السرعة فإن الشركة تكون في طريقها إلى الفشل المالي، الذي يقودها إلى الإفلاس والتصفية².

العجز المالي: يعني أن القيمة الدفترية لالتزامات المنشأة تكون أكبر من القيمة الدفترية لأصولها، وبالتالي تكون المنشأة في حال عجز عن تسديد التزاماتها.

الثاني اقتصادي: ويتمثل في عجز المنشأة عن تحقيق عائد الاستثمار المطلوب على الأموال المستثمرة أي أن عائد الاستثمار في المنشأة أقل من عائد استثماره في مجالات أخرى أو أقل من تكلفة الأموال المستثمرة في المنشأة³.

الإفلاس: يعني الوضعية التي لا تستطيع عندها الأصول المتاحة للمؤسسة موجهة المستحقات من الأصول، حيث تحدد درجة مخاطر الإفلاس بمقارنة آجال استحقاق دفع عناصر الخصوم (آجال التسديد) مع آجال تحقيق عناصر الأصول (درجة السيولة)، لهذا يتم اختصار الإفلاس بعبارة حالة توقف المؤسسة عن الدفع⁴.

الجدول رقم (2-1): الفرق بين التعثر المالي والفشل المالي

| التعثر المالي | الفشل المالي |
|---|-----------------------------------|
| -نقص في العوائد المتحققة "مشكلة تحقيق خسائر متلاحقة". | -التوقف كلياً عن سداد الالتزامات. |

¹ شاكر نبيل عبد السلام، الفشل المالي للمشروعات: التشخيص، التنبؤ، العلاج، منهج التحليل، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1989، ص13.

² عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر-دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، منشورة، غزة، 2008، ص55.

³ منير شاكر و آخرون، المرجع السابق، ص 178.

⁴ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص65.

| | |
|---|--|
| -توقف عن سداد الالتزامات في مواعيدها. -مرحلة سابقة للفشل المالي. | -توقف نشاط المنشأة و الوصول إلى حالة الإفلاس. -مرحلة لاحقة للتعثر المالي. |
|---|--|

المصدر: غالب شاكر بجيت، استخدام نموذج Sherrord بالفشل المالي: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية في الفترة 2009-2013، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، العدد 19، 2015، ص 197.

الفرع الثاني: أسباب الفشل المالي:

يرى البعض بأن فشل الشركات يُعد نتيجة أو محصلة لتوليفة واسعة من العوامل التي تظهر جميعها أو بعضها في تلك الشركات، وتتمثل تلك العوامل فيما يلي:

1- عوامل خارجة عن نطاق تحكم الإدارة، وتتمثل في:

- تغير أسعار الصرف.
- زيادة أسعار المواد الخام ومستلزمات الإنتاج ونقص المعروض منها.
- التسعير الجبري للمنتجات.
- زيادة الأعباء المرتبطة بالعمالة الزائدة.
- مشاكل الطاقة بشكل عام وما لها من تأثير على التشغيل والإنتاج.
- الركود الاقتصادي العام في الأسواق.
- المنافسة الحادة من الشركات الكبيرة.
- القوانين الحكومية التي تؤثر على نشاط الشركة.
- الأزمات المالية التي يتعرض لها المدينون.

2- عوامل داخلية تتعلق بضعف كفاءة الإدارة الحالية للشركة، وتتمثل في:

- عدم كفاءة القرارات المالية المتعلقة بالتمويل من حيث المبالغة في الاعتماد على التمويل بالديون.
- عدم كفاءة القرارات المالية المتعلقة بالاستثمار من حيث عدم سلامة هيكل الأصول، مع التوسع الغير مخطط والغير مدروس في نشاط الشركة وحجمها.
- عدم كفاءة الشركة في إدارة عناصر رأس المال العامل.
- عدم كفاءة الشركة في إدارة استثماراتها الثابتة وذلك من حيث عدم استخدامها لطاقتها القصوى.

- عدم كفاءة نظم الرقابة المالية بالشركة وعدم سلامة النظم المحاسبية بها.
- انخفاض كفاءة الجهاز القائم على مراجعة الجودة لمنتجات الشركة.
- عدم كفاءة القرارات التسويقية بالشركة.
- ضعف كفاءة جهاز التحصيل بالشركة.
- عدم سلامة الهيكل التنظيمي للشركة وما يرتبط به من تضخم الوظائف الإدارية.
- عدم القدرة على معالجة التغيرات والمؤثرات الخارجية عند حدوثها.
- عدم وجود نظام للرقابة على المخزون.
- ضعف كفاءة نظام الشراء بالشركة¹.

الجدول رقم (2-2) : أسباب الفشل كما يراها Dun and Brand

| أسباب الفشل | الأهمية النسبية |
|-------------------|-----------------|
| عدم كفاءة الإدارة | 93% |
| الإهمال | 2% |
| التزوير | 1.5% |
| الكوارث الطبيعية | 0.9% |
| أسباب أخرى | 2.5% |

المصدر: علي عباس، تحديد الأسباب الإدارية و المالية لفشل الشركات، مجلة كلية بغداد للعلوم

الاقتصادية جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، بغداد، العدد 25، 2010، ص 195.

مراحل التعثر المالي:

يمر التعثر المالي بعدة مراحل قبل وصوله إلى نقطة اللاعودة ولقد قدم الكثير من الباحثين وصفا لهذه المراحل التي تمر بها المنشأة قبل أن ينتهي بها الأمر إلى الخروج من النشاط الاقتصادي الذي تمارسه، وتمثل هذه المراحل بما يلي:

¹الخموسي الحليوي، أحمد الشريف، مرجع سبق ذكره، ص 201-202.

المرحلة الأولى: مرحلة اكتساب عيوب محددة: وهي البداية الحقيقية للتعثرت ناتجة عن عيوب لكنها ما زالت عيوباً غير كافية ولم ينتج عنها فساد أو خطأ واضح في إدارة المنشأة وتعتبر لحظة اختبار وتحد للإدارة فإذا تنبعت وأدركت الخطورة تم تجاوز إمكانية الدخول في مسار التعثرت وإذا أغفلته تكون قد دخلت إلى مسار التعثرت. من أمثلة هذه العيوب تلك التي تتركز في إدارة المنشأة وخاصة في المستويات العليا منها ومن أهمها أن يكون المدير المالي ذا سلطة مطلقة مما يؤدي إلى إلغاء دور المديرين التنفيذيين أو أن يجمع شخص واحد بين مناصبي المدير العام ورئيس مجلس الإدارة أي الجمع بين السلطة التنفيذية والرقابة على التنفيذ أو أن تكون الإدارة غير قادرة على التكيف مع مستجدات الظروف التي تحيط بها. ومن الأمثلة العملية على ذلك الدخول في التزامات غير مخططة لا تعطي عائداً سريعاً أو أخذ قرض دون الحاجة له.

المرحلة الثانية: مرحلة التناضي عن الوضع القائم: ترتكب إدارة المنشأة في بعض الأحيان أخطاء جوهريّة (كارثية) وتأتي هذه الأخطاء نتيجة لتلك العيوب التي تعاني منها المنشأة، وفي هذه المرحلة قد يقوم بعض خبراء المنشأة بدق جرس الإنذار لتنبية القائمين على إدارتها إلى خطورة الأسباب المؤدية إلى التعثرت، فإذا قابلت الإدارة هذا الإنذار بالتهوين والتقليل من شأنه فإن ذلك يدفع المندرين إلى عدم الاستمرار في دق ناقوس الخطر.

المرحلة الثالثة: استمرار التعثرت والتهوين من خطورته: في هذه المرحلة يزداد الوضع تفاقمًا نتيجة لارتكاب الأخطاء واستمرار الإدارة في تجاهل خطورة الوضع بسبب سيطرة بعض متخذي القرار ذوي النفوس الضعيفة على إدارة المنشأة وبهذا تكون المنشأة قد بدأت بالسير في طريق الانهيار وتكون أعراض الوصول إلى العسر المالي قد بدأت بالظهور بشكل واضح ومتزايد.

المرحلة الرابعة: التعايش مع التعثرت: وهي أخطر المراحل حيث يصبح التعثرت الطابع اليومي للحياة داخل المنشأة وتكون المنشأة خلالها قد بدأت بلفظ أنفاسها الأخيرة.

المرحلة الخامسة: حدوث الأزمة المدمرة:

في هذه المرحلة تتسرب المعلومات إلى جميع الأطراف في المحيط الخارجي وهذه المعلومات السلبية عن وضع المنشأة تدفع بمجهور المتعاملين مع المنشأة وخاصة الدائنين إلى المطالبة بحقوقهم بشكل يؤدي إلى أزمة مدمرة للمنشأة.

المرحلة السادسة: معالجة الأزمة أو تصفية المنشأة:

في هذه المرحلة تعمل إدارة المنشأة على البحث عن الحلول التي تساعد على تجاوز الأزمة وتعالج الوضع القائم من خلال عدة بدائل مطروحة كالاندماج وفي حال تعذر الوصول إلى حل للخروج من المأزق يتم الوصول إلى تصفية المنشأة¹.

وعموماً نستطيع القول إنه لا يوجد مراحل محددة من التعثر تسير عليه جميع المنشآت المتجهة نحو التعثر وتختلف هذه المراحل من منشأة لأخرى ويعود ذلك إلى عدة عوامل أهمها سبب التعثر وطريقة تعامل الإدارة معه الأمر الذي يؤدي دوراً حاسماً في تقرير احتمال وصول المنشأة إلى حالة التعثر أم لا.

الشكل رقم (2-2) : الشكل يوضح مراحل الفشل المالي



المصدر: من إعداد الطالبتين.

مؤشرات عدم الاستمرارية للمنشآت:

بحسب معايير المحاسبة الدولية يمكن تلخيص مؤشرات عدم استمرارية المنشآت على النحو التالي:

- 1- الارتفاع الشديد في نسبة الديون.
- 2- الانخفاض الشديد في حقوق الملكية.
- 3- التزايد المطرد في الاعتماد على التمويل قصير الأجل لتغطية الإنفاق الرأسمالي.
- 4- تزايد الاعتماد على المشتريات الآجلة وهذا يجرم المنشأة من الحصول على الحسومات التجارية من المشتريات النقدية.
- 5- الارتفاع المفرط أو الانخفاض المفرط في مستوى المخزون (ارتفاع المخزون مؤشر لانخفاض معدل دورانها وانخفاض مستواه مؤشر لانخفاض رأس المال العامل).
- 6- هبوط مستمر في كمية المبيعات وانخفاض في معدلات الربح الإجمالي وهوامش الربح.
- 7- تخفيض أو إلغاء المشروعات الرأسمالية.

¹ عبد الشكور عبد الرحمن موسى، أهمية القوائم المالية في التنبؤ بالتعثر المالي، مجلة الدراسات المالية المحاسبية و الإدارية، السعودية، العدد7، جوان 2017، ص750.

- 8- وجود استثمارات رأسمالية مرتفعة القيمة لا تحقق العائد المجزي.
- 9- حصر النشاط التجاري في خطوط إنتاجية محددة والاعتماد على مجموعة محددة من العملاء.
- 10- الاعتماد على منشآت قابضة خارجية إما في المتاجرة أو التمويل.
- 11- انخفاض صافي رأس المال العامل أو ظهوره بشكل سالب.
- 12- انخفاض مطرد في السعر السوقي لسهم المنشأة أو انخفاض نسبة صافي القيمة الدفترية للسهم إلى السعر السوقي.
- 13- وجود فرائن على ضعف الإدارة وعدم قدرتها على التعامل مع المتغيرات الاقتصادية¹.

المطلب الثاني: أهمية وطرق وأساليب التنبؤ بالتعثر المالي بمؤسسة اقتصادية

الفرع الأول: أهمية التنبؤ بالفشل: أخذ هذا النوع من التنبؤ يحتل أهمية كبيرة في مجال الإدارة المالية بصورة خاصة، لما يترتب على فشل الشركات من أضرار كبيرة للأطراف ذات المصلحة بأداء الشركة ويحقق التنبؤ بالفشل العديد من المزايا الإيجابية لمن يتوقعه في الوقت المناسب، حيث يمكنهم من اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الفشل في مرحله.

أهمية التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات الاقتصادية: هو من أحد جوانب تقويم أداء المنشأة باستخدام التحليل المالي هو التنبؤ بوضعها المستقبلي انطلاقاً من وضعها الحالي من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لتلاقي المخاطر التي قد تتعرض لها، فهناك الكثير من حالات الإفلاس التي كان من الممكن تجنبها لو كان هناك اهتمام بوضع المنشأة وكذلك إجراء التحليل المالي اللازم والذي سيساعد على التنبيه لمثل هذه المخاطر قبل حدوثها أي أن التنبؤ بالمستقبل هي وظيفة أساسية من وظائف التحليل المالي التي تنبأ في الوقت المناسب باحتمال وصول المنشأة إلى حالة التعثر مما يسمح باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لمنع حدوث التعثر وتجنب آثاره الخطيرة على المنشأة وعلى الاقتصاد وجميع الفئات العاملة فيه والمرتبطة بهذه المؤسسة .

الأطراف المستفيدة من التنبؤ بتعثر المؤسسة: هناك عدة أطراف تهتم بهذه الدراسات والتنبؤات لأنها تؤثر بشكل مباشر على قراراتها الإدارية والاستثمارية، أهم هذه الأطراف هي:

1- الإدارة.

¹ عبد الشكور عبد الرحمن موسى، المرجع السابق، ص752.

- 2- المستثمرون.
- 3- الدائنون.
- 4- العاملون.
- 5- سماسة الأوراق المالية.
- 6- المحللون الماليون.
- 7- مدققوا الحسابات.
- 8- الجهات الحكومية¹.

الفرع الثاني: طرق وأساليب التنبؤ بالفشل: يوجد عدة طرق للتنبؤ المالي بعضها يعتمد على النماذج

الكمية وبعضها الآخر يعتمد على النماذج النوعية، وفيما يلي أهم هذه النماذج:

1- النماذج الكمية: تهتم النماذج الكمية للتنبؤ المالي بالمعلومات التي يمكن قياسها كميًا خلال عدد

فترات وإيجاد العلاقة بين المتغيرات المختلفة ويمكن تقسيم النماذج الكمية إلى الآتي:

- ✓ السلاسل الزمنية.
- ✓ تحليل الانحدار.
- ✓ تحليل التعادل.
- ✓ المؤشرات المالية.

2- النماذج النوعية: يعتمد هذا النوع من النماذج على آراء المتخصصين وذوي الخبرة من متخذي

القرارات واستقاء آرائهم في التنبؤ بالأحداث والقيم والعمليات المستقبلية استنادًا إلى تلك الخبرات وعادة ما يتم

اللجوء إلى مثل هذه النماذج عند تعذر الحصول على بيانات تاريخية أو عدم الثقة بالبيانات التاريخية الموجودة

فعلا، حيث تهدف إلى الحصول على معلومات نوعية تكشف مدى سلامة وملائمة السياسات الإدارية المتبعة،

ومدى صحة المركز المالي والنقدي للمؤسسة، سابقا تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات التقليدية في التحليل

المالي والمتمثلة:

- ✓ تحليل التغير والاتجاه.

¹ وحيد محمود رمو، سيف عبد الرزاق مجد الوتار، استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية: دراسة على عينة من شركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 100، 2010، ص17.

✓ تحليل كشف مصادر الأموال و استخدامها.

✓ تحليل التغير في التدفقات النقدية¹.

المطلب الثالث: نماذج دراسة التنبؤ بالفشل المالي

يتضمن الفكر المحاسبي مجموعة من النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل، و تعتمد على المؤشرات المالية التي تستخرج بياناتها من قوائم الدخل والمركز المالي والتدفقات النقدية، ودمج تحليلها مع بعض الأساليب الإحصائية الملائمة يتم التوصل إلى نماذج تفيد في التنبؤ بفشل المنشآت²، وهناك اتجاهين رئيسيين هما:

الاتجاه الأول: اتجاه قديم في تكوين نماذج التنبؤ بفشل المنشآت يعتمد على مؤشر مالي واحد. ومن الدراسات التي تميزت بأسلوب المتغير الوحيد هي:

1- نموذج **Smith- Winakor**: أفضل مؤشر توصلت إليها هذه الدراسة في التمييز بين

المنشآت هو: صافي رأس المال العامل/إجمالي الموجودات.

2- نموذج **Pitz Patrik**: أفضل المؤشرات التي توصلت إليها:

أ- حقوق الملكية/مجموع الخصوم.

ب- العائد/حقوق الملكية.

3- نموذج **Merwin**: أفضل المؤشرات هي:

أ- نسبة التداول.

ب- صافي رأس المال العامل/مجموع الأصول.

ت- حقوق الملكية/مجموع المطلوبات.

الاتجاه الثاني: يعتمد في تكوين نماذج التنبؤ بالفشل على مجموعة من المؤشرات المالية من خلال بعض

الأساليب الإحصائية الملائمة والمتاحة، ومن بين الدراسات التي استخدمت أسلوب المتغيرات المتعددة في معادلة واحدة هي³:

¹ تريكي ليلي، قياس الأداء المالي و التنبؤ بالفشل دراسة حالة مؤسسة مطاحن بن حمادي بروج بوغريبرج، مذكرة ماستر تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة محمد بوضياف مسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، منشورة، 2014/2015، ص63

² الشريف الریحان و آخرون، الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية من التشخيص إلى التنبؤ ثم العلاج، القسطنطينية: جامعة منتوري، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، الملتقى الوطني حول المخاطر في المؤسسات الاقتصادية من 21-22 أكتوبر، 2012، ص8.

³ عمر عيسى حسن الجهماني، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر المصارف- دراسة ميدانية، معهد الإدارة العامة، المجلد41، العدد01، الرياض، 2001، ص53.

1- نموذج Beaver1966: يعد من أقدم النماذج التي استخدمت المؤشرات المالية في بناء النماذج الكمية. حدد هذا النموذج باستخدام مؤشرات مالية مميزة للأداء سميت بالمؤشرات المركبة، وتضمنت مقارنة للمؤشرات المالية المتوسطة لـ 79 منشأة فاشلة و قابلها 79 منشأة أخرى غير فاشلة في الفترة 1954-1964، اعتمد النموذج على معايير محددة لفشل المنشآت هي إفلاس المنشأة أو عدم قدرتها على تسديد ديونها أو تخلفها عن دفع أرباح أسهمها الممتازة، و هذه المنشآت من نفس القطاع ولها نفس حجم الأصول، استخدمت الدراسة الطرق الإحصائية فوجد أنه كلما نم احتساب النسبة من سنة أقرب إلى سنة الفشل كلما كان التنبؤ أصدق وأكثر دقة، وتمثل المؤشرات المالية التي استخدمتها الدراسة في التنبؤ بالفشل المالي بالآتي:

- التدفق النقدي/إجمالي الالتزامات.

- صافي الربح قبل الفوائد و الضرائب/إجمالي الموجودات.

- المديونية/إجمالي الموجودات.

- صافي رأس المال العامل/إجمالي الموجودات.

- التداول.

- معدل الدوران¹.

2- نموذج Altman1968: يعتمد هذا النموذج على خمس متغيرات مستقلة، يمثل كل منها مؤشر مالي من المؤشرات المتعارف عليها، ومتغير تابع "Z"، و عرف بمصطلح (Z-Score)، تتمثل صيغة النموذج بالآتي:

$$Z=0.012X_1+0.014X_2+0.033X_3+0.006X_4+0.010X_5$$

حيث أن:

Z = مؤشر الفشل الذي يتم من خلاله التنبؤ بفشل أو عدم فشل المشروع.

X_1 = صافي رأس المال العامل/مجموع الموجودات. "مؤشر النشاط"

X_2 = رصيد الأرباح المحتجزة/مجموع الموجودات. "مؤشر يرتبط بسياسة الإدارة في توزيع الأرباح"

X_3 = صافي الربح قبل الفوائد و الضرائب/مجموع الموجودات. "مؤشر الربحية"

X_4 = القيمة السوقية لحقوق المساهمين/مجموع المطلوبات. "مؤشر الرفع المالي"

¹ جلال عبد الحليم حربي، الأساليب الكمية المستخدمة في التحليل المالي لشركات التأمينات العامة، مجلة المحاسبة و التجارة و التأمين، جامعة القاهرة، كلية التجارة، العدد 68، القاهرة، 2007، ص 742-743.

$X_5 =$ المبيعات/مجموع الموجودات. "مؤشر النشاط"

أما المعاملات (0.012، 0.014، 0.033، 0.006، 0.010) تمثل أوزان متغيرات الدالة و تعبر عن الأهمية النسبية لكل متغير¹. ووفقا لهذا النموذج تصنف المنشآت إلى ثلاثة فئات حسب قدرتها الاستمرارية بموجب قيمة "Z" قدرها 2.99 كما يلي:

- إذا كانت قيمة Z أكبر من أو تساوي 2.99 تعتبر الشركات ناجحة أو قادرة على الاستمرار.
 - إذا كانت قيمة Z أقل من 1.81 تعتبر الشركات فاشلة، لأن أداءها منخفض.
 - إذا كانت قيمة Z أكبر من 1.81 وأقل من 2.99 وهي تعرف بالمنطقة الرمادية وفيها يصعب تحديد وضع المنشأة، وبالتالي تخضع لدراسة تفصيلية، لأنه يصعب التنبؤ بشكل حاسم بالفشل من عدمه.
 - إذا كانت قيمة Z أقل من 2.76 فإن ذلك يعطي مؤشرا بأن المنشأة أمام احتمالية 90% بأنها سوف تصبح مفلسة خلال عام².
- و فيما يلي استعراض لمتغيرات هذا النموذج:

X_1 : مؤشر صافي رأس المال العامل/مجموع الموجودات

صافي رأس المال العامل هو الفرق بين الموجودات المتداولة و المطلوبات المتداولة، يقيس هذا المؤشر حجم الموجودات السائلة الفائضة بعد تغطية خصومها أو التزاماتها قصيرة الأجل، فكلما ارتفع هذا المؤشر دل ذلك على مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها المالية والعكس صحيح في حالة انخفاض هذا المؤشر³.

¹ أحمد رجب عبد الملك عبد الرحمن، المدخل التحليلي للقوائم المالية المنشورة كأداة للتنبؤ بالتعثر المالي للشركات المسجلة في سوق المال المصري - دراسة تطبيقية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، جامعة سوهاج، كلية التجارة، المجلد 26، العدد2، سوهاج، مصر، 2012، ص66.

² Richard Lewis, David Pendrill, **Advanced Financial Accounting**, 6th.ed, Financial Times Prentice-Hall, Inc, 2000, p406.

³ سمير عباس أحمد، عبد علي حنظل، استخدام النسب المالية كأداة لتقييم كفاءة الأداة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد32، بغداد، 2012، ص225.

يتضح أن هذا المؤشر مفيد لأغراض الرقابة الداخلية في المنشأة عند الحصول على دين طويل الأجل تتضمن اتفاقية القرض حداً أدنى من صافي رأس المال العامل يتعين أن تحتفظ به المنشأة وهذا الشرط يجمي الدائنين عن طريق إلزام المنشأة بالاحتفاظ بسيولة جيدة.

X₂: مؤشر رصيد الأرباح المحتجزة/إجمالي الموجودات

يقيس درجة اعتماد المنشأة على تمويل أصولها باستخدام جزء من مواردها الذاتية المتمثل في الأرباح المحتجزة، فكلما ارتفع هذا المؤشر دل ذلك على زيادة اعتماد المنشأة على مواردها الذاتية في تمويل موجوداتها، أما إذا كان هذا المؤشر منخفض فإن ذلك يدل على زيادة اعتماد المنشأة على أموال الغير في تمويل احتياجاتها من الأصول.

وبالتالي مؤشر الأرباح المحتجزة على مدى عمر المنشأة إلى مجموع أصولها ضرورية لقياس احتمال فشل المنشأة وذلك لأن الأرباح المحتجزة تلعب دوراً هاماً في التقليل من الآثار السلبية وبذلك تتجنب المنشأة الفشل والإفلاس.

X₃: مؤشر صافي الربح قبل الفوائد والضرائب/إجمالي الموجودات

يقيس هذا المؤشر مدى كفاءة إدارة المنشأة في تشغيل أصولها لتحقيق الأرباح، فكلما ارتفع هذا المؤشر دل على كفاءة الإدارة التشغيلية في استغلال الأصول، والعكس في حالة انخفاضها¹.
يعني هذا المؤشر يعكس فاعلية الموجودات في توليد الأرباح وتقاس بصافي الربح قبل خصم الفوائد والضرائب وليس بعدها، وذلك لأن إجمالي الموجودات تتكون من أموال المساهمين وأموال الدائنين والتسهيلات الممنوحة من قبل الدولة لبقاء واستمرار نشاط المنشأة.

X₄: مؤشر القيمة السوقية لحقوق المساهمين/مجموع المطلوبات

يعبر هذا المؤشر عن المدى الذي يمكن أن تنخفض فيه أصول المنشأة مقومة بمجموع الديون والقيمة السوقية لأسهمها، فكلما كان اتجاه هذا المؤشر في الارتفاع دل ذلك على مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها وبالتالي يضعف تعرضها للفشل المالي والعكس صحيح في حالة انخفاض هذا المؤشر.
يتضح أن هذا المؤشر يقيس مقدار تغطية حقوق المساهمين لمجموع المطلوبات بذمة الشركة حيث تعد حقوق المساهمين هامش الأمان للدائنين.

¹ عبد الناصر علك حافظ، أثر التمويل الطويل الأجل في صافي الربح-دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 7، العدد 20، بغداد، 2012، ص 224.

X_5 : المبيعات/إجمالي الموجودات

يطلق عليه أحيانا معدل دوران الأصول، ويقاس مدى كفاءة الإدارة في استخدام موجوداتها من أجل تحقيق الإيرادات، فإذا كان هذا المؤشر مرتفع يدل على الاستخدام الفعال للطاقة الإنتاجية المتاحة، أما إذا كان منخفض فيدل على عدم استغلال الأصول الثابتة بكفاءة وينتج عنه احتمال التعرض للفشل المالي.

يتضح من خلال عرض متغيرات النموذج أنه مبني من مجموعة المؤشرات تشمل مؤشرات الربحية والسيولة والنشاط، مؤشرات الربحية تشمل كل من مؤشر الأرباح المحتجزة في الميزانية إلى إجمالي الموجودات، ومؤشر صافي الربح قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الموجودات. أما مؤشرات السيولة فتشمل كل من مؤشر صافي الربح قبل الفوائد و الضرائب إلى إجمالي الموجودات، ومؤشر القيمة السوقية لحقوق المساهمين إلى مجموع المطلوبات. أما مؤشرات النشاط فقد كان مؤشر واحد هو المبيعات إلى إجمالي الموجودات.

و يعد من أهم النماذج التي تجاوزت الطرق التقليدية في التحليل واعتماده على أسلوب إحصائي أكثر تعقيدا من الأسلوب القديم سمي بأسلوب التحليل التمييزي حيث ساعده في استنتاج علاقة خطية بين مجموعة من المتغيرات التي تعتبر الأفضل في التمييز بين الشركات الفاشلة وغير الفاشلة.

عام 1977 انتهى Altman, Haldeman, Narayanan من بناء نموذج تصنيفي جديد للإفلاس سمي بـ"نموذج زيتا Zeta Model" معتمد على التحليل التمييزي " Discriminant Analysis".

يتضح أن هذا النموذج يختلف عن سابقتها بميزتين:

الأولى: حجم العينة كبيرة، ولم يعتمد على الشركات الصناعية فقط ولكن تضمنت شركات البيع بالجملة.

الثانية: البيانات الأساسية للعينة تم تعديلها حت يؤخذ في الحسبان الاعتبارات المحاسبية¹.

3- نموذج Deakin1973: هدف النموذج إلى التوصل لأفضل نموذج للتنبؤ بفشل المنشآت، من

خلال دراسة أجراها عام 1972، حيث تم فيها استخدام أربع عشرة مؤشر مالي في التحليل، وهي نفس

¹ زهرة حسن العامري، السيد علي خلف الركابي، أهمية النسب المالية في تقويم الأداء-دراسة ميدانية، مجلة الإدارة و الاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد63، بغداد، 2007، ص120.

المؤشرات التي استخدمها Beaver و لكنه تم تطبيقها على عينة أصغر. و عرف Deakin المنشآت الفاشلة بأنها، تلك المنشآت التي أفلست أو واجهت عسرا ماليا أو تمت تصفيتها لصالح الدائنين¹.

4- يتضح أنه تم استخدام معامل الارتباط بين الرتب "سبيرمان" واختبر النموذج لمدة خمس سنوات قبل الفشل، فكانت النتائج التي توصل إليها Deakin كانت متشابهة لنتائج نموذج Beaver.

5- نموذج Blum1974: يهدف النموذج إلى إيجاد نموذج للتنبؤ بفشل المنشآت، حيث تم تحليل عينة تتكون من 115 شركة فاشلة و115 شركة ناجحة ماثلة للشركات الفاشلة في نوع الصناعة وحجم المبيعات وعدد الموظفين. و عرف الفشل بأنه إفلاس الشركة، أو عدم قدرتها على تسديد ديونها في مواعيد استحقاقها أو الإنفاق مع الدائنين على تخفيض الديون، وقد توصل النموذج إلى عثني عشر مؤشرا يتنبأ بفشل المنشآت منها:

- الموجودات السريعة/المطلوبات المتداولة.

- صافي الأصول السريعة/المخزون.

- العائد/حقوق المساهمين.

- صافي حقوق المساهمين بالقيمة الدفترية/إجمالي المطلوبات.

وقد تراوحت نسبة دقة النموذج في التمييز بين الشركات الفاشلة و الشركات الناجحة ما بين 93%-95% في السنة الأولى قبل الفشل، و80% في السنة الثانية قبل الفشل، و70% في السنوات الثالثة والرابعة والخامسة قبل الفشل على التوالي².

6- نموذج Taffler and Tisshow1977: اجري النموذج في المملكة المتحدة عام 1977، وهدفت إلى تطوير نموذج رياضي يكون قادر على التنبؤ بفشل الشركات البريطانية، واعتمد النموذج على أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات للتمييز بين 46 شركة صناعية مستمرة في عملها و46 شركة أخرى أعلنت إفلاسها. وتم التوصل إلى أفضل المتغيرات التي يمكن استخدامها للتنبؤ بفشل الشركات، تتمثل صيغة النموذج بالآتي:

$$Z=0.53A_1+0.13A_2+0.18A_3+0.16A_4$$

¹ رياض حميدان شحادة، استخدام النسب المالية و التحليل التمييزي في التنبؤ بتعثرت شركات التأمين المساهمة العامة الأردنية، مذكرة ماجستير، جامعة آل البيت، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، منشورة، 2005، عمان، ص58.

² فراس خضير الزبيدي، التنبؤ بتعثرت الشركات المساهمة العامة الصناعية العراقية باستخدام النسب المالية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية، كلية الإدارة و الاقتصاد، المجلد15، العدد4، 2013، ص196.

حيث أن:

A_1 : الأرباح قبل الضرائب/المطلوبات المتداولة

A_2 : الأصول المتداولة/مجموع المطلوبات

A_3 : المطلوبات المتداولة/مجموع الأصول

A_4 : فترة التمويل الذاتي = (الأصول السائلة-المطلوبات المتداولة)/المصروفات التشغيلية اليومية المتوقعة. وتم

تصنيف الشركات إلى الشركات الناجحة قيمة Z فيها 0.3 وأكبر، الشركات المهددة بخطر الإفلاس قيمة Z فيها 0.2 وأقل.

يتضح أن النموذج توصل إلى أن الإفلاس الفعلي يتحدد من خلال ردود أفعال الدائنين أو المؤسسات المالية وأنه لا يمكن التنبؤ بشكل دقيق¹.

7- نموذج Springate Gordan 1978: قام Springate بتطوير نموذج يتنبأ فيه بفشل المنشآت

في كندا عام 1978، واعتمد على التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات، وعينة مكونة من أربعون شركة، وقام بتحليل 19 مؤشر مالي ليصل إلى نموذج يتكون من 4 مؤشرات مالية يمكن من خلالها التنبؤ بفشل المنشآت، وتمثل صيغة النموذج بالآتي:

$$Z=1.03A+0.3B+0.66C+0.4D$$

حيث أن:

A: رأس المال العامل/مجموع الأصول.

B: صافي الربح قبل الفوائد و الضرائب/مجموع الأصول.

C: صافي الربح قبل الضرائب/الالتزامات المتداولة.

D: المبيعات/مجموع الأصول.

فإذا كانت $Z < 0.862$ فإن الشركة تصنف فاشلة.

8- نموذج Argenti 1979: سمي هذا النموذج بنموذج الخطأ الإداري المتعدد، وهو يعرف في عالم

الأعمال بنموذج "AScore". يجمع هذا النموذج بين التحليل المالي وأسلوب تحليل المخاطر، ويعتمد على معايير مختلفة لتقييم حالة المنشأة فيجمع بين المؤشرات المالية والمؤشرات غير المالية "النوعية" وإن كان يعطي للثانية وزناً

¹ جهاد حمدي اسماعيل مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العامة في فلسطين-دراسة تطبيقية، الجامعة الإسلامية، كلية الاقتصاد، مذكرة ماجستير، منشورة، غزة، 2010، ص 79-80.

أكبر من خلال تحديد وزن نسبي لكل متغير من المتغيرات الفرعية والذي يختلف باختلاف القطاع الذي تنتمي إليه المنشأة و نوع نشاطها والظروف المحيطة بها وحجم ونوع موجوداتها وخبرتها السابقة و غيرها من العوامل التي تم أخذ آراء الجهات المعنية بشأن أوزانها، وقد حدد ثلاث مسارات لفشل الشركات ماليا هي:

المسار الأول: الفشل الإعتيادي للشركات حديثة التكوين وغالبا ما تكون هذه الشركات صغيرة الحجم ولا يزيد مستوى آدائها عن المستوى الضعيف والحد الأعلى لحياتها هو ثماني سنوات.

المسار الثاني: تنمو الشركات الصغيرة بسرعة في المراحل المبكرة من دورة حياة الشركة ثم تتدهور في آدائها بشدة، والسبب في ذلك التفاؤل الشديد من قبل الإدارة بعد النجاح في العمل والتوسع في الأعمال يؤدي إلى زيادة نسبة الديون إلى حق الملكية.

المسار الثالث: تمثل الشركات كاملة النمو و التي تواجه صعوبات نتيجة للقرارات التي تتخذها بشأن المبالغة بالتوسع أو خسارة مفاجئة لسوق رئيسي أو فشل مشروع هام، وتستمر هذه الشركات في نشاطها فترة أطول من الشركات ضمن المسارين السابقين¹.

الجدول رقم (2-3): تصنيف الشركات حسب قدرتها على الاستمرار

| الفئة | درجة المخاطرة | عدد النقاط A |
|---------|---------------------------------|-------------------------------------|
| الأولى | الشركة غير معرضة لمخاطر الإفلاس | أكبر أو يساوي صفر و أصغر من 18 |
| الثانية | احتمال التعرض لمخاطر الإفلاس | أكبر من 35 |
| الثالثة | يصعب التنبؤ بمخاطر الإفلاس | أكبر أو يساوي 18 و أصغر أو يساوي 35 |

المصدر: حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل، ط2، مؤسسة الوراقة للنشر، عمان، 2011، ص348.

النموذج أكد أن الفشل في المنشآت عملية تستغرق عدة سنوات وتمر فيها المنشآت بمراحل متعددة قبل أن تصل إلى العسر ثم الفشل المالي، وتمثل المراحل في: المرحلة الأولى النزوع للتسلط الإداري فيها، تكتسب المنشأة عيوباً محددة ولكنها كامنة ولا ينتج عنها أية أخطاء أو فساد واضح في آدائها وبالتالي فإن قوائمها ومؤشرات المالية لا تكون ذات أهمية في كشف هذه العيوب، وتتركز هذه العيوب في إدارة المنشأة، المرحلة الثانية الأخطاء النوعية تبدأ المنشأة بارتكاب أخطاء جوهرية، المرحلة الثالثة مظاهر الإنهيار تبدأ المنشأة بالسير في طريق الإنهيار وتظهر

¹ عمر عبد الحميد مجد، قائمة التدفقات النقدية كأداة في التنبؤ بالفشل للبنوك التجارية-دراسة تطبيقية، الجامعة العربية، كلية الدراسات العليا الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مذكرة ماجستير، منشورة، القاهرة، 2010، ص3.

أعراض العسر المالي بوضوح وتزايد، المرحلة الرابعة الإنهيار الفعلي تكون المنشأة قد وصلت فيها إلى لحظة العسر المالي. وأن النموذج يعتمد على طرق بديلة للتنبؤ بالفشل المالي من خلال نظام تسجيل للمتغيرات النوعية والكمية على أساس الحكم الموضوعي في تحديد النقاط دون اللجوء إلى التحليل الإحصائي للأوزان، وأن مؤشرات تم اختيارها بسبب موضوعيتها وقدرتها في اكتشاف حالة الفشل بوقت مبكر ويعد إرشادات إنذار مبكرة لإدارة الشركة وأصحاب المصلحة فيها لتمكينهم من اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لتجنب الفشل.

9- نموذج Kida1981: يعد نموذج Kida من النماذج الكمية في التنبؤ بالفشل المالي، وتم التوصل إليه عام 1980، وقد اعتمد على خمس مؤشرات مالية تشمل كل الأداء التشغيلي في المنشآت وتمثل متغيرات مستقلة وفق معادلة الإرتباط لتحديد قيمة المتغير التابع Z تتمثل صيغة النموذج كالاتي:

$$Z=1.042X_1+0.42X_2-0.461X_3-0.463X_4+0.271X_5$$

حيث أن:

X_1 = صافي الربح بعد الفوائد و الضرائب/إجمالي الموجودات.

X_2 = إجمالي حقوق الملكية/إجمالي المطلوبات.

X_3 = الأصول السائلة/المطلوبات المتداولة.

X_4 = المبيعات/إجمالي الأصول.

X_5 = النقدية/إجمالي الأصول.

و تتمثل متغيرات هذا النموذج بالآتي:

X_1 = صافي الربح بعد الفوائد و الضرائب/إجمالي الموجودات.

يقيس معدل الأرباح الصافية التي تحققها المنشأة عن كل نقد مستثمر في الموجودات بعد سداد كل من الفوائد وضرائب دخل أرباح الأعمال، فإذا كان هذا المؤشر مرتفع فإن وضع المنشأة يعتبر جيداً، والعكس صحيح في حالة انخفاض هذا المؤشر.

المؤشر يقيس مقدرة الاستثمار المعين على تحقيق عائد نتيجة لاستخدامه وأن القياس الدوري للربحية يعتبر أساساً للتنبؤ بالمستقبل.

X_2 = إجمالي حقوق الملكية/إجمالي المطلوبات.

يعتبر مؤشراً لكفاية حقوق الملكية في تغطية الالتزامات المالية المستحقة على المنشأة، وإن ارتفاع هذا المؤشر يعتبر دليلاً على مقدرة المنشأة على الوفاء بديونها وبالتالي يقل احتمال تعرضها للفشل المالي، أما إذا كان هذا

المؤشر منخفض فيعتبر دليلاً على عدم مقدرة المنشأة على الوفاء بديونها وما يؤدي إلى احتمال تعرضها للفشل المالي.

يتضح أن هذا المؤشر يحدد قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها وإدارته لتطوير رأس المال.

$$X_3 = \text{الأصول السائلة/المطلوبات المتداولة.}$$

يقيس مدى مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل من خلال مجموعة أصولها النقدية وشبه النقدية، وكلما ارتفع هذا المؤشر يدل على مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل، وإذا انخفض فهذا يعني أن المنشأة غير قادرة على الوفاء بتلك الالتزامات مما يجعلها عرضة للفشل المالي. وأن النسبة النمطية للسيولة السريعة هي 1 أي ينبغي أن تكون قيمة الأصول النقدية وشبه النقدية مساوية لقيمة الخصوم المتداولة.

هذا المؤشر يبين مقدرة المنشأة على الالتزام بسداد ما عليها حسب المواعيد المحددة وإدارة المنشأة لنشاطها مما يساهم في توليد السيولة لمواجهة أي طارئ¹.

$$X_4 = \text{المبيعات/إجمالي الأصول.}$$

يقيس كفاءة إدارة المنشأة في استغلال موجوداتها لتوليد الإيرادات. وهي ما تم ذكره في نموذج Altman.

$$X_5 = \text{النقدية/إجمالي الأصول.}$$

يقيس حجم النقدية المتاحة للمنشأة مقارنة بإجمالي استثماراتها في الأصول، فكلما ارتفع هذا المؤشر يعتبر دليلاً على توفر السيولة اللازمة للوفاء بالالتزامات المالية المستحقة عليها وبالتالي ينعدم تعرض المنشأة للفشل المالي، أما إذا انخفض فإنه يعتبر مؤشراً على عدم توفر السيولة لدى المنشأة للوفاء بديونها مما يؤدي إلى احتمال تعرضها للفشل المالي.

يتضح أن هذا المؤشر يبين إمكانية المنشأة في الاحتفاظ بالنقد لفترة طويلة مما يعزز فرص الاستثمار في مجالات متعددة.

تم بناء هذا النموذج على فرضية أساسية هي أنه ليس بإمكان المراجع الاعتماد على تقديراته الشخصية في اتخاذ قراره بشأن الاستمرارية فتم وضع النموذج.

¹ عماد صالح النعمة، تقويم أداء الشركات باستخدام النسب المالية-دراسة تطبيقية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية، جامعة تكريت، كلية الإدارة و الاقتصاد، العدد9، تكريت، 2008، ص99.

نتائج هذا النموذج إذا كانت ايجابية فإن المشروع يكون في حالة أمان من الفشل المالي، أما إذا كانت النتيجة سالبة فإن المشروع مهدد بالفشل المالي، وقد أثبت هذا النموذج قدرته التنبؤية قبل سنة من واقعة الإفلاس. وأنه يعتمد على المؤشرات المالية المشتقة من قائمتي الدخل والمركز المالي¹.

10- نموذج Fulmer, et al 1984: قام Fulmer, et al بوضع نموذج للتنبؤ بفشل المنشآت، من خلال استخدام عينة مكونة من 60 منشأة، 30 منشأة فاشلة و30 منشأة ناجحة من خلال 40 نسبة مالية باستخدام التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات، وتتمثل صيغة النموذج بالآتي:

$$H = 5.528V_1 + 0.212V_2 + 0.073V_3 + 1.270V_4 - 0.120V_5 + 2.3635V_6 + 0.575V_7 + 1.083V_8 + 0.894V_9 + 6.075$$

حيث أن:

$H < 0$ تكون المنشأة مفلسة.

V_1 : الأرباح المحتجزة/مجموع الأصول.

V_2 : المبيعات/مجموع الأصول.

V_3 : صافي الربح قبل الفوائد و الضرائب/حقوق المساهمين.

V_4 : التدفق النقدي/مجموع الديون.

V_5 : مجموع الديون/مجموع الأصول.

V_6 : الخصوم المتداولة/مجموع الأصول.

V_7 : الأصول الملموسة/مجموع الأصول.

V_8 : رأس المال العامل/مجموع الأصول.

V_9 : لوغاريتم الربح قبل الفوائد و الضرائب/الفائدة².

11- نموذج Sherrod 1987: لهذا النموذج هدفين رئيسيين هما:

أ- تقييم مخاطر الإئتمان: يستخدم من قبل المصارف لتقييم المخاطر الائتمانية عند منح القروض للمنشآت.

¹ عوض الله جعفر الحسين، دور التحليل المالي في التنبؤ بإعسار البنوك، مذكرة ماجستير، جامعة أم درمان الإسلامية، منشورة، الخرطوم، 2006، ص 127-128.

² محمد تيسير عبد الحكيم الرجبي، دور البيانات المالية و الاقتصادية في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة العامة الأردنية باستخدام تحليل اللوجستي، مجلة آفاق جديدة، مجلد 19، العدد 1 و 2، الأردن، 2007، ص 98.

ب- الفشل المالي: يستخدم للتأكد من مبدأ استمرار المنشأة في الحياة الاقتصادية للتعرف على مدى قدرة المنشأة على مزاولة نشاطها في المستقبل حيث قسمت المخاطرة إلى خمس فئات¹. والجدول التالي يوضح درجة المخاطرة حسب نموذج Sherrod.

الجدول رقم (2-4): تصنيفات المؤسسات حسب درجة المخاطرة لـ Sherrod 1987

| المؤشر z | درجة المخاطرة | الفئات |
|------------------|--|---------|
| $Z \geq 25$ | مؤسسة غير معرضة لخطر الإفلاس | الأولى |
| $25 > Z \geq 20$ | احتمال قليل للتعرف على مخاطر الإفلاس | الثانية |
| $20 > Z \geq 5$ | يصعب التنبؤ لمخاطر الإفلاس | الثالثة |
| $5 > Z \geq -5$ | المؤسسة معرضة لمخاطر الإفلاس | الرابعة |
| $Z < -5$ | المؤسسة معرضة بشكل كبير لمخاطر الإفلاس | الخامسة |

المصدر: عمر شريف، التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة بين مسؤولية المدقق و الإدارة في ضوء معيار التدقيق الدولي رقم 570، مجلة الأبحاث الاقتصادية و الإدارية، العدد 19، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر، 2016، ص 227.

النموذج يخدم أغراض التحليل الائتماني في المصارف كالاتي:

- يمكن استخدامه في تقييم المركز الائتماني للشركات التي تتقدم بطلبات الحصول على قروض أو تسهيلات مصرفية، أي كأداة يسترشد بها مدير الائتمان أو لجنة القروض في اتخاذ منح التسهيلات.
- يمكن استخدامه من قبل إدارة المراجعة الداخلية أو من قبل المراجعة الداخلية كأداة لتقييم المخاطر المحيطة بمحفظه القروض، ومن ثم تقدير مخصص القروض المتعثرة الواجب تكوينه، كما يفيد في تحديد معدل الفائدة الخاص بالقروض².

تتمثل صيغة النموذج بالآتي:

$$Z = 17X_1 + 9X_2 + 3.5X_3 + 20X_4 + 1.5X_5 + 0.1X_6$$

حيث أن:

¹ عباس عبد الله الحسين، محمد، التحليل المالي للتقارير و القوائم المالية و التنبؤ بحالات العسر و الفشل المالي، مطبعة جي تاون، الخرطوم، 2015، ص 133.

² رافعة ابراهيم الحمداني، ياسين طه ياسين، استخدام نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي-دراسة تطبيقية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 5، العدد 10، الأنبار، 2013، ص 464.

Z = مؤشر الفشل.

X_1 = صافي رأس المال العامل/إجمالي الأصول.

X_2 = الأصول السائلة/إجمالي الأصول.

X_3 : حقوق المساهمين/مجموع الأصول.

X_4 : صافي الربح قبل الضريبة/مجموع الأصول

X_5 : مجموع الأصول/مجموع الخصوم

X_6 : حقوق المساهمين/الأصول الثابتة¹.

الجدول رقم (2-5): المؤشرات المالية الأكثر أهمية كأداة للتنبؤ بالفشل المالي من وجهة نظر المحللين الماليين:

| المؤشر | الرقم |
|--|-------|
| صافي التدفق النقدي التشغيلي/مجموع الديون | 1 |
| درجة الرفع المالي | 2 |
| معدل دوران المخزون | 3 |
| مجموع المطلوبات/حقوق المساهمين | 4 |
| الأصول السائلة/المطلوبات المتداولة | 5 |
| صافي الربح بعد الضريبة/المبيعات | 6 |
| صافي التدفق النقدي التشغيلي/صافي الربح بعد الضريبة | 7 |
| معدل دوران صافي رأس المال العامل | 8 |
| صافي التدفق النقدي التشغيلي/فوائد الديون | 9 |
| معدل دوران المدينين | 10 |

المصدر: مُجَّد عطية مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، عمان،

2003، ص 375.

وهناك مؤشرات مالية تعتبر أكثر استخداماً في الكشف عن التنبؤ بالفشل المالي، وعددها عشرون مؤشر

مالي². الجدول الموالي يوضح المؤشرات المالية المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي:

¹ منير شاكر مُجَّد و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 182-183

² مُجَّد عطية مطر، أحمد نواف عبيدات، دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تحسين دقة النماذج المبنية على نسب الاستحقاق و ذلك للتنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 3، العدد 4، عمان، 2007، ص 446.

الجدول رقم (2-6): المؤشرات المالية المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي

| الرقم | المؤشر المالي | معدل الاستخدام | النوع |
|-------|---|----------------|----------|
| 1 | صافي الربح/إجمالي الموجودات | 43% | ربحية |
| 2 | الموجودات المتداولة/المطلوبات المتداولة | 42% | سيولة |
| 3 | إجمالي المطلوبات/إجمالي الموجودات | 40% | رفع مالي |
| 4 | رأس المال العامل/إجمالي الموجودات | 34% | سيولة |
| 5 | صافي الربح قبل الفوائد و الضرائب/إجمالي الموجودات | 30% | ربحية |
| 6 | التدفقات النقدية/إجمالي المطلوبات | 23% | سيولة |
| 7 | إجمالي المطلوبات/حقوق الملكية | 23% | رفع مالي |
| 8 | الأرباح المحتجزة/إجمالي الموجودات | 21% | رفع مالي |
| 9 | الإيرادات/إجمالي الموجودات | 21% | نشاط |
| 10 | النقدية/إجمالي الموجودات | 19% | سيولة |
| 11 | الموجودات المتداولة/المبيعات | 17% | نشاط |
| 12 | الموجودات المتداولة/إجمالي الموجودات | 17% | سيولة |
| 13 | القيمة السوقية لحقوق الملكية/إجمالي المطلوبات | 15% | رفع مالي |
| 14 | الموجودات السريعة/المطلوبات المتداولة | 15% | سيولة |
| 15 | التدفقات النقدية/إجمالي الموجودات | 13% | نشاط |
| 16 | صافي الربح/المبيعات | 13% | ربحية |
| 17 | صافي الربح/حقوق الملكية | 13% | ربحية |
| 18 | صافي الربح قبل الفوائد و الضرائب/الفوائد المدينة | 11% | رفع مالي |
| 19 | حقوق الملكية/إجمالي الموجودات | 9% | رفع مالي |
| 20 | المخزون/المبيعات | 9% | نشاط |

المصدر: مُجَّد عطية مطر، أحمد نواف عبيدات، نفس المرجع سابقا، ص446.

هناك اختبار للتحليل المالي لعدد من المعدلات تكون بمثابة مقاييس للتنبؤ بالإفلاس والفشل المالي وفق ما يلي:

- رأس المال العامل/إجمالي الأصول.
- الأرباح المحتجزة/إجمالي الأصول.

- الأرباح قبل الفوائد و الضرائب/إجمالي الأصول.
- القيمة السوقية لحقوق الملكية/القيمة الدفترية للقروض.
- المبيعات/إجمالي الأصول.

يتضح أن انخفاض هذه المؤشرات إلى الحدود الدنيا قد يكون مؤشراً على إفلاس المنشأة، و بالتالي يتعين على أي منشأة مراجعة هذه المؤشرات سنوياً للتأكد من نشاطها وازدهارها، وهناك نماذج متعددة للتنبؤ بالفشل المالي، وأغلب هذه النماذج بنيت على معادلة الإنحدار التي تعتمد على مجموعة من المتغيرات وأعطيت أوزاناً نسبية معينة لكل متغير، وتختلف هذه المتغيرات من نموذج إلى آخر بالإضافة إلى اختلاف الأوزان النسبية وذلك بسبب اختلاف الظروف الاقتصادية والبيئية من منشأة إلى أخرى، وأن النماذج تتكون من مجموعة من المؤشرات المالية كمقياس للأداء وهذا يعتبر من إيجابيات هذه النماذج لأنها تختصر الكثير من المؤشرات في نموذج واحد لذلك سمي بتحليل التمايز، وأن القاسم المشترك بين معظم النماذج هو اعتمادها على المؤشرات المالية المنشورة وغير المنشورة، جميعها بنيت على مؤشرات مالية تستخدم في قياس وتقييم نشاطات المنشأة من السيولة، الكفاءة، الرفع المالي وسياسات توزيع الأرباح¹.

المبحث الثالث: تقنيات التحليل المالي الدينامي لمواجهة التعثر المالي

ومن هنا وجدت الخزينة دورها في التحليل المالي، فلم تصبح الخزينة مجموع من مجاميع الميزانية فقط بل أصبح من الواجب معرفة كيفية تشكيل هذه الأخيرة خلال السنة، أو بعبارة أوضح ما هي الكيفية التي مرت بها الخزينة خلال الدورة (من بداية النشاط إلى نهايته)، وبغية معرفة وفهم العناصر التي شكلت هذا

¹ رشاد العطار، الإدارة المالية و التحليل المالي، دار البركة للنشر و التوزيع، عمان، 2001، ص22.

التغيير نستعمل أدوات التحليل المالي الديناميكي (جدول التمويل و جدول تدفقات الخزينة) اللذان نحن بصددهما دراستهما.

المطلب الأول: كيفية إعداد جدول التمويل

الفرع الأول: أهداف جدول التمويل: تتمثل الأهداف المرتبطة بهذه الوثيقة المالية فيما يلي:

- تحقيق الانتقال بين الميزانية الافتتاحية والميزانية الختامية مع شرح مختلف التغييرات الحاصلة.
- يسمح بدراسة تطور الهيكل المالية: إحصاء الاستخدامات الجديدة والموارد الجديدة التي تحصلت عليها المؤسسة أثناء الفترة لمواجهة احتياجاتها المالية.

- يسمح بتحليل مختلف الحركات التي ميزت ذمة المؤسسة مع شرح التغييرات المسجلة.
 - قياس خطر عدم السيولة للمؤسسة: خطر عدم مواجهة استحقاقاتها في المستقبل القريب.
- تلخيص العمليات المحققة خلال الدورة المحاسبية مع شرح أثرها على الخزينة¹.

الفرع الثاني: بناء جدول التمويل: يوضح جدول التمويل فرق بين التدفقات المستقرة والتدفقات قصيرة

الأجل، يبين الجزء الأول من الجدول الاستخدامات المستقرة والموارد الدائمة من خلال الفرق بينهما نحصل على التغيير في رأس المال العامل، أما الجزء الثاني فيبين التدفقات قصيرة الأجل، وذلك من خلال الفرق بين موارد الاستغلال وخارج الاستغلال، الخزينة من جهة والاستخدامات كل منهم على حدى من جهة أخرى، ويشكل الفرق في التغيير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي.

الجزء الأول من جدول التمويل: يحتوي جدول التمويل على العناصر التالية:

- الموارد الدائمة التي حققتها المؤسسة خلال الدورة المالية.
- الاستخدامات المستقرة التي كونتها المؤسسة لنفس الدورة.

و الجدول الموالي يبين لنا مضمون الجزء الأول:

الجدول رقم (2-7): الجزء الأول من جدول التمويل "التمويل طويل ومتوسط الأجل"

| الموارد المستقرة | الاستخدامات المستقرة |
|------------------|----------------------|
|------------------|----------------------|

¹ بن حميدة ندى، مرجع سبق ذكره، ص30.

| | |
|---|---|
| <p>القدرة على التمويل الذاتي</p> <p>التنازل على التثبيات</p> <p>الحصول على قروض مالية</p> <p>الرفع من رأس المال</p> | <p>حيازة تثبيات جديدة</p> <p>مصاريف موزعة على عدة سنوات</p> <p>تسديد قروض مالية</p> <p>تخفيض في رأس المال</p> <p>تسديد مكافأة رأس المال "توزيع الأرباح"</p> |
| <p>التغير في الموارد المستقرة +</p> | <p>- التغير في الاستخدامات المستقرة</p> |
| <p>+</p> | <p>-</p> |

$$\Delta FR_{NG}$$

المصدر: إلياس بن ساسي، مرجع سبق ذكره، ص 111.

تحليل محتوى الجزء الأول من الجدول: الموارد الدائمة:

القدرة على التمويل الذاتي: تعتبر القدرة على التمويل الذاتي من بين أهم الموارد الدائمة التي تعتمد عليها المؤسسة في تمويل احتياجاتها المالية، والعلاقة التالية توضح كيفية حساب هذا المورد:

$$\text{القدرة على التمويل الذاتي} = \text{النتيجة الصافية} + \text{الاهتلاكات والمؤونات.}$$

التنازل عن عنصر من عناصر التثبيات "الأصول غير جارية": في بعض الأحيان تلجأ المؤسسة إلى التنازل عن بعض أصولها للتقليل من الاحتياجات والرفع في الموارد وتتضمن هذه العملية التنازل عن الاستثمارات المادية والمعنوية والمالية بسعر تنازل يحدد محاسبيا وبناء على معطيات السوق.

الرفع في الأموال الخاصة: هي الوسيلة التي تمكن المؤسسة من جلب أموال جديدة و ذلك من خلال فتح رأس المال للمشاركة من قبل الجمهور وتبرز أهمية هذا المورد في وجود سوق رأس المال خصوصا إذا كانت المؤسسة تحقق مردودية مرتفعة لأن ذلك حافز هام للمساهمين للإقبال على شراء أسهمها كما تتضمن العملية إعانات الاستثمار التي تلقتها المؤسسة خلال الدورة المالية.

الارتفاع في الديون المالية: و تتمثل في الديون الجديدة المتحصل عليها خلال الدورة المالية "باستثناء الإعتمادات البنكية الجارية"، ويمكن أن تكون في صورة قروض مستندية، وحينها تتمثل الديون المالية الجديدة في

المبلغ المسدد من طرف الدائنين، وعليه يمكن حساب الديون المالية للدورة الحالية من خلال جدول حركة الديون أو كالتالي:

ديون الدورة الحالية = ديون الدورة السابقة + الارتفاع في الديون - التسديدات

الاستخدامات المستقرة: التوزيعات المدفوعة خلال الدورة الجارية:

تتمثل في أرباح الأسهم "نتيجة الدورة السابقة" الموزعة خلال الدورة المالية الجارية، و يمكن حساب هذه التوزيعات اعتمادا على معطيات جدول توزيع النتيجة، كما يمكن استخدام العلاقة التالية:

الأرباح الموزعة = نتيجة الدورة السابقة - الارتفاع في الاحتياطات

حيازة الأصول الثابتة: و تشمل الاستثمارات المادية والمعنوية و المالية حيث تحسب بقيمة إجمالية "بسعر الحيازة"، ويمكن حسابها اعتمادا على معطيات حركة الاستثمارات أو اعتمادا على العلاقة التالية:

استثمارات الدورة العادية = استثمارات الدورة السابقة + الحيازة - التنازل

المصاريف غير الموزعة لعدة سنوات: وهي تلك المصاريف التي وزعت على السنوات الخمس القادمة، حيث تلعب دور الاهتلاكات في التخفيض من المصاريف الحالية، وإنعاش النتيجة، وبحسب انطلاقا من معطيات الميزانية والمعلومات المحاسبية المكتملة لها.

الانخفاض في الأموال الخاصة: و هي عملية معاكسة لعملية الرفع من الأموال الخاصة وتعني تخلي المساهم عن أسهم المؤسسة خصوصا في حالة الخسائر.

تسديد الديون المالية: تتمثل في اهتلاك القرض "عدا الإعتمادات البنكية الجارية" خلال الدورة الجارية، ويمكن حسابه من خلال جدول حركة الديون، أو بالعلاقة التالية:

ديون الدورة الحالية = ديون الدورة السابقة + الارتفاع في الديون - التسديد

الجزء الثاني من جدول التمويل: محتوى الجزء الثاني من جدول التمويل:

إذا كان الجزء الأول من جداول التمويل يتناول التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي من أعلى الميزانية فإن الجزء الثاني منه يتناول التغير في رأس المال العامل من أدنى الميزانية، و عليه يحتوي الجزء الثاني على التغيرات التالية:

التغير في عناصر الاستغلال ΔBFR_{ex}

التغير في العناصر خارج الاستغلال ΔBFR_{hex}

التغير في الخزينة الصافية الإجمالية ΔT_{ng}

تحليل محتوى الجزء الثاني من الجدول: التغير في عناصر الاستغلال:

و نقصد بها الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال في الدورة الجارية الناتجة عن التباعد الزمني بين آجال التسديد وآجال الدفع والتي تحسب بالفارق بين الاستخدامات والموارد.

التغير في استخدامات الاستغلال: تتمثل في التغير في المخزونات والتغير في حقوق الاستغلال، حيث يؤدي مجموع التغير في العنصرين إلى حساب التغير في استخدامات الاستغلال.

التغير في موارد الاستغلال: تتمثل في التغير في ديون الاستغلال خصوصا المورد والحسابات الملحقه به.

يمكن حساب التغير في عناصر الاستغلال من خلال العلاقة التالية: $\Delta BFR_{ex} = \Delta E_{ex} - \Delta R_{ex}$

التغير في العناصر خارج الاستغلال: يتمثل في الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات غير الأساسية والأنشطة ذات الطابع الاستثنائي، وتتضمن العناصر التالية:

التغير في الاستخدامات خارج الاستغلال: وهي الاستخدامات غير المتضمنة في استخدامات الاستغلال.

التغير في الموارد خارج الاستغلال: وهي الموارد غير المدرجة في موارد الاستغلال.

الفرق بين العنصرين السابقين يعطي التغير في العناصر خارج الاستغلال، ويحسب كالآتي:

$$\Delta BFR_{hex} = \Delta E_{hex} - \Delta R_{hex}$$

التغير في عناصر الخزينة: يعتبر محصلة كل التغيرات السابقة، ويتشكل أساسا من عنصرين:
 التغير في موارد الخزينة: متمثلة في الإعتمادات البنكية الجارية التي جلبت خلال الدورة الجارية.
 التغير في الاستخدامات: وتشمل السيولة النقدية التي وضعت في شكل متاحات خلال الدورة.
 الفرق بين استخدامات الخزينة وموارد الخزينة ينتج التغير في الخزينة وذلك كآتي:

$$\Delta T_{ng} = \Delta E_t - \Delta R_t$$

و بناء على التغيرات في العناصر الثلاث يمكن حساب التغير في رأس المال العامل من أدنى الميزانية تبعا للعلاقة التالية¹:

$$\Delta FR_{ng} = \Delta BFR_{hex} + \Delta BFR_{ex} + \Delta T_{ng}$$

الجدول رقم (2-8): الجزء الثاني من جدول التمويل: تمويل قصير الأجل

| التغيرات في رأس المال العامل الصافي الإجمالي ΔFR_{ng} | | | |
|--|--------------|-----------|--------------|
| التغير في عناصر الاستغلال: | الاحتياجات 1 | الموارد 2 | الرصيد 3=2-1 |
| التغير في استخدامات الاستغلال التغير في موارد الاستغلال | | | |
| $A \Delta BFR_{ex}$ | | | |
| التغير في العناصر خارج الاستغلال التغير في المدينين الآخرين التغير في الدائنين الآخرين | | | |
| $B \Delta BFR_{hex}$ | | | |
| $A+B=C BFR_g$ | | | |
| تغيرات الخزينة التغير في الاستخدامات التغير في الموارد | | | |
| $D=T_{ng}$ | | | |
| $C+D=\Delta FR_{ng}$ | | | |

المصدر: إلياس بن ساسي، مرجع سبق ذكره، ص 115.

المطلب الثاني: إعداد جدول حسابات النتائج

سنحاول استعراض كيفية إعداد جدول حسابات النتائج وعناصره.

الفرع الأول: جدول حسابات النتائج:

¹ إلياس بن ساسي، مرجع سبق ذكره، ص 111، 110، 112.

جدول حسابات النتائج هو وثيقة محاسبية تحدد مختلف مستويات النتائج لدورة مالية معينة، حيث يسجل فيها كل التكاليف والنواتج العائدة للدورة المالية وغير المالية (خارج الاستغلال).

الفرع الثاني: العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج:

حساب النتائج هو بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح/الكسب أو الخسارة، والمعلومات الدنيا المقدمة في حساب النتائج هي الآتية:

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها التي تسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال.
- منتجات الأنشطة العادية.
- المنتوجات المالية والأعباء المالية.
- أعباء المستخدمين.
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة.
- المخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص الثبنيات العينية.
- نتيجة الأنشطة العادية.
- العناصر غير العادية (منتجات، أعباء).
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع.
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة¹.

الجدول رقم (2-9): يمثل جدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة) الفترة من:إلى.....

| | | | |
|-----|---|--------|--|
| ن-1 | ن | ملاحظة | |
|-----|---|--------|--|

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 2009، ص 24-25.

| | | | |
|--|--|--|--|
| | | | رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال |
| | | | 1- إنتاج السنة المالية |
| | | | المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى |
| | | | 2- استهلاك السنة المالية |
| | | | 3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2) |
| | | | أعباء المستخدمين الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة |
| | | | 4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال |
| | | | المنتجات العملية الأخرى الأعباء العملية الأخرى المخصصات للإهتلاكات و المؤونات استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات |
| | | | 5- النتيجة العملية |
| | | | المنتجات المالية الأعباء المالية |
| | | | 6- النتيجة المالية |
| | | | 7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6) |
| | | | الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية |
| | | | 8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية |
| | | | العناصر غير العادية- المنتجات (يطلب بيانها) العناصر غير عادية- الأعباء (يطلب بيانها) |
| | | | 9- النتيجة غير العادية |
| | | | 10- النتيجة الصافية للسنة المالية |
| | | | حصة الشركات الموضوعه المعادلة في النتيجة الصافية |
| | | | 11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) |

| | | | |
|--|--|--|--|
| | | | و منها حصة ذوي الأقلية(1) |
| | | | حصة المجمع(1) |
| | | | (1)لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة |

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد19، 2009، ص30.

الجدول رقم(2-10): جدول حسابات النتائج (حسب الوظيفة) الفترة من:.....إلى.....

| | | | |
|--|--|--|---|
| | | | رقم الأعمال |
| | | | كلفة المبيعات |
| | | | هامش الربح الإجمالي |
| | | | منتجات أخرى عملية |
| | | | التكاليف الخارجية |
| | | | الأعباء الإدارية |
| | | | أعباء أخرى عملية |
| | | | النتيجة العملية |
| | | | تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة |
| | | | (مصاريف المستخدمين، المخصصات للإهلاكات) |
| | | | منتجات مالية |
| | | | الأعباء المالية |
| | | | النتيجة العادية قبل الضريبة |
| | | | الضرائب الواجبة على النتائج العادية |
| | | | الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات) |
| | | | النتيجة الصافية للأنشطة العادية |
| | | | الأعباء غير العادية |
| | | | المنتجات غير العادية |
| | | | النتيجة الصافية للسنة المالية |
| | | | حصة الشركات الموضوعه موضوع المعادلة في النتائج الصافية(1) |
| | | | النتيجة الصافية للمجموع المدمج(1) |
| | | | منها حصة ذوي الأقلية(1) |
| | | | حصة المجمع(1) |

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدججة

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 2009، ص 31.

المطلب الثالث: محددات و استخدام قائمة التدفقات النقدية في التحليل المالي

الفرع الأول: محددات التحليل المالي:

لكي تنجح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها و أغراضها المنشودة، لا بد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لا بد من مراعاتها. فإذا ما اعتبرنا أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المؤسسة هي أقرب ما تكون إلى الحقيقة، فيجب إذن توفير مقومات نجاحه في تحقيق هذا الهدف بالحرص على توفير مجموعة من الشروط منها ما يتعلق به نفسه، ومنها ما يتعلق بمنهج وأساليب وأدوات التحليل التي يستخدمها، ومنها كذلك ما يتعلق بمصادر المعلومات التي يعتمد عليها.

بناء على ما تقدم يمكن حصر المقومات الأساسية للتحليل المالي فيما يلي:

- أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصدقية أو الموثوقية وان تتسم المعلومات المستخدمة من التحليل بقدر متوازن من الموضوعية من جهة والملائمة من جهة أخرى.
- أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجا علميا يتناسب مع أهداف عملية التحليل، كما أنه يستخدم أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى وبقدر متوازن بين سمتي الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها.

ولكي يحقق المحلل المالي المتطلبات والشروط المقصودة هنا عليه مراعاة ما يلي:

- أن تتوفر لديه خلفية عامة عن المؤسسة ونشاطها، والصناعة التي ينتمي إليها، وكذلك البيئة العامة المحيطة بها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- أن يبرز القروض التي يبني عليها عملية التحليل وكذلك المتغيرات الكمية والكيفية (النوعية) التي ترتبط بالمشكلة محل الدراسة.

- أن لا يقف المحلل المالي عند مجرد كشف عوامل القوة ومواطن الضعف في نشاط المؤسسة، بل أن يسعى وهو الأهم إلى تشخيص أسبابها واستقراء اتجاهاتها المستقبلية.
- أن يتسم المحلل المالي نفسه بالموضوعية بالتركيز على فهم دوره والمحضور في كف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بصورة مجردة بعيدة عن التحيز الشخصي ليقوم بعد ذلك بتقديم تقريره، بما يتضمنه من مؤشرات وبدائل تخدم متخذ القرار مع مراعاة التوصية بما يراه البديل الأفضل منها¹.

الفرع الثاني: استخدام قائمة التدفقات النقدية في التحليل المالي:

إن المعلومات التي تتضمنها قائمة التدفقات النقدية يمكن استخدامها في اشتقاق مجموعة من النسب المالية التي يمكن الاسترشاد بها في تقييم الأوجه المختلفة لنشاط المؤسسة، واختيار مدى الكفاءة في توظيف الموارد المالية، فمن خلال الدراسة التي قام بها (Lielke and Giomine) سنة 1988م تبين أن قائمة التدفق النقدي والمؤشرات التي يمكن اشتقاقها منها يمكن أن تكون أداة مهمة في قياس وتقييم جودة الربحية والسيولة النقدية ومتطلبات التمويل².

1- مقاييس جودة الربحية: توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين صافي الربح المعد على أساس الاستحقاق وصافي الربح المعد على الأساس النقدي، وهذا المقياس يبين مدى أهمية ارتفاع النقدية المتحصل عليها خلال السنة من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة، فكلما ارتفع صافي التدفق النقدي كلما ارتفعت نوعية وجودة الأرباح، بينما نجد أنه في حالة تحقق الربح بموجب مبدأ الاستحقاق فإن ذلك لا يعني تحقيق تدفق نقدي مرتفع، كما أن تحديد قيمة التدفقات النقدية للمؤسسة يمكن من تقييم أدائها في هذا الجانب من خلال المقارنة بين المؤسسات المماثلة. إن من بين النسب التي يمكن اشتقاقها لقياس جودة الأرباح هي:

$$\bullet \text{ نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية} = \frac{\text{التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}}{\text{التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية}}$$

$$\bullet \text{ مؤشر النقدية التشغيلية} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{صافي الربح}}$$

توضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح

المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.

¹ محمد مطر، التحليل المالي و الإئتماني: الأساليب و الأدوات و الإستخدامات العملية، ط1، دار وائل للطباعة و النشر، عمان، 2000، ص 06.

² منير شاكر محمد و آخرون، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، مرجع سبق ذكره، ص 166.

- نسبة التدفق النقدي = $\frac{\text{التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}}{\text{رقم الأعمال}}$

2- مقاييس جودة السيولة: السيولة توفر جانب الأمان للمؤسسة من خلال توفير القدرة على مواجهة الالتزامات النقدية الجارية، وبما أن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية يمثل الأساس الذي يركن إليه في توفير السيولة، فإن قائمة التدفقات النقدية توفر معلومات مهمة في هذا الجانب، كما أنها توفر معلومات عن الكفاءة في سياسات التحصيل، إن من أهم النسب التي تقيس جودة السيولة ما يلي:

- نسبة تغطية النقدية = $\frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الاستثمارية و التمويلية}}$

وتبين هذه النسبة ما إذا كانت المؤسسة تحقق نقدية بما فيه الكفاية لمواجهة التزاماتها الاستثمارية والتمويلية، وما مدى الحاجة إلى التمويل عن طريق الاقتراض أو بواسطة أموال الملكية أو الطريقتين معا.

- مؤشر التدفقات النقدية الضرورية = $\frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{الديون المستحقة الأداء}}$

تقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على خلق نقدية من الأنشطة الرئيسية بشكل يكفي لمواجهة احتياجاتها التمويلية.

- نسبة الفائدة المدفوعة = $\frac{\text{الفوائد المدفوعة}}{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}$

تعد هذه النسبة مؤشرا عن مدى تغطية صافي التدفقات النقدية للفوائد المتعلقة بالقروض، فكلما كانت هذه النسبة منخفضة كلما دل ذلك على تمتع المؤسسة بمستوى جيد من السيولة، والعكس صحيح.

3- مقاييس تقييم السياسات المالية للمؤسسة: توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن عن طريق تحليلها بواسطة المؤشرات المناسبة، ومقارنتها لعدد من السنوات التعرف على مدى كفاءة الإدارة في مجال السياسات المالية، من بين هذه النسب ما يلي:

- نسبة التوزيعات النقدية = $\frac{\text{التوزيعات النقدية للمساهمين}}{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}$

تعكس هذه النسبة سياسة توزيع الأرباح على المساهمين، و مدى قدرة التدفقات النقدية التي توفرها الأنشطة التشغيلية على مواجهة التزامات المؤسسة في توزيع الأرباح و استقرار هذه التوزيعات من فترة إلى أخرى.

● نسبة متحصلات الفوائد و التوزيعات: تعتبر هذه النسبة مؤشر على مدى أهمية المتحصلات النقدية من الاستثمارات المالية في الأسهم و السندات مقارنة بالتدفقات النقدية للمؤسسة من أنشطتها التشغيلية، ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة متحصلات الفوائد و التوزيعات} = \frac{\text{متحصلات الفوائد و التوزيعات}}{\text{صافي التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}}$$

● نسبة الإنفاق الرأسمالي: تعبر هذه النسبة عن مدى مساهمة مصادر التمويل الطويلة الأجل في تمويل الأصول الثابتة وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة الإنفاق الرأسمالي} = \frac{\text{الإنفاق الرأسمالي}}{\text{التدفقات النقدية الداخلة من إصدار أسهم و سندات و قروض طويلة الأجل}}$$

إن انخفاض قيمة هذه النسبة قد يكون نتيجة زيادة الاستثمار في المخزون، و كذلك زيادة الاستثمارات المالية، ولذلك تعد هذه النسبة مؤشر للمستثمرين و المقرضين عن كيفية استخدام أموالهم من قبل الإدارة.

خلاصة:

يعد التحليل المالي المتحرك من بين الأساليب المستعملة في تقييم السياسة المالية التي اتبعتها المؤسسة خلال فترة زمنية لا تتعدى السنة، ومن بين الأدوات المستعملة في التحليل المالي الديناميكي جدول التمويل والذي يعتبر أداة مهمة في تحليل طرق تمويل المؤسسة، ومجالات استعمال الأموال فيها، كما يعطي هذا الجدول صورة واضحة عن الوضعية المالية من خلال تبيان الحركات المالية لكل دورة مالية، وبهذه الصورة فهو يساعد الجهات التمويلية الخارجية على دراسة جدوى استثمار أموالهم داخل المؤسسة، وعلى الرغم من أهمية هذا الجدول في تبيان حركة الأموال داخل المؤسسة إلا أنه لا يبين المستوى الحقيقي للنقدية المتوفرة لدى المؤسسة.

من هنا جاءت قائمة التدفقات النقدية لتبين الحجم الحقيقي للنقدية المتوفرة لدى المؤسسة من خلال المقارنة بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة، وبالتالي فهي تعطي رؤية واضحة حول كيفية تشكل السيولة على مستوى المؤسسة، بالإضافة إلى المؤشرات المالية التي يمكن اشتقاقها من هذه القائمة والتي لها دور فعال في مواجهة الفشل المالي للمؤسسة.

تمهيد:

من خلال هذا الفصل سيكون هدف الدراسة محاولة إسقاط الجانب النظري على الواقع بعد تطرقنا في الفصلين السابقين إلى الجوانب النظرية للتحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية، من خلال دراسة تجربة المؤسسة " نפטال " في تصميم نظام التحليل المالي، وبعد أن لمستنا أهمية هذه الأداة لمراقبة مركزها المالي والتي تعد جزءاً من الوظيفة المالية داخل المؤسسة، خاصة في ظل العولمة التي تحكمها المنافسة، حيث تعمل كغيرها من المؤسسات التي تسعى إلى الحفاظ على وجودها وتحقيق الأهداف التي ترغب الوصول إليها، و هي بالدرجة الأولى تعظيم أرباحها، ملزمة بتقديم الأفضل وبأسعار منافسة، خاصة وأنها تعرض منتوجات إستراتيجية على مستوى الأسواق الداخلية وحتى الخارجية، كما نحاول فيها التعرف على حقيقة الوضع المالي لها، ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف سيتم التطرق في هذا الفصل إلى التعرف بالمؤسسة المستقبلية، بالإضافة إلى تحليل وثائقها المالية.

وبما أن التحليل المالي الديناميكي أداة موجودة في مؤسساتنا الوطنية، باستثناء القليل منها والتي تعد على الأصابع، و تعد مؤسسة نפטال من بينها التي تعتمد هذا النوع من التحليل، فإن الهدف في هذا الفصل التطبيقي هو التطرق إلى كل الجوانب التي خصت تصميم النظام من البداية إلى النهاية، ومن هذا المنطلق ستنبص الدراسة التطبيقية في المباحث التالية:

- المبحث الأول: نظرة شاملة عن مؤسسة نפטال الأم.
- المبحث الثاني: تقديم عام لمؤسسة نפטال وحدة تيارت.
- المبحث الثالث: تحديد نتيجة التحليل المالي الديناميكي في مؤسسة نפטال.

المبحث الأول: نظرة شاملة عن مؤسسة " نפטال "

من خلال هذا المبحث سنتعرض إلى تقديم المؤسسة "نפטال الأم"، بالتعرض إلى نشأتها وكل مراحل تطورها، ثم التعرف إلى مهام هيكلها التنظيمي بالإضافة إلى تنظيمها.

المطلب الأول: نشأة وتقديم مؤسسة نפטال الأم

إن الجزائر من الدول التي تسعى جاهدة إلى التطور والتقدم وتنمية اقتصادها ومن أجل هذا فهي تعتمد بقوة على قطاع المحروقات، فمداخيل الجزائر من العملة الصعبة و التي تمثل حوالي 97% من الدخل الوطني هي من قطاع المحروقات الذي يعد قطاع استراتيجي وحيوي ومن أهم المؤسسات الوطنية التي تساهم بفعالية في تحريك هذا القطاع وتنميته، نجد شركة نפטال التي تعد الرائدة على المستوى الوطني في مجال تخزين، نقل وتوزيع المنتجات البترولية ومشتقاتها.

تاريخيا وبالضبط بعد استقلال الجزائر كان نشاط التخزين وتوزيع المحروقات من مهام مؤسسة "سوناطراك" إلا أن مؤسسة نפטال الاقتصادية عرفت عدة تغيرات لذلك سنحاول ذكر أهمها فيما يلي:

- 1963: تأسيس مؤسسة نפטال وفقا للمرسوم 63-491 المؤرخ في 1963/12/31 والتي تمثلت مهمتها الأساسية في تأمين نقل وتسويق المحروقات، بعدها توسيع نطاق صلاحياتها بمقتضى مرسوم رقم 66-296 في 1966/09/22 وذلك في مجال البحث، الإنتاج وتحويل المحروقات.
 - 1980: إنشاء مؤسسة وطنية لتكرير وتوزيع المنتجات البترولية (E.R.D.P) بمقتضى مرسوم 80-101 المؤرخ في 1980/04/06.
 - 1983: إدماج فرعي غاز البترول المميع (G.P.L) والوقود (C.B.R) لشركة سوناطراك في المؤسسة الوطنية لتكرير وتوزيع المنتجات البترولية (E.R.D.P).
 - 1984: إنشاء 48 وحدة توزيع المنتجات (U.E.D) ابتداء من:
 - 17 مقاطعة للوقود، زيوت التشحيم والمطاط (C.L.P).
 - 14 مقاطعة لغاز البترول المميع (G.P.L).
 - إنشاء 4 مقاطعات للصيانة (U.E.M).
 - جمع و تنظيم نشاطات العبور في أربع وحدات في الموانئ (U.E.P).
 - إدماج شركة (ALRID) ضمن المؤسسة الوطنية لتكرير وتوزيع المنتجات البترولية (E.R.D.P).
- وقسمت فيما بعد وفقا للمرسوم 189/87 في 25 أوت 1987 إلى مؤسستين وطنيتين:

- مؤسسة مختصة في تصفية و تكرير البترول NAFTAL.
 - مؤسسة مختصة في توزيع و تسويق المنتجات البترولية ومشتقاتها على مستوى التراب الوطني تحت علامة "نפטال" وعرفت على الصعيد الوطني والدولي باسم المؤسسة الوطنية لتسويق وتوزيع المنتجات البترولية.
 - ويتكون المصطلح الأجنبي لمؤسسة نפטال من NAFTAL:
 - NAFT مصطلح عربي ويعني النفط.
 - AL اختصار لكلمة الجزائر ALGERIA.
- بداية من 18 أفريل أصبحت مؤسسة نפטال مؤسسة مساهمة SPA برأسمال مقدر بـ 6.500.000.000.000 دج مقسمة إلى 665 سهم أي بقيمة 10 ملايين دينار جزائري لكل سهم تابعة لمؤسسة سوناطراك حيث أصبح رأسمالها 15.650.000.000.000 دج في السنوات الأخيرة يقع المقر الرئيسي للمؤسسة في الشراكة الجزائر العاصمة ورمزها يتكون من 5 خطوط تمثل فروع مؤسسة نפטال وهي فرع الوقود، فرع الغاز المميع، وفرع الزيت والعجلات وأخيرا فرع الشراكة والنشاطات الدولية.
- الدور الرئيسي لشركة نפטال هو تسويق وتوزيع المواد البترولية ومشتقاتها عبر كامل التراب الوطني وتتداخل أساسا في المجالات التالية:
- توزيع، تخزين وتسويق الوقود، غاز البترول المميع، الزيوت و زفت العجلات والمواد الخاصة.
 - نقل المواد البترولية ومشتقاتها من مراكز التكرير والتصنيع إلى المراكز الرئيسية، إلى الزبائن عبر وسائل النقل المتاحة و المتمثلة في الأنابيب، الشاحنات، الباخرات وكذا عربات السكك الحديدية¹.
- كما عرفت المؤسسة منذ ذلك الحين إلى يومنا هذا مجموعة من التطورات، نذكرها فيما يلي:
- 1989: تم إلغاء مركزية أشغال شركة نפטال الاجتماعية والثقافية.
 - 1990: تم إلغاء مركزية النشاط بالنسبة (للمخزونات، المبيعات و الزبائن)، وتعزز بنظام المعلومات.
 - 1992: تم الربط بين بعض وحدات التوزيع للمؤسسة، وهذا تبعا للدراسات الخاصة بـ (تدفق المنتج).
 - 1996:
 - ألغيت مركزية النشاط (للتكاليف والأسعار).
 - تم حل مديرية التجارة الخارجية.

¹ Entreprise nationale de Raffinage et de Distribution des produits Pétroliers, Naftal News 11, Numéro spécial-avril 2018.

- إنشاء مديرية حماية الأملاك.
- إنشاء هيكل الأمن الداخلي على مستوى الوحدات.
- حل وحدات المؤسسة للموائى.
- إنشاء خلية الأمن الصناعي.
- إنشاء مديرية مراقبة ومراجعة الحسابات وتنظيمها.
- إنشاء وحدة المطبعة.
- فك مديرية الوقود، زيوت التشحيم، المطاط والزفت ومديرية غاز البترول المميع ومديرية الطيران والملاحة البحرية.

– 1999:

- إنشاء مركز ميثاق المديرية المكلف بالاتصال.
- إنشاء و تنظيم هيكل دار المحفوظات المركزية.
- حل ثلاث مديريات جهوية لمراقبة و مراجعة الحسابات.
- حل مشروع وحدة نפטال لغاز البترول المميع للجزائر العاصمة.

– 2000:

- حل وحدة الإعلام الآلي و إنشاء مركز المعالجة الإعلامية.
- إعداد المخطط التنظيمي العام لقسم غاز البترول المميع ولقسم الوقود، زيوت التشحيم والمطاط.
- إعداد تنظيم مديرية الشؤون الاجتماعية و الثقافية.
- إنشاء قسم الزفت وإعداد المخطط التنظيمي الخاص به.
- إعداد المخطط التنظيمي العام لقسم الطيران والملاحة.

– 2001:

- إنشاء منصب مساعد مسؤول عن الاتصال.
- التنظيم المفصل لقطاع CLP و GPL والزفت.
- تعديل تنظيم المقر لقطاع CLP و GPL.
- تعديل الهيكل التنظيمي لوحدة المطبعة.
- مشروع مركزي لنظام تسيير تدفقات الخزينة.

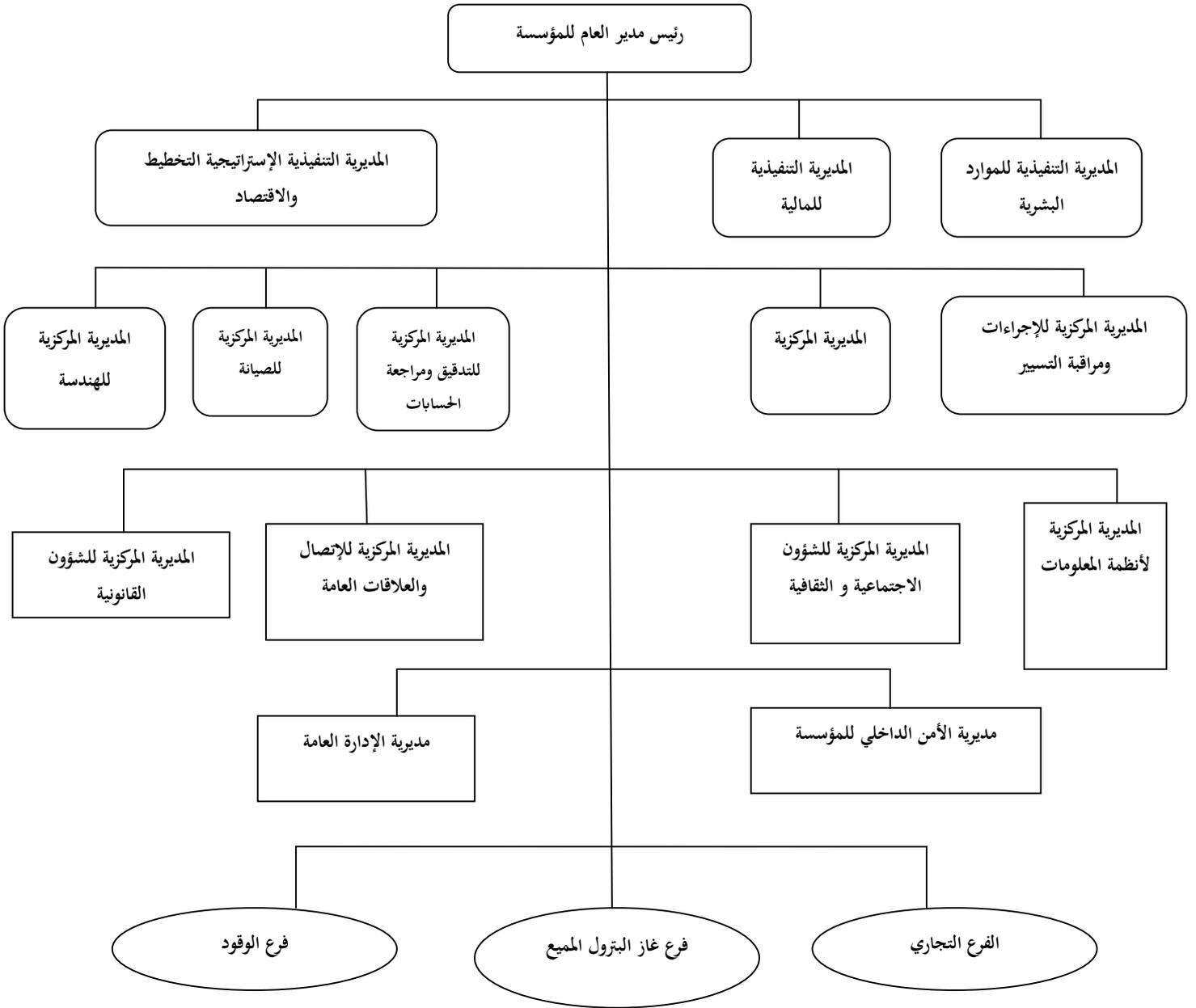
- تنظيم مفصل لمديرية الصيانة و الإنجاز.
- إعادة تنظيم مركز التكوين بالشرق.
- إنشاء مديرية التكوين.
- 2002:
- إعادة تنظيم مديرية الإدارة و المالية لفرع الزيت.
- إعادة تنظيم مقر فرع GPL.
- تنظيم النشاط الجبائي على مستوى فرع و مديرية المقر.
- إعادة تنظيم الهيكل الكلي لمؤسسة نפטال.
- إنشاء مخبر لمراقبة الجودة على مستوى مناطق CLP.
- تسمية مناطق GPL و CLP بالوحدات « district ».

المطلب الثاني: دراسة الهيكل التنظيمي لمؤسسة "نפטال" الأم

سنتطرق في هذا المطلب للهيكل التنظيمي لمؤسسة نפטال الأم و كذا وحداتها الرئيسية، كما سنتعرف لإداراتها وفروعها.

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للمؤسسة: عبارة عن مجموعة المهام والمسؤوليات التي تختلف من مؤسسة إلى أخرى، و هذا ما يستلزم وجود هيكل تنظيمي مناسب يضمن التوازن بين المسؤوليات واحترام الصلاحيات وعدم التداخل فيما بينها، حيث يعبر هذا الأخير على نشاط و الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة ومن خلال ذلك سوف نوضح الهيكل التنظيمي لشركة نפטال من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(3-1): الهيكل التنظيمي لمؤسسة "نפטال الأم"



المصدر: Naftal News-11, Numéro spécial-avril2018

الفرع الثاني: شرح الوحدات الرئيسية في مؤسسة نפטال الأم:

نجد في قمة الهيكل التنظيمي لشركة نפטال رئيس المدير العام الذي يعتبر عنصر أساسي وجوهري في الشركة لأنه محول بأوسع الصلاحيات للتصرف واتخاذ القرارات في جميع الظروف باسم وحساب شركة نפטال، كما يمكن التفريق بين ثلاثة وحدات رئيسية وهي:

1- الإدارة العامة: ممثلة بالرئيس المدير العام و هي مكلفة بالسياسة و التوجيهات العامة للشركة إضافة إلى التنسيق والربط بين مختلف الوحدات في المؤسسة، القيادة والتسيير والتخطيط الاستراتيجي.

2- الهياكل الوظيفية: تتكون من:

- الإدارات التنفيذية.
 - الإدارات المركزية.
 - الإدارات المساعدة أو الداعمة.
- أ- الإدارات التنفيذية: يقوم من خلالها:
- تحديد السياسة والإستراتيجية للشركة.
 - توقع تغيرات واتجاهات السوق.
 - تصميم وضع أدوات القيادة والمراقبة اللازمة.
 - ضمان التسيير الاستراتيجي.
 - ضمان الترابط والتنسيق بين المجموعة.

ب- الإدارة المركزية: هي مراكز الخبرة للأنشطة التسويقية، البحث وتطوير التدقيق، حماية التراث والبيئة إضافة إلى الأمن في المجال الصناعي.

ج- الإدارات المساعدة: تسهر على ضمان التسيير الإداري الأمثل لمقر مؤسسة "نפטال الأم".

3- الهياكل التشغيلية (العملية) للمؤسسة: هي مقسمة حسب أنواع المنتجات حيث نجد 4 منتجات تكون الفرع التجاري إضافة إلى فرع غاز البترول المميع و فرع الوقود، كل فرع يزاول نشاطاته الأساسية و يطور وظائفه وفقا لسياسة و الأهداف العامة للمؤسسة¹.

الفرع الثالث: تعريف الإدارات والفروع في المؤسسة الأم

1- الفرع التجاري: يعتبر هذا الفرع من أهم فروع شركة نפטال لما له من دور كبير في تسويق المنتجات البترولية و تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة ويتكون هذا الفرع من:

أ- الإدارات التنفيذية: خلية الصحة، الأمن، البيئة والجودة، فريق الإعلام الآلي، خلية المنازعات، إدارة الدراسات، التنبؤات والتخطيط، إدارة الموارد البشرية والوسائل، الإدارة المالية والمحاسبة، إدارة النقل والصيانة.

¹ www.naftal.dz, 25/04/2019, 19 :50.

ب- الإدارة العملية (التشغيلية):

- قسم الزيوت والعجلات.
- قسم الشبكات.
- قسم الزيت.

هذا الفرع يتكون من 21 إدارة تشغيلية تسمى مقاطعات تجارية مقسمة على التراب الوطني كما يلي:

- 08 مقاطعات للتوزيع في شرق البلاد في كل من قسنطينة، بجاية، سكيكدة، عنابة، سطيف، باتنة، تبسة وبسكرة.

- 05 مقاطعات للتوزيع في الوسط في كل من الجزائر العاصمة، البليدة، المدية، تيزي وزو و الشلف.

- 05 مقاطعات للتوزيع في الغرب الجزائري في كل من وهران، سيدي بلعباس، تلمسان، سعيدة وتيارت.

- مقاطعتين للتوزيع في الجنوب في كل من ورقلة، غرداية.

- مقاطعة للتوزيع في ولاية بشار.

2- فرع الوقود: يعتبر هذا الفرع ذو أهمية بالغة و أثر كبير في نشاط الشركة حيث يلعب دور أساسي في

ضمان التموين المنتظم والإمداد وذلك من المنابع (محطات التكرير و التصفية) إلى المخازن الرئيسية، تسيير وسائل ومعدات التخزين والنقل (الأنابيب، الشاحنات، السكك الحديدية) وكذا تطوير وتنمية وصيانة البنيات الأساسية للتوزيع، هذا الفرع يتكون من فريق الإعلام الآلي، خلية الصحة والأمن والبيئة، إدارة الموارد البشرية والمادية، الإدارة المالية والتخطيط، القسم التجاري، قسم الطيران (هناك 29 مخزن و مركز للطيران حيث 5 مراكز للطيران هي مركز حاسي مسعود، الدار البيضاء، وهران، بشار، قسنطينة، و 24 مخزن مقسمة عبر التراب الوطني).

3- فرع غاز البترول المميع: يتكون هذا الفرع من فريق الإعلام الآلي، خلية الصحة، الأمن، البيئة

والجودة، قسم خاص بالدراسات، التنبؤات والتخطيط، إدارة الاستغلال والاستثمار، إدارة النقل، إدارة المالية والمحاسبة، إدارة الموارد البشرية، إدارة التسويق، الإدارة التقنية وصيانة الإدارة العامة والمعدات.

المطلب الثالث: منتجات وسياسات التوزيع في مؤسسة نפטال الأم

الفرع الأول: منتجات وخدمات مؤسسة نפטال الأم

هناك العديد من المنتجات تسوقها نפטال وتتمثل هذه المنتجات فيما يلي:

1- وقود السيارات: يعتبر الوقود سائل سريع الالتهاب ينتج من تقطير النفط يستعمل بكثرة في المحركات ذات الاحتراق الداخلي وتمثل مبيعات مؤسسة نפטال من هذا المنتج 50% من رقم أعمال المؤسسة حيث تسوق نפטال 05 أنواع من الوقود وتمثل في:

- بنزين عادي.
- بنزين ممتاز.
- بنزين بدون رصاص.
- ديزال (مازوت).
- وقود غاز البترول المميع¹.

2- زيوت التشحيم: على المستوى الوطني تسوق مؤسسة نפטال مجموعة متكاملة من الزيوت والتي تغطي كافة الاستعمالات سواء في قطاع السيارات أو القطاع الصناعي لمختلف الآلات، وتماشيا مع معايير الجودة العالية فإن أغلب هذه الزيوت تكون مسوقة في علب سعتها ابتداء من 1/2 لتر وهناك عدة أنواع من زيوت التشحيم التي تسوقها "نפטال" وتشمل ما يلي:

- الزيوت الخاصة بمحركات البنزين.
- الزيوت الخاصة بمحركات الديزال.
- الزيوت الخاصة بنقل الحركة.
- الزيوت الخاصة للسيارات.
- 3- غاز البترول المميع: وهناك نوعان:

- غاز البوتان.
- غاز البروبان.
- كما أن تعبئتهما تتم في:
- قارورة 13 كغ (B13).
- قارورة 06 كغ (B6).
- قارورة 03 كغ (B3)².

4- العجلات: بفضل بنيات التخزين وشبكة التوزيع تقوم شركة نפטال بتسويق عجلات مختلفة لعدة أنواع من السيارات، هذه المنتجات تخضع للرقابة الصارمة وذلك حرصا من الشركة على سلامة الزبائن ومستعمليها، حيث توفر لهم شركة نפטال المزايا التالية في هذا المجال:

¹ www.naftal.dz, 02/05/2019, 14 :19

² www.naftal.dz, 12/05/2019, 13.12

- ضمان لمدة 18 شهرا وذلك ضد أي عيب في المنتج.
- توفير المساعدة التقنية من قبل عمال مؤهلين.
- الخبرة في الاختيار المناسب للإطارات، إضافة إلى ذلك تقوم المؤسسة بتسويق العجلات و ضمان تموين كامل التراب الوطني بها، وكذا تقوم بتنمية نشاطات استرجاع العجلات المستعملة وكذا التي بها عيب و ضمان إعادة تسويقها.

حيث تسوق نפטال عدة أنواع من العجلات حسب مختلف أصناف العربات وهي كالتالي:

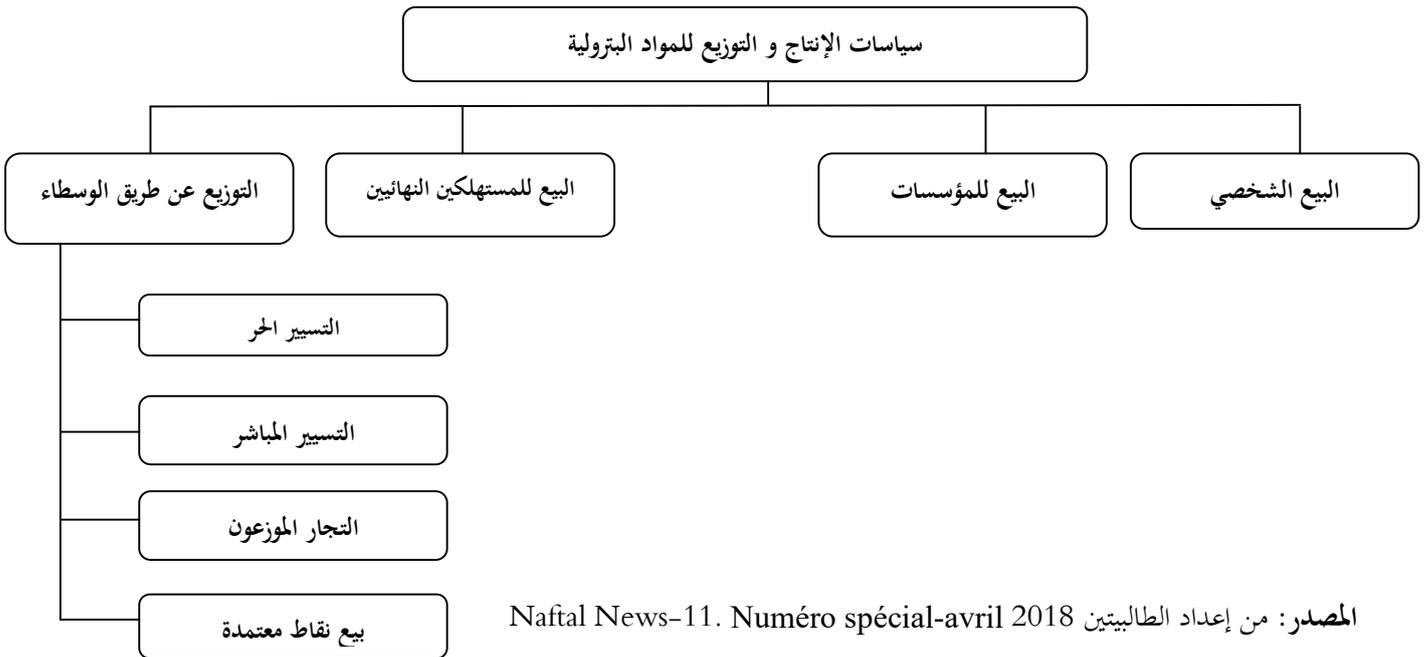
- عجلات السيارات السياحية.
- عجلات الشاحنات.
- عجلات عربات الوزن الثقيل.
- عجلات الآلات الصناعية.
- عجلات عربات الزراعة.
- عجلات عربات الهندسة المدنية.

5- مادة الزيت: هي مادة معدنية طبيعية أو ناتجة عن تقطير البترول، متكونة أساسا من الهيدروكربون،

ذات اللون القاتم و صلبة تستخدم في البنيات والأشغال العمومية وأيضا في رصف الطرقات.

الفرع الثاني: سياسات توزيع المنتجات البترولية في مؤسسة نפטال الأم:

الشكل رقم (3-2): يبين سياسات توزيع المنتجات البترولية



المصدر: من إعداد الطالبتين 2018 Naftal News-11. Numéro spécial-avril

- 1- البيع الشخصي: من خلاله يتسنى للمؤسسة إشباع رغبة عملائها انطلاقاً من نقاط البيع التابعة لها.
- 2- البيع للمؤسسات: و في هذه الحالة تتولى المقاطعة ضمان تدفق المنتجات البترولية للمؤسسة الاقتصادية أو الإدارية التي ترتبط بمؤسسة نפטال من خلال عقود تمويل قابلة للتجديد، تتولى مؤسسة نפטال بموجبه توفير حاجات هذه المؤسسة من الأنواع المختلفة للمنتجات البترولية.
- 3- البيع للمستهلكين النهائيين: و يتم ذلك من خلال محطات التوزيع التابعة للمؤسسة والتي توفر لأصحاب السيارات الخاصة أو الشاحنات أو غيرها من الوقود، الزيوت والمطاط حسب الحاجة.
- 4- التوزيع عن طريق الوسطاء: وتعتمد فيها المؤسسة على البيع من خلال المحطات التابعة للوسطاء والتي تظهر من خلال ما يسمى محطات بيع منتجات نפטال وهم:
 - التسيير المباشر: و هي المرافق التي تتولى تسييرها مؤسسة نפטال مباشرة دون اللجوء للوساطة.
 - التسيير الحر: هي مؤسسات لها ارتباطات مع نפטال بعقد لتسيير العمليات.
 - التجار الموزعون: هم من الخواص تجار الزيوت والمواد الخاصة، وهم مرتبطون مع المؤسسة بعقد الولاء والوفاء.
 - بيع نقاط معتمدة: هم وكلاء معتمدون ومرافق تابعة للخواص وتكون مرتبطة مع المؤسسة بعقد تجاري محدد.

المبحث الثاني: تقديم عام لمؤسسة نפטال "وحدة تيارت"

في هذا المبحث سنحاول التطرق إلى تقديم مؤسسة نפטال (وحدة تيارت) مع التعرف إلى هيكلها التنظيمي ومصالحها و معرفة أهم مهامه.

المطلب الأول: تعريف مؤسسة نפטال (وحدة تيارت)

تفرعت وحدة تيارت من ENCC

(Entreprise Nationale de charpente et chaudronnerie: ENCC)

بتاريخ 1983/06/05 وبدأت أشغالها في 1984/10/15 وبما أن الولاية تتميز بشتاء بارد تنخفض درجات الحرارة ابتداء من شهر أكتوبر إلى شهر أبريل تقريبا وصيف حار وجاف فإن رقم أعمالها يختلف اختلافا كبيرا بالنسبة للفصلين في فصل الشتاء و ينخفض في فصل الصيف.

الفرع الأول: موقعها الجغرافي:

تقع وحدة نפטال في المنطقة الصناعية زعرورة جنوب شرق ولاية تيارت على بعد 05 كلم، إذ تقدر مساحتها بـ 08 هكتار 4000 م منها مبنية وهي مساحة شاسعة تتلائم مع كبر المؤسسة وتنوع نشاطها ويعتبر هذا الموقع استراتيجيا نظرا لطبيعة المنتوجات الخطرة على السكان والبيئة، وعدد عمالها 160 عامل والتي تحتوي على مركزين: الأول متعدد المنتوجات والثاني مركز الملاء ومستودع عين مناد (BR) بالسوقر و الشلالة وكذا شركة التوزيع أي المحطات الخدمائية ونقاط البيع.

الفرع الثاني: أهم المحطات الخدمائية ونقاط البيع

1- مركز متعدد المنتوجات CM: هذا المركز يهتم بكل أنواع الزيوت التي يحتاجها الزبائن، ولهذا المركز يهتم بإفراغ الشاحنات المحملة بأنواع الزيوت SUPER-PETROL-GAZOIL-ESSENCE القادمة من وحدة الإنتاج ارزيو في خزانات كبيرة قدرها حوالي 35 م³ عددها أربعة عشر صهريج (خزان) ويحتوي هذا المركز على مخزينين:

أ- المخزن الأول: يتم فيه تخزين الزيوت التي تنتجها وحدة تيارت وتبلغ مساحة هذا المخزن حوالي 7000 طن شهريا.

ب- المخزن الثاني: مخصص لتخزين العجلات المطاطية والتي يتم استلامها من وحدة وهران بالحفظ وكلها مستوردة 100 %.

2- مركز الملء: "Centre Enfetter CE": في هذا المركز تتم عملية ملء (تعبئة) قارورات الغاز بكل أحجامها مع العلم أن "B" هو البوتان و "P" هو البروبان.

يتم إفراغ الشاحنات القادمة من وحدة أرزيو في خزانات، غاز البوتان يفرغ في خزانات دائرية الشكل سعتها حوالي 2 م³. غاز البروبان يفرغ في خزائين أسطوانية الشكل أفقيين ثم يتم ضخه عن طريق الأنابيب إلى مركز الملء حيث يتم تعبئته في قارورات.

وهذين المركزين يتبعان أسلوب أمني حريص جدا لتفادي وقوع حوادث الحريق، كما يوجد أيضا مركز متعدد المنتجات بدائرة فرندة مخصص بإنتاج الزيوت الاصطناعية يحتوي أيضا على مستودع مناوب لتخزين توزيع مادة "MAZOUTE" مازوت حيث تقدر استيعاب هذا المستودع لهذه المادة حوالي 1000 م²

- وتقدر قدرة إنتاج هذا المركز من 12000 إلى 16000 قارورة من نوع B13 يوميا.

3- شبكات التوزيع:

أ- بالنسبة للوقود: يوجد 42 محطة خدمية مستغلة عبر الولاية بقدرات إستعاب مختلفة منها 24 محطة ذات قدرة إستعاب كبيرة 08 محطات ذات قدرة إستعاب صغير وتوجد 03 فقط تتضمن توزيع مادة السير غاز Sirgaz، كما توجد 12 محطة خدمية على قيد التنفيذ.

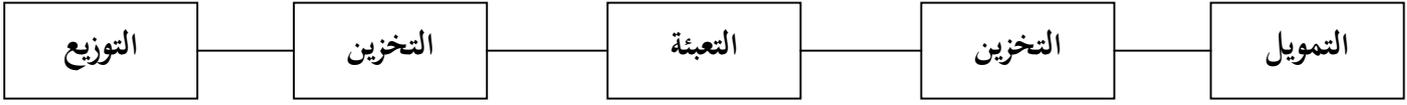
ب- بالنسبة لغاز بترول المميع GPL: حتى يلبي مركز الملء كل الاحتياطات ويغطي كل تراب الولاية تم تشكيل 03 مستودعات مناوبة لتوزيع قارورات الغاز من نوع B13. وهي مبنية كآلاتي في الجدول مع قدرة استيعابها.

الجدول رقم (3-1): يبين أهم المستودعات و قدرة استيعابها بالقارورة B13

| المستودع المناوب | قدرة الاستعاب بالقارورة B13 |
|------------------|-----------------------------|
| فرندة | 25000 |
| السوقر | 20000 |
| آفلو | 25000 |

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معلومات مقدمة من طرف المؤسسة

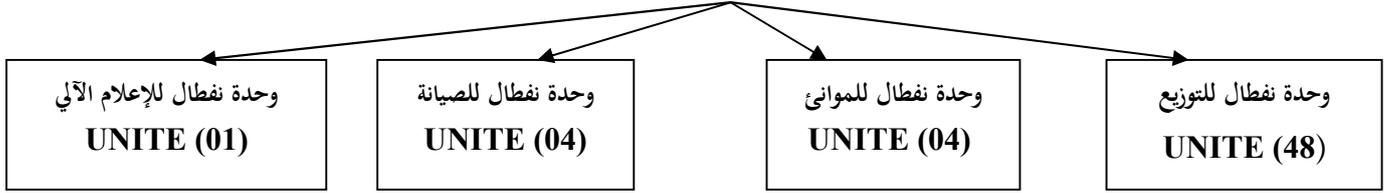
الشكل رقم (3-3): مخطط للطريق العملية داخل المركز:



المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

الشكل رقم (4-3): الهيكل التنظيمي للوحدات النفطية:

الوحدات



المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

1. وحدات نפטال للتوزيع: وهي وحدات مكلفة بتنفيذ ووضع سياسة المبيعات التموينات وتوزيع المواد البترولية وهي متواجدة بكل ولايات القطر الجزائري.
2. وحدات نפטال للموانئ: وهي وحدات جهوية للخدمات مكلفة بكل عمليات العبور بالنسبة للمواد التي تستوردها من الخارج والمتواجدة ب: وهران، الجزائر، سكيكدة، وعنابة.
3. وحدات نפטال للصيانة: وهي وحدات جهوية للخدمات كذلك مكلفة بعمليات الصيانة وتحديد هياكل المؤسسة ومتواجدة ب: وهران، الجزائر، بشار، قسنطينة.
4. وحدة نפטال للإعلام الآلي: وهي وحدة مكلفة بتنفيذ ووضع سياسة معلوماتية بالمؤسسة ومتواجدة بالعاصمة.

الفرع الثالث: منتوجات مؤسسة نפטال:

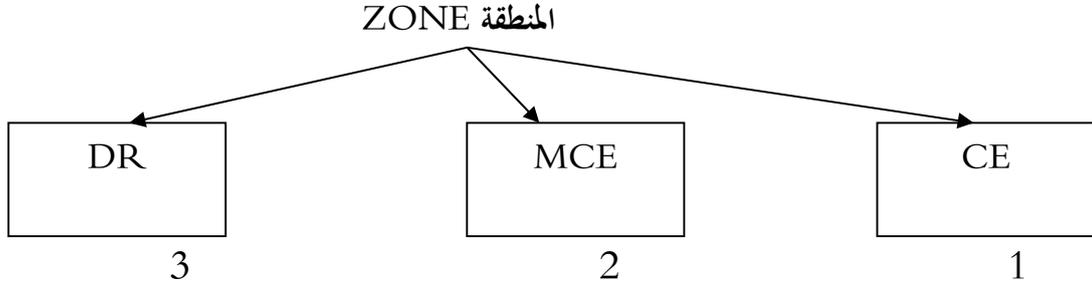
تتمثل منتوجات نפטال في:

1. الفحم والزيوت الموجهة للطيران والبحرية.
2. غاز البترول المميع (Gaz de pétrole liquéfié) (بوتان و بروبان).
3. الزفت Bitumes
4. العجلات المطاطية

5. سير غاز GPL CARBURANT

6. غاز طبيعي فحمي GAZ Natural Carburant

الشكل رقم (3-5): المنطقة ZONE



المصدر: معلومات مقدمة من طرف المؤسسة

1. CENTRE ENFUTEUR: مركز التعمير 141 لتعمير المواد البترولية والتخزين والتوزيع.

2. MINI CENTRE ENFUTEUR MCE: ملحق مركز تعميم المواد البترولية والتخزين والتوزيع.

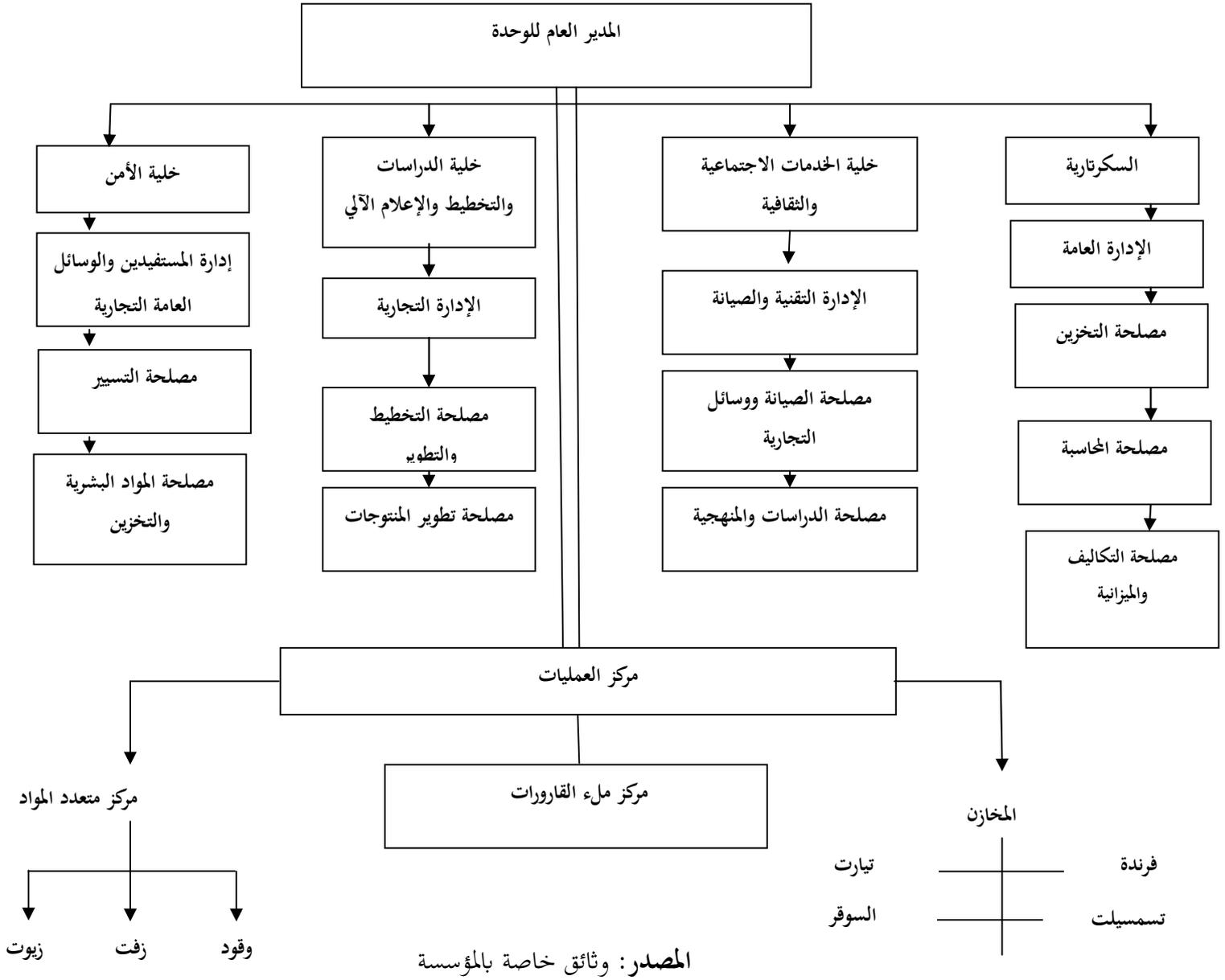
3. DEPÔT REILIER DR: مستودع للتخزين والتوزيع المواد البترولية.

المطلب الثاني: دراسة الهيكل التنظيمي لمؤسسة نפטال "وحدة تيارت"

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي:

إن المؤسسة عبارة عن نظام مركب ناتج عن تنسيق بين مختلف الإمكانيات المساهمة في النشاط ولكون المؤسسة مسيرة بشكل فعال يجب أن تكون وحداتها أو مصالحها منظمة ومرتبطة حسب الوظائف.

الشكل رقم (3-6): الهيكل التنظيمي لمؤسسة نפטال (وحدة تيارت)



الفرع الثاني: شرح وتفصيل الهيكل التنظيمي لوحدة نפטال تيارت

1- مجموعة الدعم:

المدير العام ← السكرتارية ← خلية الأمن ← خلية Epic ← مصلحة الخدمات الاجتماعية

وهناك مديريات .

أ- مديرية الموارد البشرية: مكلفة ببلورة ومتابعة سياسة المؤسسة الداخلية وتنظيم كل ما يتعلق بالمستخدمين وتوفير كل متطلباتهم .

ب- المديرية التجارية: مكلفة بسياسة التطوير والترويج التجاري لمنتجات المؤسسة وكذا صيانة واستثمار مراكز وشبكات البيع .

ت- المديرية التقنية والصيانة: مكلفة بعمليات الصيانة لكل معدات المؤسسة وتسيير واستغلال العتاد والتجهيزات الموفرة للمؤسسة .

2- مجموعة قاعدية أو مراكز العمليات:

- مركز الملاء .

- مراكز متعددة المواد.

ويتشكل أيضا من 3 أقسام مساعدة علي السير الحسن لنشاطها والتي تتمثل في:

أ- مصلحة المحاسبة: ومن مهام هذه المصلحة نذكر:

● إجراء عمليات المحاسبية اليومية لمراكز التخزين وللمراكز المتعددة المنتجات بتيارات فرنده وكذا مراكز الملاء بوحدة تيارت ومستودعات المناوبة بالسوقر وقصر الشلالة، حمادية، واد ليلي، مديرية عين الحديد.

● محاسبة سندات الخزينة لمراكز التخزين.

● محاسبة المحطات العمومية Gérance directe المتواجدة في كل من تيارت، سوقر، عين الذهب، قصر الشلالة ، حمادية، وادي ليلي، مديرية عين الحديد.

● تقديم الضرائب والرسوم الواجبة مع العلم أنه أضيف رسم جديد على الموارد البترولية.

● متابعة معالجة لسلسلة الوثائق المتسلسلة.

● محاسبة المشتريات، المقبوضات المبيعات، إفراغ المخازن وحساب الهامش

● حساب مصاريف النقل، التعبئة .

ب- مصلحة الخزينة: و من مهامها:

- وضع الفواتير للمنتوجات المباعة على مستوى المستودعات والمحطات مع احترامها لأسلوب الدفع

اليومي respectement du règlement de la journée

- مراقبة التساوي بين blf و قسيمة تسليم الفاتورات.

مع العلم أن المداخل تستعمل لتغطية مصاريف مؤسسة نفضال كدفع أجور العمال وشراء المواد الممونة للاحتياجات مثل أوراق السجلات.

ت- مصلحة التكاليف والميزانيات: وهي معالجة كل التكاليف أو المصاريف التي تحققت خلال العمليات التي قامت بها المؤسسة وكل الميزانيات التي سجلت في عمليات التحليل المالي.

3- قسم المستخدمين و وسائل العمل: تتكون من ثلاث مصالح:

- مصلحة التسيير.
- مصلحة الموارد البشرية و التكوين.
- مصلحة الوسائل العامة.

مهامه: وهذا القسم مسؤول عن متابعة تسيير المستخدمين الدائمين والمتقاعدين.

- استقبال الملفات الإدارية للمستخدمين .
- مراجعة وتنظيم الملفات.
- الإشراف على تسليم العمال للرواتب.
- إجراء تكوينات خيرة العمال.
- الإشراف على أجور العمال.

4- سكرتارية: ومن مهامها:

- تنظيم مواعيد المدير.
- الرد على الهاتف و ضبط المواعيد.
- استعمال الفاكس لإرسال المراسلات و مختلف الوثائق.
- تسجيل الرسائل عند وصولها وكذلك عند البحث بواسطة السجل الصادر والوارد لإثبات أن الوثيقة وصلت و أرسلت لترتيب وتنظيم الوثائق.
- استعمال منهجية مناسبة للحفاظ والفهرسة، استعمال الحاسوب لكتابة رسائلها وحفظ أسرار المدير والعمل بصفة عامة ومن صفات أمينة المديرية اللباقة و البساطة في العمل واستعمال المجاملات مع العمال.

5- قسم التجارة: يتكون من ثلاثة مصالح:

أ- مصلحة Programmation approvisionnement distribution

مصلحة البرمجة - التمويل - التوزيع.

ب- مصلحة المبيعات.

ج- مصلحة شبكة التوزيع: من مهامها: برمجة ويعني بها التنبؤ بالكميات التي يحتاج إليها الزبائن.

- إبرام العقود مع الخواص.
- التوقيع على طلبات الزبائن بعد الموافقة.
- إعداد شبه التوزيع.
- الاتصال مع المديرية العامة بالجزائر لتلقي التعليمات فيما يخص النشاطات التالية:
التخزين-التمويل-التوزيع.

المطلب الثالث: مهام و أهداف مؤسسة نفضال "وحدة تيارت"

الفرع الأول: أهداف مؤسسة نفضال "وحدة تيارت": من بين أهداف ومهام المؤسسة نذكر:

- تنظيم وتسيير النشاطات التجارية وتوزيع المواد البترولية.
- تخزين ونقل كل مادة بترولية عبر الولاية.
- السهر على شروع في تطبيق الأعمال التي تهدف للاستعمال العقلاني للمواد الطاقوية.
- تطوير منشآت التخزين والتوزيع لضمان تغطية أفضل لحاجات السوق.
- تطبيق القرارات الحكومية قصد التطوير لتخزين الإستراتيجية.
- ضمان صيانة التجهيزات والمنشآت ومعدات النقل التابعة لممتلكاتها.
- الترقية والمشاركة والسهر على تطبيق الضوابط والمعايير. وكذا مراقبة نوعية المواد المسوقة من طرفها.
- تجميع المعلومات الخاصة بالاحتياجات في مجال المواد البترولية قصد التخطيط ولضمان تموين السوق.
- القيام بكل الدراسات المتعلقة بالسوق فيما يخص استعمال واستهلاك المواد البترولية المشاركة والشروع في العمليات التي تساعد على تدعيم الإدماج الاقتصادي.
- التطوير والشروع في العمليات التي تساعد على عمليات المفروض العقلاني للهياكل والوسائل.
- السهر على الشروع في الإجراءات الخاصة بالوقاية والحماية البيئية بالاتصال مع الهيئات المعنية.

- تغطية غايات المستهلكين.
- تطوير العلاقات التجارية بين الوحدات.
- زيادة رأس المال.
- تحقيق هامش الربح.
- استغلال أكبر قدر من العلاقات البشرية¹.

الفرع الثاني: مهام مؤسسة نפטال "وحدة تيارت": كما تسعى إلى تحقيق:

- الاستمرار في مهمة توزيع المواد البترولية.
- تحسين نوعية الخدمات التي تقدمها المؤسسة.
- تطوير و إعادة تأهيل هيكلها الداخلية الخاصة للتخزين.
- تطوير و إعادة تأهيل محطات الوقود.

¹ وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

المبحث الثالث: تحديد نتيجة التحليل المالي الديناميكي في مؤسسة نפטال

تهدف كل مؤسسة إلى الاستمرارية والبقاء وتحقيق الربحية، إلا أن التغيرات المستمرة الحاصلة في بيئتها الداخلية والخارجية من أهم التحديات التي تواجهها هذه الأخيرة، فمواجهة التغير، مواكبة التطور والتكيف مع البيئة، تعد الشروط الضرورية لتحقيق أهداف المؤسسة، ومن أجل بلوغ تلك الأهداف كان لزاما عليها أن تحسن من أداءها.

فعلى المؤسسة إثبات مدى كفاءة إدارتها في استخدام الموارد المتاحة لديها سواء كانت مادية أو بشرية بالفعالية اللازمة لتحقيق الأهداف المخططة بأكبر قدر ممكن، وحتى تتمكن من ذلك لا بد عليها من كشف نقاط القوة بغية تعزيزها، ونقاط الضعف من أجل معالجتها وذلك عن طريق قيامها بعملية تحليلها المالي الشامل وتنبؤها بالفشل.

المطلب الأول: أسباب التفكير في وضع نظام التحليل المالي:

الحقيقة أن أهمية وضع نظام التحليل المالي في المؤسسة كوسيلة معلومات، لم تظهر إلا بعد مرور المؤسسة إلى شركات ذات أسهم. حيث أن أول علاقة لها بمحاسبة الحسابات سنة 1998، أظهرت عدم كفاية عامة أنظمة المؤسسة، وبالخصوص غياب التحليل المالي الذي يسمح بـ:

- الحكم على مدى كفاءة إدارة المؤسسة.
- الاستفادة منه في اتخاذ القرارات لأغراض إحصاء الرقابة الداخلية.
- الحصول على المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات واضحة و سريعة.
- يعتبر أحد مهام المدير المالي فيساعده في أداء مهامه بشكل فعال.

كما يدخل هذا الاهتمام في إطار تحضير المؤسسات الوطنية، لجعلها قادرة على التكيف والخوض في غمار المنافسة الدولية، باعتبار أن المعيار الذي يحكم هذه الأخيرة، هو معيار المردودية الاقتصادية والذي لم يكن موجودا من قبل في الاقتصاد المخطط.

هذه المردودية لا يمكن أن تقاس إلا في ظل تقنيات تسيير محددة، حيث يعد التحليل المالي من أهمها، باعتباره يقوم في مضمونه على دراسة القوائم المالية بشكل تحليلي مفصل يوضح العلاقة بين هذه القوائم والتغيرات التي تطرأ على هذه العناصر في فترة زمنية محددة أو فترات زمنية متعددة.

إضافة إلى كل ما سبق ذكره من الأسباب، فإن السبب الرئيسي الذي أدى بالمؤسسة لاستخدام التحليل المالي، هو التبرير الذي طالبت به وزارة الطاقة والمناجم، بعد الشكاوي التي قدمتها المؤسسة فيما يخص انخفاض

الربح، وذلك أن أسعار بعض منتجاتها، هي أسعار إدارية أي محددة من طرف الدولة، والمشكل أن هذه الأسعار لا تغطي أسعار تكاليفها خاصة فيما يخص غاز البترول المميع، حيث أن قارورات غاز البوتان تباع بنفس السعر على مستوى العاصمة أو في الجنوب، مع العلم أنه في هذه الأخيرة تتحمل مصاريف نقل كبيرة، تصل وفقها القارورة الواحدة حسب إطارات المؤسسة في بعض الأحيان بين 500 و550 دج، في حين أنها تباع في السوق بـ 240 دج، وهذا ما يفسر العجز الذي يظهر في فرع غاز البترول المميع.

لذلك وحتى تكون شكاوي المؤسسة لدى السلطات المعنية مأخوذة بعين الاعتبار، كان لابد عليها أن تقدم الدليل الذي لا يتحقق إلا في ظل تحليل مفصل للقوائم المالية، والذي هو الحل الوحيد والحتمي الأكيد أمامها، حتى تنجو بنفسها من الخسارة والعجز، وللتشخيص المالي الشامل للوضعية المالية والوقوف على الجوانب الإيجابية و السلبية في سياستها باستعمال أدوات تتناسب مع الأهداف المراد تحقيقها.

ومن هذا المنطلق شهدت الفترة الممتدة بين 1998 و2003:

- وضع مجموعة من معايير التشخيص المتطورة (إدخال معايير المراقبة الداخلية و القانونية).
- مراجعة معلومات التسيير وتصميم إجراءات أخرى لتسيير المصالح الهامة مثل: الحقوق، الجباية، الاستثمارات، الخزينة، ... الخ.

• استخدام معايير التحليل المالي لكشف الانحرافات.

• تفسير المدلولات والمؤشرات للاتجاهات المالية.

الفرع الأول: الطريقة التحليلية وأهدافها الأساسية:

أولاً: الطريقة التحليلية:

سمحت التعليمات المحددة في السنوات الماضية، من سد الفراغ الموجود في نظام المعلومات الخاص بالمؤسسة، وهذا من خلال تحديد الميكانيزمات، المراحل والمسؤوليات، من أجل اعتماد وسيلة معلومات تحليلية متطورة من طرف إطارات المؤسسة، حيث عرفت التحليل المالي على أنه:

" مجموعة الطرق التي تمكن من تقدير الوضعية المالية الماضية والحالية وتساعد على اتخاذ قرارات التسيير المناسبة و التقييم للمؤسسة، وعبرة عن تحديد مدى سلامة العلاقة بين كل القرارات المالية والنتائج المالية المترتبة عليها الأمر الذي يعني التأكد أن المؤسسة موضع التحليل قد حققت أهدافها المالية المخططة من خلال مجموعة من القرارات المالية السليمة و المتعلقة بالتمويل والاستثمار.

كل ذلك من خلال اختيار طريقة التحليل المالي التي استعملت:

- نماذج التحليل المالي لمتابعة تعثر الديون.

- تقييم إنجازات المؤسسة في مجال نشاطات البيعية و التسويقية و الإنتاجية.

- من طريقة التنبؤ بالمستقبل فيما يتعلق بالأمور المالية في المؤسسة.

- القيام بالتخطيط المالي بما فيه إعداد الميزانيات التقديرية.

- دراسة و تقييم الجدوى الاقتصادية.

وبالتالي فإن هذا النظام، سيقوم على التأكد أن قدرة المؤسسة في المدى الطويل والقصير على النهوض بأعباء التزاماتها الثابتة من فوائد وسداد، أي مدى قدرتها على خدمة ديونها بشكل فعال، ومدى ثبات الأرباح والتوزيعات وإمكانية نموها، وأيضاً استخدام المحلل المالي في عملية التحليل منهجاً علمياً يتناسب مع أهداف عملية التحليل، واستخدام أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى وبقدر متوازن بين سمتي الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها.

ثانياً: الأهداف الأساسية:

إن الأهداف المرجوة من وراء تبني التحليل المالي هي:

- تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة.
- تقييم عناصر الميزانية.
- تنبؤ النجاح أو الفشل المالي، وتحليل السيولة والعسر المالي، تحليل تقلص الربحية، وتدهور مستوى النشاط، و تحليل هيكل التمويل، والتنبؤ بالأرباح والمبيعات المستقبلية، وتقييم البدائل الاستثمارية.
- مقارنة نتائج السنوات مع بعضها وتقييمها وتنفيذ المسؤوليات.
- مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى من نفس القطاع.
- تزويد المسير بالمعلومة الكاملة من حيث الدقة، التفصيل والتحليل (التحكم في التسيير).
- بناء قاعدة معلومات يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المرحلية والتقديرات المستقبلية.
- خلق ثقافة تسيير في المؤسسة.

الفرع الثاني: عرض هيكل الميزانية لمؤسسة نفضال

يمكن عرض الميزانية المالية للسنتين 2017-2018 كما يلي:

الفصل الثالث

دراسة حالة مؤسسة نפטال وحدة تيارت

الجدول رقم (2-3): الميزانية المالية بتاريخ 2017/12/31

الوحدة: دج

| الأصول | | | الخصوم | | |
|-------------------------|-----------------|-------------------|---------------|---------------------|------------------------|
| اسم الحساب | المبلغ الإجمالي | اهتلاكات و مؤونات | المبلغ الصافي | المبلغ الصافي (ن-1) | اسم الحساب |
| أصول غ جارية | | | | | رأسمال الصافي |
| التشبيات المعنوية | | | | | |
| التشبيات العينية | 2645673304.80 | 2166791600.14 | 478881704.66 | 432104626.20 | النتيجة الصافية |
| التشبيات الجاري انجازها | | | | | مجموع رأسمال الصافي |
| التشبيات المالية | 18851808.77 | 3040000.00 | 15811808.77 | 16916042.04 | |
| مجموع الأصول غ الجارية | 2664525113.57 | 2169831600.14 | 494693513.43 | 449020668.24 | الخصوم غ الجارية |
| | | | | | ديون أخرى غ جارية |
| | | | | | 2543425.00 |
| الأصول الجارية | | | | | مؤونة و منتجات محاسبية |
| مخزون جاري العمل | 113810967.95 | 12109285.90 | 101701682.05 | 79293673.98 | |
| الزبائن | 12563080.77 | 5212436.79 | 7350643.98 | 11629005.92 | مجموع الخصوم غ الجارية |
| مدينون آخرون | 5780145.67 | 1385044.92 | 4395100.75 | 3802730.90 | الخصوم الجارية |
| ضرائب محصلة | 1498563.06 | | 1498563.06 | 1418137.36 | موردون و حسابات ملحقه |
| الحزينة | 45042534.37 | | 45042534.37 | 39710298.51 | ديون أخرى |
| مجموع الأصول الجارية | 178695291.82 | 18706767.61 | 159988524.21 | 135853846.67 | مجموع الخصوم الجارية |
| مجموع الأصول | 2843220405.39 | 2188538367.75 | 654682037.64 | 584874514.91 | مجموع الخصوم |
| | | | | | 702190891.30 |
| | | | | | 654682037.64 |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على هيكل الميزانية بتاريخ 2017/12/31 (الملحق رقم 01)

الجدول رقم (3-3): الميزانية المالية بتاريخ 2018/12/31

الوحدة: دج

| الأصول | | | الخصوم | | | | |
|--------------------------|-----------------|-------------------|---------------|---------------------|------------------------|---------------|---------------------|
| اسم الحساب | المبلغ الإجمالي | اهتلاكات و مؤونات | المبلغ الصافي | المبلغ الصافي (ن-1) | اسم الحساب | المبلغ الصافي | المبلغ الصافي (ن-1) |
| أصول غ جارية | | | | | رأسمال الصافي | | |
| التثبيتات المعنوية | | | | | النتيجة الصافية | | |
| التثبيتات العينية | 2730340783.04 | 2209550291.24 | 520790491.80 | 478881704.66 | مجموع رأسمال الصافي | 111314152.87- | 98153135.88- |
| التثبيتات الجاري انجازها | | | | | | | |
| التثبيتات المالية | 20498975.48 | 2065000.00 | 18433975.48 | 15811808.77 | | | |
| مجموع الأصول غ الجارية | 2750839758.52 | 2211615291.24 | 539224467.28 | 494693513.43 | الخصوم غ الجارية | | |
| | | | | | ديون أخرى غ جارية | 2483925.00 | 2483925.00 |
| الأصول الجارية | | | | | مؤونة و منتجات محاسبية | 530745.00 | 830745.00 |
| مخزون جاري العمل | 97169966.97 | 11113118.90 | 86056848.07 | 101701682.05 | | | |
| الزبائن | 9121232.17 | 5212436.79 | 3908795.38 | 7350643.98 | مجموع الخصوم غ الجارية | 3014670.00 | 3314670.00 |
| مدينون آخرون | 5630493.19 | 1385044.92 | 4245448.27 | 4395100.75 | الخصوم الجارية | | |
| ضرائب و ما شابه | 730550.02 | | 730550.02 | 1498563.06 | موردون و حسابات ملحقة | 21924013.07 | 22357330.35 |
| الخزينة | 33095661.45 | | 33095661.45 | 45042534.37 | ديون أخرى | 753637240.27 | 727163173.17 |
| مجموع الأصول الجارية | 145747903.80 | 17710600.61 | 128037303.19 | 159988524.21 | مجموع الخصوم الجارية | 775561253.34 | 749520503.52 |
| مجموع الأصول | 2896587662.32 | 2229325891.85 | 667261770.47 | 654682037.64 | مجموع الخصوم | 667261770.47 | 654682037.64 |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على هيكل الميزانية بتاريخ 2018/12/31 (الملحق رقم 02)

الجدول التالية توضح بالتفصيل الميزانية المالية لسنتي 2017-2018

الجدول رقم (3-4): يوضح الأصول غير الجارية

| التغير | | 2017 | 2018 | الأصول غير الجارية |
|----------|---------------------|---------------------|---------------------|--------------------|
| النسبة % | المبلغ | | | |
| 34% | 131433052.20 | 387327585.00 | 518760637.20 | تثبيتات عينية |
| 14% | 2378500.64 | 16786808.17 | 19165308.81 | تثبيتات مالية |
| | 133811552.84 | 404114393.17 | 537925946.01 | المجموع |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول الأصول غير الجارية (الملحق رقم 03)

الجدول رقم (3-5): يوضح الأصول الجارية

| التغير | | 2017 | 2018 | الأصول الجارية |
|----------|---------------------|---------------------|---------------------|---------------------|
| النسبة % | المبلغ | | | |
| 13%- | 11456738.39- | 96986936.27 | 85530197.88 | مخزون جاري العمل به |
| 46%- | 3370624.60- | 7350643.98 | 3980019.38 | الزبائن |
| 9%- | 407446.72- | 4644608.30 | 4237161.58 | مدينون آخرون |
| 13% | 277652.65 | 2202883.27 | 2480535.92 | الضرائب و ماشابه |
| 27%- | 12189102.58- | 45166211.57 | 32977108.99 | الخزينة |
| | 27146259.64- | 156351283.39 | 129205023.75 | المجموع |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول الأصول الجارية (الملحق رقم 03)

الجدول رقم (3-6): يمثل التثبيتات العينية:

| التغير | سنة 2017 | سنة 2018 | اسم الحساب |
|--------------|---------------|---------------|--|
| - | 23071946.81 | 23071946.81 | أراضي |
| - | 3336517.95 | 3336517.95 | تهيئة الأراضي |
| - | 180218030.48 | 180218030.48 | البناءات |
| 17318745.60- | 1244774833.84 | 1227456088.24 | المنشآت التقنية، المعدات والأدوات الصناعية |
| 23375963.76 | 566194322.36 | 589570286.12 | معدات نقل |
| 1640480.01- | 22399947.64 | 20759467.63 | أثاث المكاتب و الإعلام الآلي |
| 68880899.91 | 590456859.13 | 659337759.04 | التعبئة و التغليف القابلة للإسترداد |

| | | | |
|--------------------|----------------------|----------------------|--------------------------------|
| 1686848.00- | 2495316.00 | 808468.00 | الأثاث و المعدات الاجتماعية |
| 13056688.18 | 12725530.59 | 25782218.77 | مواد التخطيط و التركيب |
| 84667478.24 | 2645673304.80 | 2730340783.04 | مجموع التثبيتات العينية |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول التثبيتات العينية (الملحق رقم 04)

التعليق:

- المنشآت التقنية، المعدات والأدوات الصناعية: الفرق في النقص 7.6 مليون بيع بالمزاد في سنة 2017 (معدات تقنية).

- معدات نقل: التغيير الموجب فيه يدل على اكتساب و شراء 7 شاحنات من نوع مارسديس و 3 براميل من الحجم الكبير لتعبئة الغاز ونقله، وإصلاح 42... .

- أثاث المكاتب والإعلام الآلي: الفرق السالب ذلك لإصلاح معدات والأثاث المكتبي

- التعبئة والتغليف القابلة للاسترداد: الفرق الموجب يدل على اقتناء قارورات جديدة.

- الأثاث والمعدات الاجتماعية: الفرق في النقص يمثل البيع في المزاد للمعدات.

- مواد التخطيط والتركيب: الفرق الموجب يدل على اقتناء محولات و وصل خطوط هاتف وتجميعها.

الجدول رقم (3-7): يمثل التثبيتات المالية:

| اسم الحساب | سنة 2018 | سنة 2017 | التباين |
|--|-------------|-------------|------------|
| القروض و الحسابات الدائنة المترتبة على عقد إيجار-التمويل | 20257650.00 | 18654149.96 | 1603500.04 |
| الودائع و الكفالات المدفوعة | 224658.81 | 197658.81 | 27000.00 |
| تثبيتات مالية أخرى | 20482308.81 | 18851808.77 | 1630500.04 |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول التثبيتات المالية (الملحق رقم 05)

التعليق:

- القروض والحسابات الدائنة المترتبة على عقد إيجار-التمويل: منح واسترداد قارورات غاز.

- الودائع والكفالات المدفوعة: 27000 دج تمثل سندات مدفوعة لعدادات المياه.

الجدول رقم (3-8): يمثل مخزون جاري العمل به:

| الحساب | اسم الحساب | 2018 | 2017 | التغير | النسبة % |
|--------|--|-------------|--------------|--------------|----------|
| 30 | مخزونات البضائع | 4659896.12 | 10387428.00 | -5727531.88 | -55% |
| 31 | المواد و اللوازم الأولية | 3098382.98 | 768077.88 | 2330305.10 | 303% |
| 32 | التموينات الأخرى | 88485858.57 | 94040065.80 | -5554207.23 | -6% |
| 35 | مخزونات المنتجات | 833596.89 | 1225968.82 | -392371.93 | -32% |
| 37 | المخزونات في الخارج (في المستودع أو الايداع) | 63932.40 | 1678314.67 | -1614382.27 | -96% |
| | المجموع | 97141666.96 | 108099855.17 | -10958188.21 | -10% |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول مخزون جاري العمل به (الملحق رقم 06)

الجدول رقم (3-9): يمثل الزبائن:

| الحساب | اسم الحساب | 2018 | 2017 | التغير | النسبة % |
|--------|----------------------|------------|-------------|-------------|----------|
| 411 | زبائن | 4365079.63 | 7806928.23 | -3441848.60 | -44% |
| 416 | الزبائن المشكوك فيهم | 4756152.54 | 4756152.54 | - | 0% |
| | المجموع | 9121232.17 | 12563080.77 | -3441848.60 | |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول الزبائن (الملحق رقم 06)

الجدول رقم (3-10): يمثل مدينون آخرون:

| الحساب | اسم الحساب | 2018 | 2017 | التغير | النسبة % |
|--------|---|------------|------------|-------------|----------|
| 409 | الموردون المدينون: التسبيقات و المدفوعات على الحساب | - | - | - | - |
| 425 | المستخدمون-التسبيقات والمدفوعات على الحساب الممنوحة | 2645432.24 | 2515510.52 | 129921.72 | 5% |
| 4677 | أعباء الاجراءات القانونية | - | 1385044.92 | -1385044.92 | -100% |
| 4709 | أعباء المخزون للإجراءات القانونية | - | - | - | - |
| 486 | الأعباء المعاينة مسبقا | 1601207.34 | 2129097.78 | -527890.44 | -25% |
| | المجموع | 4246639.58 | 6029653.22 | -1783013.64 | -30% |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول المدينون الآخرون (الملحق رقم 06)

التعليق: المستخدمون- بالتسبيقات والمدفوعات على الحساب الممنوحة: التباين والفرق الحاصل يخص العطل، الرواتب، تسديد تكاليف الأمر بالمهمات ومجموعة سيرغاز.

- أعباء الإجراءات القانونية: تطبيق ملفات التقاضي (القضايا المصنفة و المبررة بقرارات قضائية نهائية).

الجدول رقم(3-11): يمثل الضرائب و ما شابه:

| الحساب | اسم الحساب | 2018 | 2017 | التغير | النسبة % |
|---------|--|------------|------------|------------|----------|
| 445 | الدولة-الرسوم على رقم الأعمال | 2179417.18 | 1679178.46 | 500238.72 | 30% |
| 447 | الضرائب الأخرى والرسوم والتسديدات المماثلة | 301118.74 | 523704.81 | 222586.07- | 43%- |
| المجموع | | 2480535.92 | 2202883.27 | 277652.65 | 13% |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول الضرائب وما شابه (الملحق رقم 06)

الجدول رقم(3-12): يمثل الخزينة:

| الحساب | اسم الحساب | 2018 | 2017 | التغير | النسبة % |
|---------|------------------|-------------|-------------|--------------|----------|
| 5 | الحسابات المالية | 32977108.99 | 45166211.57 | 12189102.58- | 27%- |
| المجموع | | 32977108.99 | 45166211.57 | 12189102.58- | 27%- |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول الخزينة (الملحق رقم 06)

حالة الخصوم:

الجدول رقم(3-13): يمثل الخصوم غير الجارية:

| الخصوم غير الجارية | 2018 | 2017 | التغير | |
|------------------------------------|------------|------------|-----------|--------|
| | | | المبلغ | النسبة |
| الديون الأخرى غير جارية | 2483925.00 | 2483925.00 | - | - |
| المؤونات و المنتوجات غير المحاسبية | 1730745.00 | 830745.00 | 900000.00 | 1.08 |
| المجموع | 4214670.00 | 3314670.00 | 900000.00 | 1.08 |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول الخصوم غير الجارية (الملحق رقم 07)

الجدول رقم(3-14): يوضح الديون الأخرى غير جارية:

| التغير | 2017 | 2018 | اسم الحساب | الحساب |
|--------|-------------------|-------------------|-------------------|---------|
| - | 2483925.00 | 2483925.00 | سندات طويلة الأجل | 16501 |
| - | 2483925.00 | 2483925.00 | | المجموع |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول الديون غير الجارية (الملحق رقم 08)

الجدول رقم(3-15): يوضح المؤونات والمنتوجات غير المحاسبية:

| التغير | 2017 | 2018 | اسم الحساب | الحساب |
|------------------|------------------|-------------------|--------------------|---------|
| 900000.00 | 830745.00 | 1730745.00 | مؤونات حكم التقاضي | 1580 |
| 900000.00 | 830745.00 | 1730745.00 | | المجموع |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول المؤونات والمنتوجات غير المحاسبية (الملحق رقم 08)

التعليق:

- مؤونات حكم التقاضي: النزاع الاجتماعي للسيدتين: بوازا نُحْمَد، يوسف قدير.

الجدول رقم(3-16): يمثل الخصوم الجارية:

| التغير | | 2017 | 2018 | الخصوم الجارية |
|--------|----------------------|----------------------|----------------------|-----------------------------|
| النسبة | المبلغ | | | |
| 0.17 | 4673579.79 | 27189974.21 | 31863554.00 | الموردون و الحسابات الملحقة |
| 0.13 | 105867161.64 | 785262535.01 | 891129696.65 | ديون أخرى |
| 0.31 | 110540741.43 | 812452509.22 | 922993250.65 | المجموع |
| | 515378452.95- | 255301502.06- | 260076950.89- | النتيجة الصافية |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول الخصوم الجارية (الملحق رقم 07)

الجدول رقم(3-17): يوضح الموردون والحسابات الملحقة:

| التغير | 2017 | 2018 | اسم الحساب | الحساب |
|--------------------|--------------------|--------------------|---------------------------------------|---------|
| 3890861.68- | 19744767.97 | 15853906.29 | موردو المخزونات و الخدمات | 401 |
| 44207.69- | 174551.60 | 130343.91 | موردو التثبيات | 404 |
| 2932914.23- | 7270654.64 | 4337740.41 | موردو الفواتير التي لم تصل إلى صاحبها | 408 |
| 6867983.60- | 27189974.21 | 20321990.61 | | المجموع |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول الموردون والحسابات الملحقة(الملحق رقم 08)

الجدول رقم(3-18): يوضح ديون أخرى:

| الحساب | اسم الحساب | 2018 | 2017 | التغير |
|----------------|--|----------------------|----------------------|---------------------|
| 181 | حسابات الارتباط بين المؤسسات | 592211042.58 | 543517504.56 | 48693538.02 |
| 419 | الزبائن الدائنون-التسيقات المستلمة III المطلوب منحه و الموجودات الأخرى الواجب إعدادها | 244004419.63 | 197750662.52 | 46253757.11 |
| 421 | المستخدمون-الأجور المستحقة | 303042384.15 | 281222743.24 | 21819640.91 |
| 427 | المستخدمون-الاعتراضات على الأجور | 756167.06 | 420948.77 | 335218.29 |
| 428 | المستخدمون-الأعباء الواجب دفعها والمنتوجات المطلوب استلامها | 28442811.47 | 20383125.79 | 8059685.68 |
| 43 | الهيئات الاجتماعية و الحسابات الملحقة | 19473775.37 | 16191654.72 | 3282120.65 |
| 448 | الدولة، الأعباء الواجب دفعها و المنتجات المطلوب استلامها (خارج الضرائب) | 4626655.28 | 5997155.28 | 1370500.00- |
| 4676 | عقد نيابة عن أطراف ثالثة (احتجاز نيابي) | 544927.10 | 544927.10 | - |
| المجموع | | 1193102182.64 | 1066028721.98 | 127073460.66 |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول الديون الأخرى (الملحق رقم 09)

التعليق:

- حسابات الارتباط بين المؤسسات: أي حركة بين الوحدات: يتم إصدارها أو استلامها، الاستثمار، المواد و اللوازم، أخرى.

- الزبائن الدائنون-التسيقات المستلمة III المطلوب منحه و الموجودات الأخرى الواجب إعدادها: شحن القوارير والتعبئة والتغليف، تقديم الزبائن، النقد والعقود الآجلة.

- المستخدمون-الأجور المستحقة: رفع الأجور (4000.00، 6000.00، 8000.00).

الجدول رقم(3-19): يمثل الخزينة:

| الحساب | اسم الحساب | 2018 | 2017 | التغير | النسبة |
|----------------|-------------|--------------------|--------------------|---------------------|--------|
| 511 | قيم التحصيل | 6033493.07 | 6230702.85 | 197209.78- | 0.03- |
| 512 | البنك | 24439003.63 | 37357960.14 | 12918956.51- | 0.53- |
| 515 | حساب بريدي | 669418.14 | 974509.60 | 305091.46- | 0.46- |
| 53 | الصندوق | 1866081.65 | 603038.98 | 1263042.67 | 0.68 |
| المجموع | | 33007996.49 | 45166211.57 | 12158215.08- | |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول الخزينة (الملحق رقم 10)

المطلب الثاني: إعداد جدول حسابات النتائج في مؤسسة نפטال "وحدة تيارت"

الفرع الأول: سنقوم بعرض جدول حسابات النتائج من خلال الشكل التالي:

الجدول رقم (3-20): يمثل جدول حسابات نتائج الهيكل حسب الطبيعة

في 31 ديسمبر 2018

مؤسسة نפטال وحدة تيارت

الوحدة: دج

فترة 2018\12

رقم الهيكل

| ر-ح | البيان | السنة 2017 | | | السنة 2018 | | |
|------|---|--------------|-------------|--------------|-------------|--------------|---------|
| | | الخارجي | الداخلي | المجموع | الخارجي | الداخلي | المجموع |
| 70 | مبيعات من المنتجات الملحقه | 80886691560 | 12103730969 | 107404710653 | 16624203223 | 90780507430 | |
| 72 | تغير مخزونات المنتوجات التامة و قيد التصنيع | 5372283710 | | 5975789925 | | 5975789925 | |
| 73 | الإنتاج المثبت | | | | | | |
| 74 | إعانات الإستغلال | | | | | | |
| | إنتاج السنة المالية (1) | 86258975270 | 12103730969 | 113380500578 | 16624203223 | 96756297355 | |
| 60 | مشتريات مستهلكة | 33474717622 | | 51560414801 | | 51560414801 | |
| \61 | خدمات خارجية | 22455961487 | 497720671 | 12442835968 | 1215791799 | 11227044169 | |
| 62 | واستهلاكات أخرى | | | | | | |
| | إستهلاك السنة المالية (2) | 55432958438 | 497720671 | 64003250769 | 1215791799 | 62787458970 | |
| | (1-2) القيمة المضافة للإستغلال (3) | 30826016832 | 11606010298 | 49377249809 | 15408411424 | 33968838385 | |
| 63 | مصاريف المستخدمين | 42175288062 | | 51519469838 | | 51519469838 | |
| 64 | الضرائب و الرسوم والمدفوعات المماثلة | 1266056471 | | 1385901374 | | 1385901374 | |
| | إجمالي فائض الإستغلال (4) | -12615327701 | 11606010298 | -3528121403 | 15408411424 | -18936532827 | |
| 75 | المنتجات العمليانية الأخرى | 977436503 | | 4042974727 | | 4042974727 | |
| 65 | الأعباء العمليانية الأخرى | 9609597 | | 5299006 | | 5299006 | |
| 68 | مخصصات الإهلاكات المؤونات خسائر القيمة | 9778736450 | | 11741842530 | | 11741842530 | |
| 78 | استرجاع خسائر القيمة والمؤونات | 4780956 | | 100800000 | | 100800000 | |
| | النتيجة العمليانية (5) | 21421456289 | 11606010298 | -11131490912 | 15408411424 | -26539902336 | |
| 76 | المنتوجات المالية | 132403 | | 75625 | | 75625 | |
| 66 | الأعباء المالية | | | | | | |
| | النتيجة المالية (6) | 132403 | | 75625 | | 75625 | |
| | (5+6) النتيجة العادية قبل الضرائب (7) | -21421323886 | 11606010298 | -11131415287 | 15408411424 | -26539826711 | |
| \695 | الضرائب الواجبة الدفع | | | | | | |
| 698 | على النتيجة العادية | | | | | | |
| \692 | الضرائب المؤجلة (تغيرات) | | | | | | |
| 693 | عن النتائج العادية | | | | | | |
| | النتيجة الصافية للسنة المالية (8) | -21421323886 | 11606010298 | -11131415287 | 15408411424 | 26539826711 | |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول حسابات النتائج (الملحق رقم 11)

الفرع الثاني: التحليل بواسطة النسب المالية هيكل الميزانية للسنتين 2018-2017

نسبة السيولة : (1) نسبة سيولة الأصول = الأصول المتداولة / مجموع الأصول

$$0,50 = \frac{145998071.12}{2896821162.97} = \text{نسبة سيولة الأصول}$$

(2) نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل

$$0,15 = \frac{145998071.12}{922993250.65} = \text{نسبة السيولة العامة}$$

(3) نسبة السيولة الخاصة (المختصرة) = الحقوق (قيم جاهزة + قيم محققة) / الديون قصيرة الأجل

$$1,03 = \frac{32977108.99}{31863554.00} = \text{نسبة السيولة الخاصة}$$

$$0,035 = \frac{32977108.99}{922993250.65} = \frac{\text{الخزينة}}{\text{ديون قصيرة الاجل}} = \text{نسبة السيولة الآنية}$$

نسب المديونية: (1) نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون

$$0 = \frac{0}{893613622.15} = \text{نسبة الاستقلالية المالية}$$

(2) قابلية التسديد = مجموع الديون / مجموع الأصول

$$1.33 = \frac{893613622.15}{667130969.75} = \text{قابلية التسديد}$$

النسب الهيكلية: (1) نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

$$0,09 = \frac{257593065.65}{2750823091.85} = \text{نسبة التمويل الدائم}$$

(2) نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

$$0 = \frac{0}{2750823091.85} = \text{نسبة التمويل الذاتي (الخاص)}$$

المطلب الثالث: التحليل المالي حسب طريقة التدفقات (جدول التمويل وجدول تدفقات الخزينة في

مؤسسة نפטال "وحدة تيارت

الفرع الأول: إعداد جدول التمويل

الجدول رقم(3-21): يمثل حساب التغير في رأس المال العامل:

| 2017 | 2018 | البيان |
|---------------|----------------|-------------------------------------|
| -255301502,06 | - 260076950,89 | الأموال الخاصة و ما شابهها والنتيجة |
| 3314670,00 | 4214670,00 | الديون طويلة الأجل |
| -251986832,06 | -255862280,89 | الأموال الدائمة |
| 404114393,77 | 537925946,01 | الأصول الثابتة |
| -656101225,83 | -793788226,9 | رأس المال العامل الدائم |
| 156351283,39 | 129205023,75 | الأصول المتداولة |
| 812452509,22 | 922993250,65 | ديون قصيرة الأجل |
| 656101225,83 | -793788226,9 | رأس المال العامل الصافي |
| 1449889452.7 | | التغير في رأس المال العامل |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

الجدول رقم(3-22): يمثل حساب القدرة على التمويل الذاتي

| 2017 | 2018 | البيان |
|----------------|---------------|--|
| - 255301502,06 | -260076950,89 | النتيجة الصافية |
| 654682037,64 | 2229690193,21 | الاهتلاكات |
| 830745,00 | 1730745,00 | الموؤنات ونقص القيم |
| 0 | 0 | فوائض القيمة الناتج عن التنازل على استثمارات |
| 0 | 0 | نواقص القيمة الناتج عن التنازل على الاستثمارات |
| 0 | 0 | استرجاعات الاهتلاكات والموؤنات ونقص القيم |
| 0 | 0 | قسط إعانات الاستثمار المحولة للنتيجة |
| 400211280,58 | 1971343987,32 | القدرة على التمويل الذاتي |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

الجدول رقم(3-23): يمثل حساب الاحتياج في رأس المال العامل

| 2017 | 2018 | البيان |
|--------------|---------------|--|
| 111185071,82 | 96227914,76 | الأصول المتداولة عدا النقدية (1) |
| 156351283,39 | 129205023,75 | الأصول المتداولة |
| 45166211,57 | 32977108,99 | النقدية |
| 812452509,22 | 922993250,65 | الديون قصيرة الأجل عدا السلفات المصرفية (2) |
| 812452509,22 | 922993250,65 | الديون قصيرة الأجل |
| 0 | 0 | سلفات مصرفية |
| -701267437,4 | - 826765335,9 | الاحتياج أو الفائض في رأس المال العامل (2-1) |
| 125497898.5 | | التغير في الاحتياج أو الفائض من رأس المال العامل |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

التعليق:

- إحصاء الاستخدامات الجديدة "احتياجات التمويل"، والموارد الجديدة التي انتفعت بها المؤسسة خلال الدورة سواء كانت داخلية أو خارجية.

- تحليل التغيرات التي تمس ذمة المؤسسة، والمتمثلة في الحركات المحاسبية.

- تلخيص العمليات التي قامت بها المؤسسة وتفسير تأثيرها على الخزينة.

الجدول رقم (3-24): يمثل حساب التغير في الخزينة

| 2017 | 2018 | البيان |
|--------------|----------------|--|
| 656101225,83 | -793788226,9 | رأس المال العامل |
| -701267437,4 | - 826765335,89 | الاحتياج أو الفائض من رأس المال العامل |
| 45166211,57 | 32977108,99 | الخزينة |
| 284610897.4- | | التغير في الخزينة |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

الجدول رقم (3-25): يمثل حساب الديون في بداية ونهاية الدورة

| 2017 | 2018 | البيان |
|-------------|-------------|--|
| 19071218,62 | 15476697,84 | الديون في بداية المدة |
| 0 | 0 | القروض المحصل عليها خلال الدورة |
| 4837145,08 | 14234073,54 | تسديد الديون المحصل عليها خلال الدورة |
| 14234073,54 | 12992772,84 | الديون في نهاية الدورة بالاعتماد على جدول تدفقات الخزينة |
| 2483925,00 | 2483925,00 | الديون في نهاية الدورة من الميزانية الختامية |

| | | |
|-------|--------------|--------------|
| الفرق | -10508847,84 | -11750148,54 |
|-------|--------------|--------------|

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

الجدول رقم (3-26): إعداد جدول التمويل من (أعلى الجدول)

| الموارد | 2018 | 2019 |
|---------------------------------|---------------|--------------|
| القدرة على التمويل الذاتي (CAF) | 1971343987,32 | 400211280,58 |
| الزيادة في الأموال الخاصة | 0 | 0 |
| التنازل عن الاستثمارات | 0 | 0 |
| الحصول على قروض جديدة | 0 | 0 |
| الاستخدامات | 1971343987,32 | 400211280,58 |
| حيازة استثمارات جديدة | | |
| تثبيتات معنوية | 0 | 0 |
| تثبيتات عينية | 518760637,20 | 38327585,00 |
| تثبيتات مالية | 19165308,81 | 16786808,77 |
| تقسيمات الأرباح على الشركاء | 0 | 0 |
| تسديد الديون البنكية | 0 | 0 |
| النقصان في الأموال الخاصة | 0 | 0 |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

الجدول رقم (3-27): إعداد جدول التمويل (أسفل الجدول)

| التغيير في رأس المال العامل الصافي 2017\2018 | 2018 | 2017 | احتياج (1) | فائض (2) | الرصيد (1-2) |
|---|--------------|--------------|---|-------------|--------------|
| المخزونات | 85530197,88 | 96986936,27 | | 11456738,39 | |
| العملاء | 3980019,38 | 7350643,98 | | 3370624,6 | |
| حسابات مدينة أخرى | 4237161,58 | 4644608,30 | | 407446,72 | |
| ضرائب وما شابهها | 2480535,92 | 2202883,27 | 277652.65 | | |
| حقوق أخرى | 0 | 0 | 0 | | |
| الموردون و الحسابات الملحقه | 31863554,00 | 27189974,21 | 4673579,79 | | |
| الضرائب | 0 | 0 | 0 | | |
| ديون أخرى | 891129696,65 | 785262535,01 | 105867161,64 | | |
| المجموع | | | 110818394.08 | 45569809.71 | |
| | | | التغير في الاحتياج من رأس المال العامل BFR أو الفائض من ر م ع (1) | | |
| الخزينة | 32977108,99 | 45166211,57 | | 12189102.58 | 125497898,48 |
| خزينة الخصوم | 0 | 0 | | | |

| | |
|-------------|--|
| 12189102.58 | التغير في الخزينة الصافي (2) |
| 24378205.16 | التغير في رأس المال العامل الصافي 2017\2018(1)+(2) |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

التعليق: الموارد الدائمة: القدرة على التمويل الذاتي:

إن حساب القدرة على التمويل لمؤسسة نפטال بتيارت تتمثل في عنصرين نتيجة الدورة والاهتلاكات رغم نقص بعض المعلومات المتعلقة بزيادة أو نقصان القيم المتعلقة بالتنازل عن الاستثمارات، حيث نجد في الملحق الخاص بالحيازة والتنازل عن الأصول نقصان في الاستثمارات العينية في سنة 2018 بقيمة تقدر بـ: 480433052,20 دج عن سنة 2017. ونظرا لعدم اكتمال المعلومات بسبب رفض إطارات المحاسبة للمؤسسة منحنا ميزان المراجعة لثلاث سنوات تعذر علينا معرفة فوائض ونواقص القيم للاستثمارات المتنازل عنها. كما أنه في الملحق المتعلق بجدول الاهتلاكات من الميزانيتين للسنتين 2017 و 2018 نجد نقصان في حساب الاهتلاكات بمبلغ 1575008155,6 دج لكن في الجدول المتعلق بحساب الحيازة على الاستثمارات لا نجد أي مبلغ يخص التنازل على الاستثمارات ولا توجد أي ملاحظة في جدول حسابات النتائج أو في الملاحق لنشرح هذا النقص.

كما أن مؤسسة نפטال بتيارت تعتبر بالنسبة للشركة الأم المتواجدة بالشرقة مؤسسة تكاليف وتقدير المبيعات ولذا لا يوجد لديها قيمة للأموال الخاصة لأنها تحدد من طرف المؤسسة الأم.

الرفع في الديون المالية: إن مبلغ الديون لمؤسسة نפטال وحدة تيارت كبير جدا بالمقارنة مع رأس المال حيث أنه يفوق رأس المال بمرتين تقريبا، كما أن حجم الاستدانة في الشركة في ارتفاع مستمر من سنة إلى أخرى كما هو موضح في الجدول المتعلق بالديون.

إن غياب الملحق المتعلق بميزان المراجعة للمؤسسة صعب علينا حساب مبلغ الديون المحصلة خلال كل دورة ومبلغ الديون المسددة خلال كل دورة.

الفرع الثاني: إعداد جدول تدفقات الخزينة

الجدول رقم (3-28): يمثل جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة:

الطريقة المباشرة 2018-13

وحدة GPL تيارت

| السنة ن-1 | السنة ن | | |
|---------------|----------------|--|----------------|
| 10189644.21 | 35433363.75- | تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية | A1 |
| | | تحويلات الأموال (الوحدة) (رصيد صفري) | 000000 |
| 1136747865.74 | 1309140681.15 | تخصيلات المقبوضة من عند الزبائن | 100001 |
| 103972644.87- | 119629442.51- | المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين | 100002 |
| 1072337.49- | 1059171.73- | الفوائد و غيرها من المصاريف المالية المدفوعة | 100003 |
| | | الضرائب عن النتائج المدفوعة | 100004 |
| | | استئناف الحصول على الأموال الصادرة | 100005 |
| 513787373.00 | 580526317.00 | استئناف الأموال الواردة | 100006 |
| 405524536.60- | 455111284.77- | المبالغ المدفوعة للأشخاص | 100007 |
| - | 1345287253.11- | التحويلات الصادرة | 100008 |
| 1126894315.44 | | التحويلات الواردة | 100009 |
| 4441554.00- | 3816000.00- | الدولة، السلطات العامة، المنظمات الدولية | 100010 |
| | | المجموع الأخرى للحسابات | 100011 |
| | | المدفوعات الأخرى للحسابات | 100012 |
| 1559793.87 | 197209.78- | القيم النقدية | 100013 |
| | | الحركة المالية داخل الهيكل | 100014 |
| | | تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية | A2 |
| | | تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها) | 200001 |
| 10189644.21 | 35433363.75- | صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية | مجموع A |
| 4733731.15- | 23275148.67 | تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار | B1 |
| 1492483.40- | 44500.00- | المسحوبات عن اقتناء تثبيبات عينية أو معنوية >30.000دج | 300000 |
| 3241247.75- | 1724241.33- | المسحوبات عن اقتناء تثبيبات عينية أو معنوية | 300001 |
| | 25043890.00 | التخصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيبات عينية أو معنوية | 300002 |
| | | المسحوبات عن اقتناء تثبيبات مالية | 300003 |
| | | التخصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيبات مالية | 300004 |
| | | الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية | 300005 |

| | | | |
|-------------|--------------|---|-------------|
| | | الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة | 300006 |
| 4733731.15- | 23275148.67 | صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار | مجموع B |
| | | تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل | C1 |
| | | التحصيلات في أعقاب إصدار الأسهم | 400001 |
| | | الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها | 400002 |
| | | التحصيلات المتأتية من القروض | 400004 |
| | | تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة | 400005 |
| | | صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل | مجموع C |
| | | تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات | 500001 |
| 5455913.06 | 12158215.08- | تغير أموال الخزينة في الفترة A+B+C | T=A+B +C |
| 39710298.51 | 45166211.57 | أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية | E |
| 45166211.57 | 33007996.49 | أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية | F |
| 5455913.06 | 12158215.08- | تغير أموال الخزينة خلال الفترة | V=F-E |
| | | المقاربة مع النتيجة المحاسبية | R=V-T |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول تدفقات الخزينة (الملحق رقم 12):

التعليق:

- إظهار المصادر والاستخدامات للنقدية الناجمة عن العمليات التشغيلية المستلمة والمسددة.
- تسهيل عملية الفهم لدى المستثمرين.
- مجموع قيمة التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية سيكون متساوي وفق كلا الطريقتين المباشرة وغير المباشرة.

- بندي الأنشطة الاستثمارية و التمويلية متطابقة وفق كلا الطريقتين.

- مؤشر كفاية التدفقات النقدية التشغيلية = التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية / الخصوم

- المتداولة ، يوضح هذا المؤشر قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية اللازمة لتغطية التزاماتها

- مؤشر التدفقات التشغيلية = $\frac{\text{التدفق الخزينة من أنشطة التشغيلية}}{\text{الخصوم المتداولة}}$

$$0,04 = \frac{3543336375}{749520503.52} =$$

- مؤشر النقدية التشغيلية = التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية / النتيجة الصافية

يقيس هذا المؤشر قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي صافي.

- مؤشر النقدية التشغيلية = $\frac{\text{التدفق الخزينة الصافية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{النتيجة الصافية}}$

$$\text{مؤشر النقدية التشغيلية} = \frac{3543336375}{-11131415287} = -0,31$$

- مؤشر التدفق النقدي التشغيلي = التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية / رقم الأعمال

ويبين هذا المؤشر كفاءة المؤسسة في تحصيل النقدية من الزبائن.

- مؤشر تدفق الخزينة التشغيلي = $\frac{\text{التدفق الخزينة الصافية من أنشطة التشغيلية}}{\text{رقم الاعمل}}$

$$\text{مؤشر تدفق الخزينة التشغيلي} = \frac{3543336375}{107404710653} = 0,03$$

- مؤشر التغطية النقدية = التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية / إجمالي التدفقات النقدية الخارجة

للأنشطة الاستثمارية والتمويلية

يوضح هذا المؤشر مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها الاستثمارية والتمويلية، وما مدى الحاجة إلى

التمويل عن طريق الاقتراض أو بواسطة الملكية أو كلاهما.

- مؤشر التغطية النقدية = $\frac{\text{التدفق الخزينة الصافية من أنشطة التشغيلية}}{\text{إجمالي التجفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية}}$

$$\text{مؤشر التغطية النقدية} = \frac{3543336375}{2327514867} = -1,52$$

الفرع الثالث: تحديد الوضعية المالية لمؤسسة نפטال "وحدة تيارت" GPL باستخدام التحليل المالي

الديناميكي

نسبة التعثر حسب نموذج kida:

$$X_1 = \text{صافي الربح بعد الفائدة و الضريبة} / \text{الموجودات}$$

$$- 0,14 = \frac{-11131415287}{667130969,75} = X_2$$

$X_2 =$ مجموع حقوق الملكية / مجموع المطلوبات

$$0 = \frac{0}{667130969,76} = X_2$$

$X_3 =$ الموجودات السائلة / المطلوبات المتداولة

$$0,25 = \frac{32977108,99}{129205023,75} = X_3$$

$X_4 =$ المبيعات / الموجودات

$$0,41 = \frac{113380500578}{2750823091,85} = X_4$$

$X_5 =$ النقدية / مجموع الموجودات

$$0,04 = \frac{32977108,99}{667130969,76} = X_5$$

$$Z = 1.042X_1 + 0.42X_2 - 0.461X_3 + 0.463X_4 + 0.27X_5$$

$$0,1456 - = (0,04)0,27 + (0,41)0,463 + (0,25)0,461 + (0)0,42 + (- 0,14) 1,04 = Z$$

$$0,0108 + 0,18983 + 0,11525 + 0 + 0,46148 = Z$$

التعليق: هذا النموذج يقيس حجم النقدية المتاحة للمؤسسة مقارنة بإجمالي استثماراتها في الأصول، فكلما ارتفع هذا المؤشر يعتبر دليلاً على توفر السيولة اللازمة للوفاء بالالتزامات المالية المستحقة عليها وبالتالي ينعدم تعرض المؤسسة للفشل المالي، أما إذا انخفض فإنه يعتبر مؤشراً على عدم توفر السيولة لدى المؤسسة للوفاء بديونها مما يؤدي إلى احتمال تعرضها للفشل المالي. يتضح أن هذا المؤشر يبين إمكانية المؤسسة في الاحتفاظ بالنقد لفترة طويلة مما يعزز فرص الاستثمار في مجالات متعددة.

تم بناء هذا النموذج على فرضية أساسية هي أنه ليس بإمكان المراجع الاعتماد على تقديراته الشخصية في اتخاذ قراره بشأن الاستمرارية فتم وضع النموذج.

نتائج هذا النموذج إذا كانت ايجابية فإن المشروع يكون في حالة أمان من الفشل المالي، أما إذا كانت النتيجة سالبة فإن المشروع مهدد بالفشل المالي، وقد أثبت هذا النموذج قدرته التنبؤية قبل سنة من واقعة الإفلاس. وأنه يعتمد على المؤشرات المالية المشتقة من قائمتي الدخل والمركز المالي.

على الرغم من كل العمليات الاستثمار والتمويل للخزينة خلقت فائض بقيمة 12189102.58 دج إلا أن عمليات التسيير بما فيها عمليات الاستغلال سمحت بتحقيق فائض يعمل على تمويل مصاريف المديرية المسجلة من أجور وغيرها من المصاريف ما يؤكد أن وضعية المؤسسة مريحة ولها القدرة على التمويل الذاتي مما يعكس ايجابية مردوديتها.

نظرا لتبعية مؤسسة نפטال للمؤسسة الأم بالشرقة التي تجرّها تخصيص نتيجتها إلى مصاريف المديرية المتمثلة في كل من مصاريف المستخدمين، المصاريف المباشرة وغير المباشرة، تغطية ديون الحوادث الطارئة والكوارث وغيرها، تكون هنا النتيجة الصافية لمؤسسة نפטال GPL "وحدة تيارت" سالبة تمثل خسارة.

خلاصة:

لقد تمكنا من خلال هذا الفصل، من التعرف على تجربة المؤسسة الوطنية لتوزيع وتسويق المنتجات البترولية "نפטال"، في رفعها تحدي استخدام التحليل المالي الديناميكي، خلال عدة سنوات من العمل المتواصل والأبحاث

المستمرة، خاضتها إطارات المؤسسة في بناء النظام بما يتلائم ويتوافق مع هيكلها التنظيمي ونشاطها الذي يمتاز بالتعقيد.

وذلك أن التحليل المالي المتماشي مع المعايير الدولية أصبح ضرورة حتمية واجبة الاعتماد من طرف كل المؤسسات عموماً، والإستراتيجية منها على وجه الخصوص، كما هو الشأن لمؤسسة نفضال، خاصة بعد هبوب رياح العولمة التي لا ترحم.

ولقد حاولنا في هذا الفصل التعرف على واقع الوضعية المالية لمؤسسة نفضال فبدأنا بتقديم تعريف شامل لها، بالإضافة إلى عرض أهم نشاطاتها، كما تطرقنا كذلك إلى الهيكل التنظيمي لها، ثم عرضنا الميزانيات المالية للسنتين 2017 و2018 ومن خلال قيامنا بتحليلها وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، يمكن القول أن المؤسسة تمكنت من تحقيق توازن مالي خلال فترة الدراسة وهذا ما يوضحه جدول حسابات النتائج، لكن رغم هذا إلا أن المؤسسة تبقى تعاني من بعض الإختلالات التي تم التوصل إليها من خلال دراستنا هذه والمتمثلة في وجود سيولة مجمدة وليست في صالح المؤسسة، إذ يجب عليها استغلال هذا الفائض في مشاريع استثمارية أخرى، كما أن المؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية، كذلك لاحظنا أن المؤسسة لها عدة جوانب ايجابية منها قدرتها على تغطية ديونها قصيرة الأجل وأنها تحقق توازنها المالي.

وبما أن مؤسسة نفضال تعمل في محيط يتسم بالتغير الدائم فهذا ما أدى إلى تحليل هذه التغيرات من خلال دراسة المحيط الداخلي للمؤسسة لاكتشاف نقاط القوة للاستفادة منها ونقاط الضعف لتفاديها، ومن ثم دراسة المحيط الخارجي لاقتناص فرص ابتعاد التهديدات، كما هناك تأثيرات متبادلة بين المؤسسة بمحيطها والمحيط.

لقد قمنا من خلال بحثنا هذا بدراسة أهم التحليل المالي الديناميكي في مواجهة التعثر المالي للمؤسسة الاقتصادية وقد كان هدفنا من وراء ذلك معرفة الوضعية المالية للمؤسسة إذا كانت جيدة أم لا، كما حددت الدراسة الميدانية في مؤسسة نفضال "وحدة تيارت"، حاولنا أن نناقش هذا الموضوع من خلال الإجابة عن الإشكالية الرئيسية للدراسة والتي تمحورت حول دور التحليل المالي الديناميكي وكيفية مواجهة التعثرات المالية للمؤسسة من خلال استخدامه.

حاولنا التطرق في الجانب النظري لإشكالية الدراسة لفصلين، حيث تناولنا الإطار المفاهيمي للتحليل المالي، إذ حاولنا من خلاله معرفة مختلف المفاهيم المتعلقة بالتحليل المالي، أهميته وأهدافه بالإضافة إلى استخداماته، من ثم إلى خطوات التحليل المالي ومصادره والجهات المستفيدة منه، وأيضا في هذا الجانب تطرقنا في الفصل الثاني إلى التعثرات المالية في المؤسسة الاقتصادية وأهدافها المالية، كما تطرقنا إلى أنواع التنبؤ بالفشل وأسبابه وإلى كل من التحليل المالي الساكن والديناميكي وتقنياته لمواجهة التعثر المالي، حيث توصلنا إلى أن التحليل المالي هو تشخيص للوضعية المالية للمؤسسة من مختلف جوانبها، من أجل تحديد نقاط الضعف والبحث عن أسبابها وطرق معالجتها، ومعرفة نقاط القوة من أجل الحفاظ عليها واستمراريتها.

أما الفصل الثالث قمنا بعرض شامل لمؤسسة نفضال الأم و"وحدة تيارت" GPL وهيكلها التنظيمي مع توضيح أهميتها و أهدافها كما تطرقنا إلى تحديد نتيجة التحليل المالي الديناميكي في المؤسسة عن طريق إدراج هياكل الميزانية المالية للمؤسسة للسنتين 2017-2018 وتوضيحها بالتفصيل، مع وضع جدول حسابات النتائج وكيفية استخدام التقارب البنكي، والتحليل المالي للمؤسسة حسب طريقة التدفقات (جدول التمويل وجدول تدفقات الخزينة)، مع الإيضاح في الأخير إلى تحديد الوضعية المالية للمؤسسة نفضال "وحدة تيارت" والتي تعتبر تلخيص للعمل المنجز في عملية التحليل المالي الديناميكي من البداية إلى النهاية.

توصلنا للإجابة عن فرضيات البحث كما يلي:

- بالنسبة للفرضية الأولى: يستخدم التحليل المالي الديناميكي في المؤسسة الاقتصادية للكشف عن الانحرافات والقيام بالتصحيحات اللازمة، كما يساعد في وضع الخطط المستقبلية لمعرفة استراتيجية المؤسسة على المدى البعيد، والتنبؤ بوضعيتها وهذا ما يثبت صحة الفرضية التي تقوم على أن استعمال التحليل المالي الديناميكي يسمح لنا بالكشف عن نقاط القوة والضعف للمؤسسة وذلك لمواجهة تعثراتها المالية.

- بالنسبة للفرضية الثانية: تستعين المؤسسة في مجال تسييرها إلى أدوات التحليل المالي وذلك لمراقبة نشاطها من أجل ضمان الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وفق أهداف المؤسسة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية التي تقوم على أن التحليل المالي من أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسة في مجال التسيير من أجل التحقق من بلوغها الأهداف المراد تحقيقها.
- بالنسبة للفرضية الثالثة: من خلال دراستنا التطبيقية تبين لنا صحة الفرضية الثالثة بأن استخدام التحليل المالي الديناميكي يساعد في الكشف عن الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية وله دور في تصنيفها إلى مؤسسة متعثرة أو غير متعثرة مالياً.

نتائج الدراسة:

علينا أن نميز بين نوعين من النتائج: النتائج النظرية المتوصل إليها من خلال البحث، والنتائج العملية الميدانية المتوصل إليها من خلال تحليل القوائم المالية لمؤسسة نפטال "وحدة تيارت".

أ- النتائج النظرية:

- يعتبر التحليل المالي تقنية من تقنيات التسيير، فهو يهدف إلى تشخيص و تحليل الوضعية المالية في المؤسسة بغرض تحديد نقاط القوة والضعف من أجل تحسينها وجعلها أكثر قوة والعمل على تصحيح نقاط الضعف والتخلص منها.
- إن التحليل المالي للقوائم المالية هو أحد أهم الأدوات التي يمكن استخدامها بواسطة الإدارة والأطراف الخارجية لغرض الحصول على معلومات ومؤشرات إضافية تساعد في التنبؤ بفشل المؤسسة عن طريق تحويل الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية من مجرد أرقام مطلقة بدون أي دلالات إلى أرقام لها مدلولاتها.
- يقوم الحكم على وضعية المؤسسة على تحديد الأهمية بين النتائج والموارد المستخدمة بحيث يهدف إلى التحقق من بلوغ الأهداف المخططة والمحددة مقدما من جهة، وقياس كفاءة استخدام الموارد البشرية والمادية المتاحة من جهة أخرى، والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة وتحقيق الأهداف المرجوة.
- أهمية استخدام أدوات التحليل المالي وذلك لتحليل النتائج و معرفة الوضعية المالية للمؤسسة والتقليل من آثارها السلبية مستقبلا.

- تتوفر مؤسسة نفضال "وحدة تيارت" على مديرية تتابع مراجعة القوائم المالية تساعدنا كثيرا في مراقبة الأداء المالي للمجمع ككل، وذلك راجع لتوفرها على ميكانيزمات داخلية حيث تعتبر نقطة ايجابية للمؤسسة.

ب- النتائج التطبيقية:

من خلال إسقاط الدراسة النظرية على مؤسسة نفضال "وحدة تيارت" توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات، من أهمها:

- بالنسبة للسيولة فإن المؤسسة لا تحتفظ بقدر كاف من السيولة خلال سنتي 2017-2018 وهذا ما لا يسمح لها بالقيام بمختلف أنشطتها وكذلك تسديد التزاماتها قصيرة الأجل.
- المؤسسة لم تحقق توازنا ماليا على المدى الطويل وهذا ما يعكسه جدول تدفقات الخزينة.
- المؤسسة تعتمد على موارد طويلة الأجل في التحصيلات عن عمليات التنازل عن التثبيات العينية أو المعنوية وذلك يظهر عن طريق التحليل المالي حسب طريقة التدفقات.
- تقوم مؤسسة نفضال بالتنبؤ بمبيعاتها وتحقق ذلك، أما نتيجتها دائما تكون موجهة للمؤسسة الأم بالشراسة وذلك لتغطية نفقاتها من أجور العمال وغيرها وبالتالي تعتبر نتيجتها دائما سالبة.

التوصيات:

من خلال دراستنا للجوانب المتعددة لهذا الموضوع، يمكننا الخروج بجملة من التوصيات والاقتراحات الضرورية من أجل تحسين وتطوير التحليل المالي للقوائم المالية في المستقبل، وهي:

- محاولة التعمق أكثر في عملية التحليل المالي في المؤسسات.
- تجديد البرامج البيداغوجية للمحاسبة و التحليل المالي و تشجيع الكتابات في هذا الشأن للمساعدة في تكوين الإطارات قصد التحكم في زمام الأمور مستقبلا.
- ضرورة تحسين التعليم العالي وكذا التدريب عن طريق توثيق العلاقة بين الجانب الأكاديمي والجانب المهني.
- إعطاء أهمية بالغة لعملية التحليل المالي الديناميكي وهذا للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية وهذا لمواجهة تعثراتها المالية.
- الاعتماد على تقنيات وأساليب حديثة.

آفاق البحث:

تناولنا في هذه المذكرة موضوع دور التحليل المالي الديناميكي في مواجهة التعثرات المالية، وأثناء الدراسة لوحظ أن هذا الموضوع خصب يحتوي على جوانب مهمة لم يكن بوسعنا التطرق إليها نظرا لحدود الدراسة، ولذا سوف نقترح جملة من المواضيع يمكن تناولها مستقبلا والتي نراها مكملة لهذا البحث:

- دور التحليل المالي الديناميكي في كيفية اتخاذ القرارات.
- دور التحليل المالي الديناميكي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة.
- مواجهة التعثرات المالية للمؤسسة الاقتصادية والتنبؤ بالفشل.

أولاً: المراجع باللغة العربية:

• الكتب:

1. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
2. أيمن الشنطي، عامر شقر، الإدارة و التحليل المالي، دار البداية، عمان، 2004.
3. جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، ط1، دار النهضة العربية، الإسكندرية، 1987.
4. جميل أحمد توفيق، الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، 1986.
5. دونالد كيسو، جيري ويجانت، المحاسبة المتوسطة، تعريب أحمد حجاج، الجزء الثاني، دار المريخ، الرياض، 2005.
6. رشاد العطار، الإدارة المالية والتحليل المالي، دار البركة للنشر و التوزيع، عمان، 2001.
7. الزبيدي حمزة محمود، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، ط2، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2010.
8. زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
9. السالم سعيد، نظرية المنظمة-الهيكل والتصميم، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000.
10. السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000.
11. سعيدة بورديمة، مطبوعة دروس التسيير المالي، جامعة 08 ماي 1945، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قلمة، 2014-2015.
12. شاكر نبيل عبد السلام، الفشل المالي للمشروعات: التشخيص، التنبؤ، العلاج، منهج التحليل، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1989.
13. شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
14. صالح مهدي محسن العامري، الإدارة والأعمال، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
15. صخري عمر، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2003.
16. عامر عبد الله، التحليل والتخطيط المالي المتقدم، ط1، دار البداية، عمان، 2015.

17. عباس عبد الله الحسين مُجّد، التحليل المالي للتقارير والقوائم المالية والتنبؤ بحالات العسر والفشل المالي، مطبعة جي تاون، الخرطوم، 2015.
18. عبد الرزاق بن حبيب، اقتصاد وتسيير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2006.
19. عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي - اتجاهات معاصرة-، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008.
20. عمر عيسى حسن الجهماني، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر المصارف- دراسة ميدانية، معهد الإدارة العامة، المجلد41، العدد01، الرياض، 2001.
21. مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
22. مُجّد الصيرفي، إدارة المال: تحليل هيكله، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.
23. مُجّد صالح الحناوي، أساسيات الإدارة المالية، دار الجامعية، القاهرة، 2002.
24. مُجّد عادل العاقل، مبادئ التحليل الاقتصادي، جامعة حلب، 1979.
25. مُجّد مطر، التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2000.
26. مخليفي عيسى، مطبوعة دروس لمقياس اقتصاد المؤسسة، جامعة مُجّد خيضر، بسكرة، ص02.
27. مفلح مُجّد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
28. منير شاكر مُجّد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005.
29. ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي، ط1، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.
30. نعيم نمر داوود، التحليل المالي دراسة نظرية تطبيقية، ط1، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
31. هيثم مُجّد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، ط1، دار الفكر عمان، الأردن، 2000.
32. وليد ناجي الحياي، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2000.

33. وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009.

34. وليد ناجي الحياي، الإتجاهات المعاصرة في التحليل المالي (منهج علمي وعملي متكامل)، مؤسسة الوراق، عمان، 2004.

• مذكرات التخرج:

1. بن حميدة ندى، التحليل المالي باستخدام جدول تدفقات الخزينة وجدول التمويل دراسة حالة ملبنة الحضنة مسيلة، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة مُجَّد بوضياف، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، منشورة، 2014-2015.

2. تريكي ليلي، قياس الأداء المالي والتنبؤ بالفشل دراسة حالة مؤسسة مطاحن بن حمادي ببرج بوغريو، مذكرة ماستر تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة مُجَّد بوضياف مسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، منشورة، 2014/2015.

3. جهاد حمدي اسماعيل مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العامة في فلسطين-دراسة تطبيقية، الجامعة الإسلامية، كلية الاقتصاد، مذكرة ماجستير، منشورة، غزة، 2010.

4. رياض حميدان شحادة، استخدام النسب المالية والتحليل التمييزي في التنبؤ بتعثر شركات التأمين المساهمة العامة الأردنية، مذكرة ماجستير، جامعة آل البيت، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، منشورة، 2005، عمان.

5. عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم، شهادة ماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة مُجَّد خيضر، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، 2001-2002.

6. عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر-دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، منشورة، غزة، 2008.

7. عمر عبد الحميد مُجَّد، قائمة التدفقات النقدية كأداة في التنبؤ بالفشل للبنوك التجارية-دراسة تطبيقية، الجامعة العربية، كلية الدراسات العليا الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مذكرة ماجستير، منشورة، القاهرة، 2010.

8. عوض الله جعفر الحسين، دور التحليل المالي في التنبؤ بإعسار البنوك، مذكرة ماجستير، جامعة أم درمان الإسلامية، منشورة، الخرطوم، 2006.
9. مراد قاسم عيد سليمان، التنبؤ بالتدفقات التقديرية التشغيلية، مذكرة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، منشورة، 2003.

• المجالات:

1. أحمد رجب عبد الملك عبد الرحمن، المدخل التحليلي للقوائم المالية المنشورة كأداة للتنبؤ بالتعثر المالي للشركات المسجلة في سوق المال المصري- دراسة تطبيقية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، جامعة سوهاج، كلية التجارة، المجلد 26، العدد 2، سوهاج، مصر، 2012.
2. جلال عبد الحليم حربي، الأساليب الكمية المستخدمة في التحليل المالي لشركات التأمينات العامة، مجلة المحاسبة و التجارة و التأمين، جامعة القاهرة، كلية التجارة، العدد 68، القاهرة، 2007.
3. الخموسي الحليوي، أحمد الشريف، مدى أهمية النسب المالية المشتقة من قائمتي الدخل والمركز المالي للتنبؤ بالفشل المالي في الشركات الصناعية العامة، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، ليبيا، العدد 2، 2015/01/05.
4. رافعة ابراهيم الحمداني، ياسين طه ياسين، استخدام نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي- دراسة تطبيقية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 5، العدد 10، الأنبار، 2013.
5. زهرة حسن العامري، السيد علي خلف الركابي، أهمية النسب المالية في تقييم الأداء-دراسة ميدانية، مجلة الإدارة و الاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 63، بغداد، 2007.
6. سمير عباس أحمد، عبد علي حنظل، استخدام النسب المالية كأداة لتقييم كفاءة الأداة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 32، بغداد، 2012.
7. عبد الشكور عبد الرحمن موسى، أهمية القوائم المالية في التنبؤ بالتعثر المالي، مجلة الدراسات المالية المحاسبية و الإدارية، السعودية، العدد 7، جوان 2017.
8. عبد المليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية: مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، نوفمبر، جامعة بسكرة، 2001.

9. عبد الناصر علك حافظ، أثر التمويل الطويل الأجل في صافي الربح-دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد7، العدد20، بغداد، 2012.
10. عماد صالح النعمة، تقويم أداء الشركات باستخدام النسب المالية-دراسة تطبيقية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد9، تكريت، 2008.
11. فراس خضير الزبيدي، التنبؤ بتعثر الشركات المساهمة العامة الصناعية العراقية باستخدام النسب المالية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية، كلية الإدارة و الاقتصاد، المجلد15، العدد4، 2013.
12. محمد تيسير عبد الحكيم الرجبي، دور البيانات المالية و الاقتصادية في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة العامة الأردنية باستخدام تحليل اللوجستي، مجلة آفاق جديدة، مجلد19، العدد1و2، الأردن، 2007.
13. محمد عطية مطر، أحمد نواف عبيدات، دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تحسين دقة النماذج المبنية على نسب الاستحقاق وذلك للتنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد3، العدد4، عمان، 2007.
14. وحيد محمود رمو، سيف عبد الرزاق محمد الوتار، استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية: دراسة على عينة من شركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة تنمية الرفدين، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 100، 2010 .

• المحاضرات والملتقيات:

1. خري عبد الناصر، محاضرات في مقياس مالية المؤسسة، جامعة بن يوسف بن خدة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2009/2008.

2. الشريف الريحان وآخرون، الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية من التشخيص إلى التنبؤ ثم العلاج، القسطنطينية: جامعة منتوري، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الملتقى الوطني حول المخاطر في المؤسسات الاقتصادية من 21-22 أكتوبر، 2012.

• الجريدة الرسمية:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 2009.

• الوثائق:

1. وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1. Colasse Bernard, Op. Cit, 1993.
2. Entreprise nationale de Raffinage et de Distribution des produits Pétroliers, Naftal News 11, Numéro spécial-avril 2018.
3. Geudi Norbert, Finance d'entreprise les règles du jeu, Edition: Organisation, 1997.
4. Patrik Piget , La gestion financière, Edition Economica, 1998, p 89.
5. Richard Lewis, David Pendrill, **Advanced Financial Accounting**, 6th.ed, Financial Times Prentice-Hall, Inc, 2000.
6. Tayeb Zitoun , **Analyse financière**, Alger: Berti Editions, 2003.

• المواقع الإلكترونية:

1. <http://cours-ifcs-brunopoupin.wifeo.com/documents/Techniques-Quantitatives-de-Gestion.pdf>
2. www.naftal.dz

الملحق رقم 03



BRANCHE GPL

DISTRICT GPL : TIARET

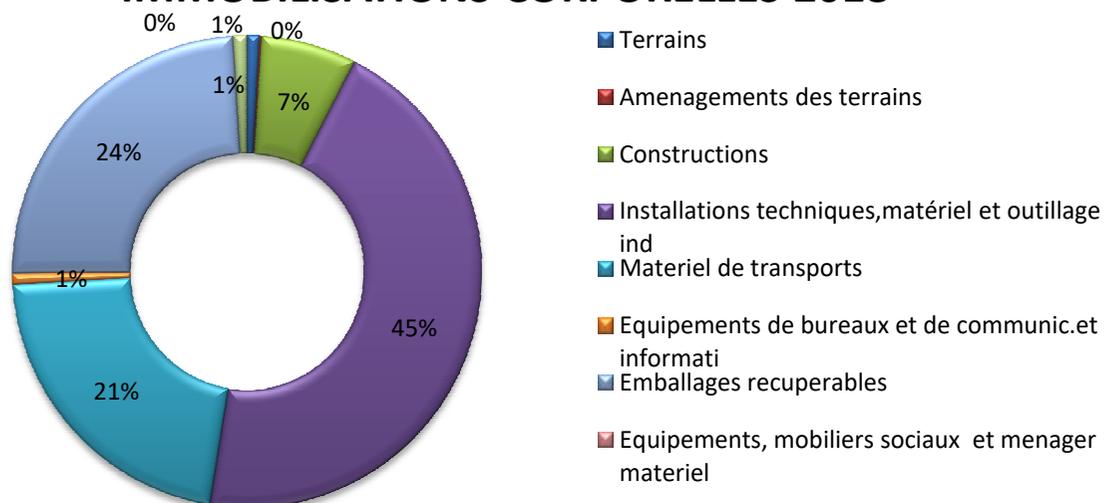
| ACTIF NON COURANT | 2018 | 2017 | VARIATION | |
|-----------------------------|----------------|----------------|----------------|-------|
| | | | MONTANT | TAUX% |
| IMMOBILISATIONS CORPORELLES | 518,760,637.20 | 387,327,585.00 | 131,433,052.20 | 34% |
| IMMOBILISATIONS FINANCIERES | 19,165,308.81 | 16,786,808.17 | 2,378,500.64 | 14% |
| TOTAUX | 537,925,946.01 | 404,114,393.17 | 133,811,552.84 | |

| ACTIF COURANT | 2018 | 2017 | VARIATION | |
|---------------------|----------------|----------------|----------------|------|
| | | | MONTANT | TAUX |
| stock et en cours | 85,530,197.88 | 96,986,936.27 | -11,456,738.39 | -13% |
| CLIENTS | 3,980,019.38 | 7,350,643.98 | -3,370,624.60 | -46% |
| AUTRES DEBITEURS | 4,237,161.58 | 4,644,608.30 | -407,446.72 | -9% |
| IMPOTS ET ASSIMILES | 2,480,535.92 | 2,202,883.27 | 277,652.65 | 13% |
| TRESORERIE | 32,977,108.99 | 45,166,211.57 | -12,189,102.58 | -27% |
| TOTAUX | 129,205,023.75 | 156,351,283.39 | -27,146,259.64 | |

Immobilisations Finacières

| Compte | Intitulé du compte | 2018 | 2017 | Ecart |
|--------|--|---------------|---------------|--------------|
| 274RR | Prêts et créances sur contrat de location – financ | 20 257 650,00 | 18 654 149,96 | 1 603 500,04 |
| 275RR | Dépôts et cautionnements versés | 224 658,81 | 197 658,81 | 27 000,00 |
| 27RR | Autres immobilisations financières | 20 482 308,81 | 18 851 808,77 | 1 630 500,04 |

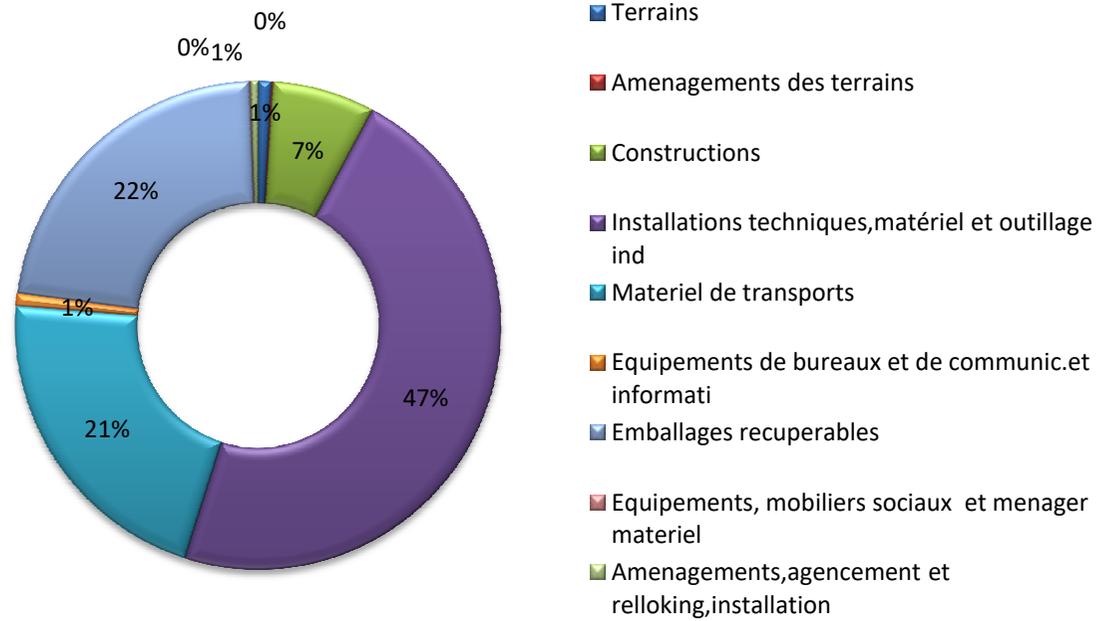
IMMOBILISATIONS CORPORELLES 2018



Immobilisations Corporelles

| Compte | Intitulé du compte | 2018 | 2017 | VARIATION |
|--------|---|------------------|------------------|----------------|
| 211RR | Terrains | 23,071,946.81 | 23,071,946.81 | - |
| 2120RR | Amenagements des terrains | 3,336,517.95 | 3,336,517.95 | - |
| 213RR | Constructions | 180,218,030.48 | 180,218,030.48 | - |
| 215RR | Installations techniques, matériel et outillage ind | 1,227,456,088.24 | 1,244,774,833.84 | -17,318,745.60 |
| 2180RR | Matériel de transports | 589,570,286.12 | 566,194,322.36 | 23,375,963.76 |
| 2181RR | Equipements de bureaux et de communic.et informati | 20,759,467.63 | 22,399,947.64 | -1,640,480.01 |
| 2182RR | Emballages recuperables | 659,337,759.04 | 590,456,859.13 | 68,880,899.91 |
| 2183RR | Equipements, mobiliers sociaux et menager materiel | 808,468.00 | 2,495,316.00 | -1,686,848.00 |
| 2184RR | Amenagements, agencement et relloking, installation | 25,782,218.77 | 12,725,530.59 | 13,056,688.18 |
| 21RR | Immobilisations corporelles | 2,730,340,783.04 | 2,645,673,304.80 | 84,667,478.24 |

IMMOBILISATION CORPORELLES 2017





06 الملحق رقم STOCKS ET EN COURS

| Compte | Intitulé du compte | 2018 | 2017 | VARIATION | TAUX % |
|-----------|--|----------------------|-----------------------|-----------------------|-------------|
| 30RRRRRRR | Stocks de marchandises | 4,659,896.12 | 10,387,428.00 | -5,727,531.88 | -55% |
| 31RRRRRRR | Matières premières et fournitures | 3,098,382.98 | 768,077.88 | 2,330,305.10 | 303% |
| 32RRRRRRR | Autres approvisionnements | 88,485,858.57 | 94,040,065.80 | -5,554,207.23 | -6% |
| 35RRRRRRR | Stocks de produits | 833,596.89 | 1,225,968.82 | -392,371.93 | -32% |
| 37RRRRRRR | Stocks à l'extérieur (en cours de route) | 63,932.40 | 1,678,314.67 | -1,614,382.27 | -96% |
| | TOTAUX | 97,141,666.96 | 108,099,855.17 | -10,958,188.21 | -10% |

CLIENTS

| Compte | Intitulé du compte | 2018 | 2017 | VARIATION | TAUX % |
|-----------|--------------------|---------------------|---------------------|----------------------|--------------|
| 411RRRRRR | Clients | 4,365,079.63 | - | - | #DIV/0! |
| 416RRRRRR | Clients douteux | 4,756,152.54 | 2,515,510.52 | 129,921.72 | 5% |
| | TOTAUX | 9,121,232.17 | 1,385,044.92 | -1,385,044.92 | -100% |

AUTRES DEBITEURS

| | | | - | - | #DIV/0! |
|--------|--------------------|------|--------------|---------------|---------|
| | | | 2,129,097.78 | -527,890.44 | -25% |
| | | | 6,029,653.22 | -1,783,013.64 | -30% |
| Compte | Intitulé du compte | 2018 | 2017 | VARIATION | TAUX % |

| | | | | | |
|-----------|--|---------------------|--------------|---------------|---------|
| 409RRRRRR | Fournisseurs - débiteurs : av/ et acomptes ver | - | - | - | #DIV/0! |
| 425RRRRRR | Personnel, avances et acomptes accordés | 2,645,432.24 | 2 515 510,52 | 129 921,72 | 5% |
| 4677RRRRR | Ecart en procedure judiciaire | - | 1 385 044,92 | -1 385 044,92 | -100% |
| 4709RRRRR | Ecart s\stocks en procedure judiciaire | - | - | - | #DIV/0! |
| 486RRRRRR | Charges constatées d'avance | 1,601,207.34 | 2 129 097,78 | -527 890,44 | -25% |
| | TOTAUX | 4,246,639.58 | 6 029 653,22 | -1 783 013,64 | -30% |

IMPOTS ET ASSIMILES

| Compte | Intitulé du compte | 2018 | 2017 | VARIATION | TAUX % |
|-----------|--|---------------------|---------------------|-------------------|--------|
| 445RRRRRR | Etat, taxes sur le chiffre d'affaires | 2,179,417.18 | 1,679,178.46 | 500,238.72 | 30% |
| 447RRRRRR | Autres impôts, taxes et versements assimilés | 301,118.74 | 523,704.81 | -222,586.07 | -43% |
| | TOTAUX | 2,480,535.92 | 2,202,883.27 | 277,652.65 | 13% |

TRESORERIE

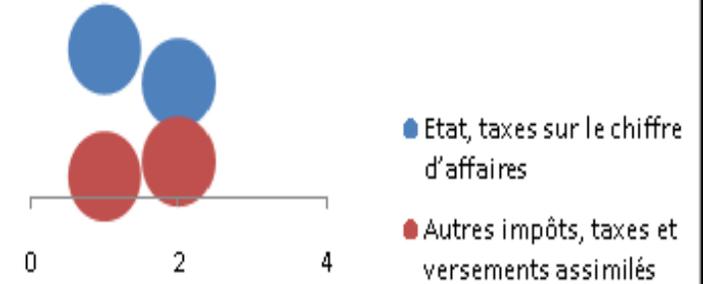
| Compte | Intitulé du compte | 2018 | 2017 | VARIATION | TAUX % |
|-----------|--------------------|----------------------|----------------------|-----------------------|--------|
| 5RRRRRRRR | FINANCIERS | 32,977,108.99 | 45,166,211.57 | -12,189,102.58 | -27% |
| | TOTAUX | 32,977,108.99 | 45,166,211.57 | -12,189,102.58 | -27% |

STOCKS ET EN COURS 2018



- Stocks de marchandises
- Matières premières et fournitures
- Autres approvisionnements
- Stocks de produits
- Stocks à l'extérieur (en cours de route)

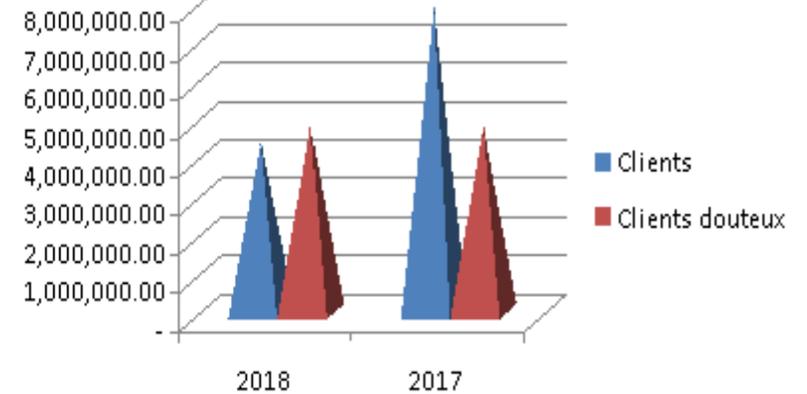
IMPOTS ET ASSIMILES



STOCKS ET EN COURS 2017



- Stocks de marchandises
- Matières premières et fournitures
- Autres approvisionnements
- Stocks de produits
- Stocks à l'extérieur (en cours de route)



الملحق رقم 07



BRANCHE GPL

DISTRICT GPL : TIARET

| PASSIF NON COURANTS | 2018 | 2017 | VARIATION | |
|---|-----------------|-----------------|-----------------|------|
| | | | MONTANT | TAUX |
| AUTRES DETTES NON COURANTES | 2,483,925.00 | 2,483,925.00 | - | - |
| PROVISIONS ET PRODUITS NON COMPTABILISEES | 1,730,745.00 | 830,745.00 | 900,000.00 | 1.08 |
| TOTAUX | 4,214,670.00 | 3,314,670.00 | 900,000.00 | 1.08 |
| | | | | |
| PASSIF COURANTS | 2018 | 2017 | VARIATION | |
| | | | MONTANT | TAUX |
| FOURNISSEURS ET COMPTE RATTACHES | 31,863,554.00 | 27,189,974.21 | 4,673,579.79 | 0.17 |
| AUTRES DETTES | 891,129,696.65 | 785,262,535.01 | 105,867,161.64 | 0.13 |
| TOTAUX | 922,993,250.65 | 812,452,509.22 | 110,540,741.43 | 0.31 |
| RESULTAT NET | -260,076,950.89 | -255,301,502.06 | -515,378,452.95 | |

الملحق رقم 08



AUTRE DETTES NON COURANTES

| Compte | Intitulé du compte | 2018 | 2017 | VARIATION |
|--------|-----------------------|---------------------|---------------------|-----------|
| 16501 | Cautions à long terme | 2 483 925,00 | 2 483 925,00 | - |
| | TOTAL | 2 483 925,00 | 2 483 925,00 | - |

PROVISIONS ET PRODUITS COMPTABILISEES

| Compte | Intitulé du compte | 2018 | 2017 | VARIATION |
|--------|------------------------|---------------------|-------------------|-------------------|
| 1580 | Provisions pour litige | 1 730 745,00 | 830 745,00 | 900 000,00 |
| | TOTAL | 1 730 745,00 | 830 745,00 | 900 000,00 |

FOURNISSEURS ET COMPTE RATTACHES

| Compte | Intitulé du compte | 2018 | 2017 | VARIATION |
|-----------|-------------------------------------|----------------------|----------------------|-----------------------|
| 401RRRRRR | Fournisseurs de stocks et services | 15 853 906,29 | 19 744 767,97 | - 3 890 861,68 |
| 404RRRRRR | Fournisseurs d'immobilisations | 130 343,91 | 174 551,60 | - 44 207,69 |
| 408RRRRRR | Fournisseurs factures non parvenues | 4 337 740,41 | 7 270 654,64 | - 2 932 914,23 |
| | TOTAL | 20 321 990,61 | 27 189 974,21 | - 6 867 983,60 |

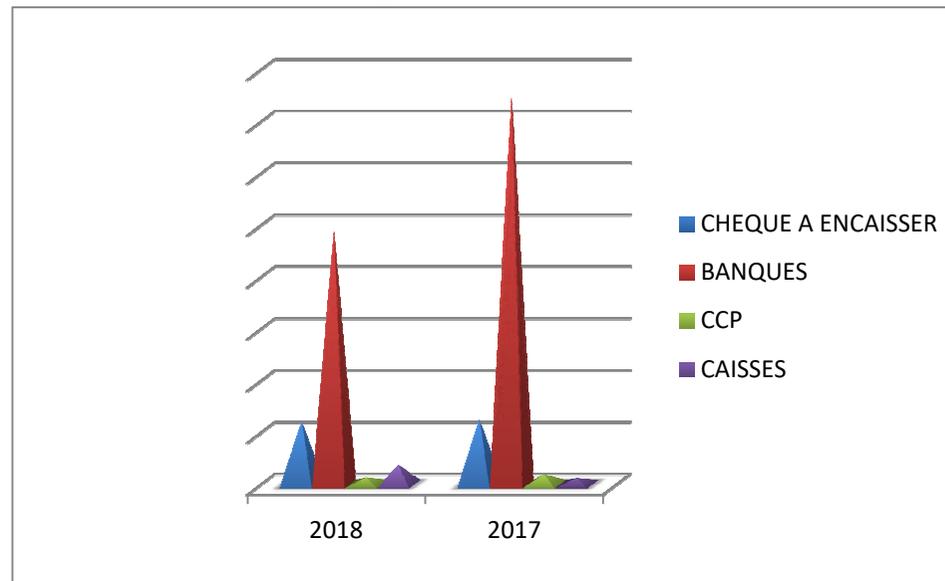


الملحق رقم 09

AUTRES DETTES

| Compte | Intitulé du compte | 2018 | 2017 | VARIATION | |
|-----------|--|-------------------------|-------------------------|-------------|-----------------------|
| 181RRRRRR | Comptes de liaison entre établissements | 592 211 042,58 | 543 517 504,56 | 538,02 | 48 693 |
| 419RRRRRR | Clients créditeurs, avances reçues, rrr à accorder | 244 004 419,63 | 197 750 662,52 | 757,11 | 46 253 |
| 421RRRRRR | Personnel, rémunérations dues | 303 042 384,15 | 281 222 743,24 | 640,91 | 21 819 |
| 427RRRRRR | Personnel, oppositions sur salaires | 756 167,06 | 420 948,77 | 218,29 | 335 |
| 428RRRRRR | Personnel, charges à payer et produits à recevoir | 28 442 811,47 | 20 383 125,79 | 685,68 | 8 059 |
| 43RRRRRRR | Organismes sociaux et comptes rattachés | 19 473 775,37 | 16 191 654,72 | 120,65 | 3 282 |
| 448RRRRRR | Etat, charges à payer et produits à recevoir (hors | 4 626 655,28 | 5 997 155,28 | - 500,00 | 1 370 |
| 4676RRRRR | Détention pour le compte de tiers. | 544 927,10 | 544 927,10 | - | |
| | TOTAL | 1 193 102 182,64 | 1 066 028 721,98 | | 127 073 460,66 |

| | intitulé | 2018 | 2017 | variation | taux |
|-----------|--------------------|----------------------|----------------------|------------------------|--------|
| 511RRRRRR | CHEQUE A ENCAISSER | 6 033 493,07 | 6 230 702,85 | - 197 209,78 | - 0,03 |
| 512RRRRRR | BANQUES | 24 439 003,63 | 37 357 960,14 | - 12 918 956,51 | - 0,53 |
| 515RRRRRR | CCP | 669 418,14 | 974 509,60 | - 305 091,46 | - 0,46 |
| 53RRRRRRR | CAISSES | 1 866 081,65 | 603 038,98 | 1 263 042,67 | 0,68 |
| | TOTAUX | 33 007 996,49 | 45 166 211,57 | - 12 158 215,08 | |



مقدمة

الفصل الأول

التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية

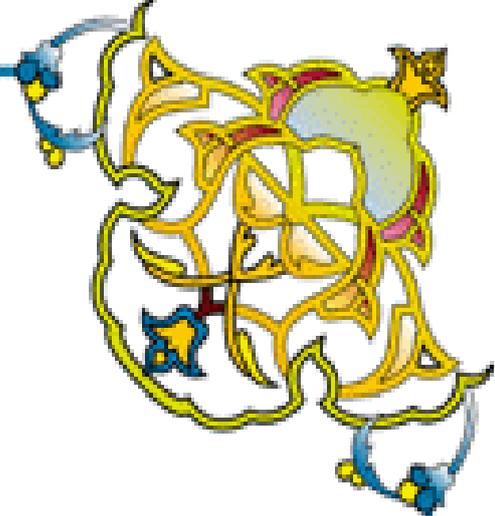
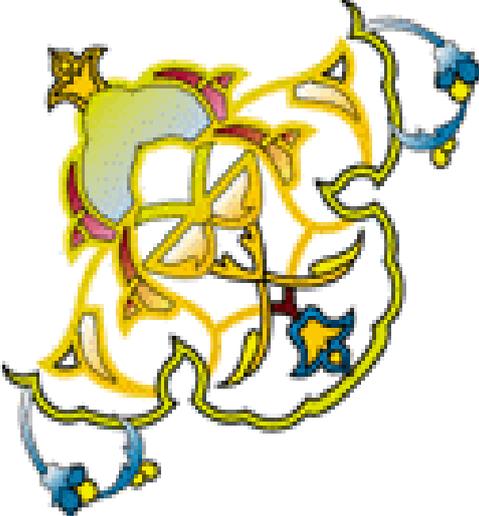
الفصل الثاني

التعثرات المالية في المؤسسة الاقتصادية

خاتمة

قائمة المصادر والمراجع

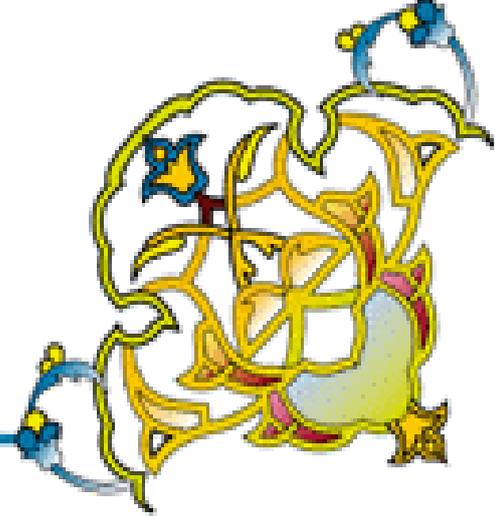
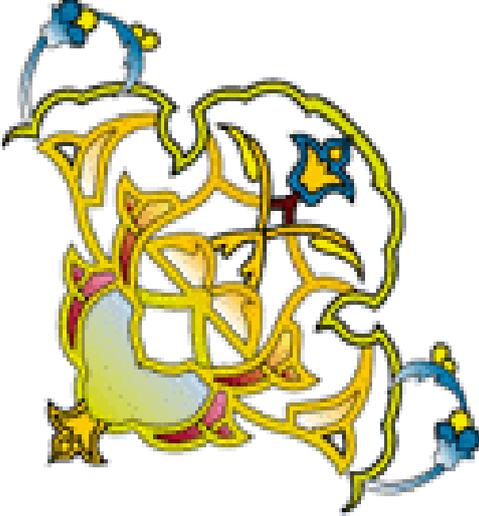
فهرس المحتويات



الفصل الثالث

دراسة حالة

مؤسسة نفضال وحدة تيارت



قائمة الجداول والأشكال

قائمة الرموز والمختصرات

قائمة الملاحق